





- 01 لمحة عن عام 2019
03 كلمة رئيس مجلس الإدارة
07 كلمة الرئيس التنفيذي

الجزء 01

من نحن

- 13 سلطة دبي للخدمات المالية
18 نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية
19 مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية
26 لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية
المسؤولون التنفيذيون
32 لدى سلطة دبي للخدمات المالية

الجزء 02

عملنا

- 37 أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية
45 مبادرات الإدارات لعام 2019

الجزء 03

الملاحق

- 60 الملاحق

تقتضي المادة 11 من القانون التنظيمي لمركز دبي المالي العالمي رقم 1 لعام 2004 من سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA) تقديم تقرير خطي إلى سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس مركز دبي المالي العالمي، حول عملية ممارسة صلاحياتها وأداء مهامها وأنشطتها المالية، ويجب إعداد التقرير بأسرع وقت ممكن خلال كل سنة مالية، ويتعين أن يكون مرتبطاً بالسنة المالية السابقة. وهذا هو التقرير السنوي السادس عشر لسلطة دبي للخدمات المالية ويغطي السنة المالية المنتهية كما في 31 ديسمبر 2019.

لمزيد من المعلومات عن سلطة دبي للخدمات المالية، يرجى زيارة الموقع الرسمي للسلطة www.dfsa.ae.



سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء
حاكم دبي



سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن
راشد آل مكتوم

نائب حاكم دبي ورئيس مركز دبي المالي العالمي

لمحة عن عام 2019



فيما يلي ملخص يستعرض أنشطة وإحصائيات عام 2019:

الرقابة	لاستراتيجية والسياسة والمخاطر
- 56 هو عدد الشركات المرخصة في عام 2019	- 7 هو عدد الأوراق الاستشارية المنشورة والتي تقترح إدخال تغييرات على إطار سياسة سلطة دبي للخدمات المالية
- 501 هو إجمالي عدد الشركات المرخصة (ومنها 3 وكالات تصنيف ائتماني)	- 1 هو عدد جلسات التواصل المنظمة من أجل شرح التعديلات المقترحة من قبل السلطة لأصحاب المصلحة
- 562 هو عدد الأفراد المرخصين في عام 2019	- 7 هو عدد الأوراق الاستشارية التي تم نشرها من قبل جهات واضعي المعايير الدولية وعلقت عليها السلطة
- 2353 هو إجمالي عدد الأفراد المرخصين	- 14 هو عدد استطلاعات الرأي والاستبيانات التي تم نشرها من قبل جهات واضعي المعايير الدولية وردت عليها السلطة
- 5 هو عدد الأعمال والمهنة غير المالية المحددة المسجلة في عام 2019	- 11 هو عدد الاستفسارات التي وردت من منظمين محليين وإقليميين وتم الرد عليها
- 112 هو إجمالي عدد الأعمال والمهنة غير المالية المحددة المسجلة	
- 16 هو إجمالي عدد المدققون المسجلون	
- 131 هو عدد عمليات تقييم المخاطر التي تم إجراؤها على الشركات المرخصة في عام 2019	
- 14 هو عدد عمليات تقييم المخاطر التي تم إجراؤها على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة في عام 2019	
- 8 هو عدد عمليات تقييم المخاطر التي تم إجراؤها على المدققون المسجلون في عام 2019	
- 20 هو عدد التراخيص التي تم اعتماد تعديلات عليها في العام 2019	
- 84 هو عدد الطلبات المستلمة خلال عام 2019 (وتشمل 77 طلب للترخيص كشركات و 7 طلبات من الأعمال والمهنة غير المالية المحددة)	
- 95 هو متوسط عدد الأيام الذي استغرقه اتخاذ القرار حول الطلبات المقدمة خلال عام 2019 (الشركات المرخصة فقط)	



التنفيذ

- 102 هو عدد الشكاوى المستلمة خلال عام 2019
- 98 هو عدد الشكاوى التي تم حلها في عام 2019
- 10 هو عدد إجراءات التنفيذ المتخذة خلال عام 2019
- 7 هو عدد التحقيقات الجارية المرحلة إلى عام 2019 من السنوات السابقة
- 7 هو عدد التحقيقات التي بدأت خلال عام 2019
- 5 هو عدد التحقيقات المكتملة خلال عام 2019
- 7 هو عدد التحقيقات المرحلة لعام 2020

الموارد البشرية

- 159 موظف كما في 31 ديسمبر 2019
- 98 موظف في المجال التنظيمي، 32% منهم مواطنون إماراتيون
- 6.7 هو متوسط عدد أيام التدريب لكل موظف في عام 2019
- 48 موظف أكملوا دورة تنمية المهارات القيادية في عام 2019
- 39 ممن موظف إماراتي أكملوا برنامج "قادة الغد التنظيميون" منذ إنطلاقته عام 2006

العمليات

- 33 خبر صحفي صادر خلال عام 2019
- 6 نشرات صادرة خلال عام 2019
- 7 أوراق إستشارية صادرة خلال عام 2019
- 14 هو عدد البلاغات التنبؤية لأصحاب المصلحة الصادرة خلال عام 2019

العلاقات الدولية

- 5 مذكرات تفاهم ثنائية مبرمة في عام 2019
- 109 هو إجمالي عدد مذكرات التفاهم الثنائية المبرمة
- 74 هو عدد الطلبات التنظيمية التي تقدمت بها سلطة دبي للخدمات المالية إلى الجهات التنظيمية الزميلة في عام 2019
- 65 هو عدد الطلبات التنظيمية التي استلمتها سلطة دبي للخدمات المالية من الجهات التنظيمية الزميلة في عام 2019
- 29 هو عدد الوفود المحلية والدولية التي استقبلتها سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2019

كلمة رئيس مجلس الإدارة



صائب أيغندر
رئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لسلطة دبي للخدمات المالية لعام 2019. وقد كان عام 2019 عاماً آخر حافلاً لسلطة دبي للخدمات المالية ومركز دبي المالي العالمي مليئاً بالعديد من الإنجازات الكبيرة والنمو المطرد والثابت بالرغم من الظروف الصعبة والتحديات التي يواجهها الاقتصاد بشكل كلي. وسأعود الحديث عن تلك الإنجازات فيما بعد، ولكنني في البداية أود التركيز على ثلاثة مواضيع، وهي: عدم اليقين والسلامة والرؤية.

في وقت خط هذا التقرير، يواجه العالم فترة تسودها حالة من عدم اليقين الشديد بسبب انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء العالم. وبالرغم من أن عدم اليقين هو أحد العوامل المستمرة في بيئتنا، خاصة في مجال الخدمات المالية، إلا أن عمق تأثير جائحة كوفيد-19 نتج عنها إمتداد لحالة عدم اليقين لتشمل جميع عناصر الحياة في مجملها. وهذا لا يشكل تحديات بالنسبة لنا كأفراد ولعائلاتنا وأصدقائنا وزملائنا فحسب، بل يمثل تحديات كبيرة.

سلطة دبي للخدمات المالية، تضع سلامة موظفيها ومجتمع مركز دبي المالي العالمي على رأس أولياتها. ونحن، مثل جميع المؤسسات الأخرى، نعتمد على موظفينا لأداء المهام المنوطة بنا. وهم من يوفرون لنا الحيوية والذكاء والخبرات والالتزام، وهي أمور بالغة الأهمية من أجل تحقيق الأداء الفعال. وسنواصل تكريس الأولوية القصوى لحماية موظفينا ومجتمعنا.

وعندما تسود حالة عدم اليقين وتصبح عملية تكهن المستقبل، تصبح جميعاً في أمس الحاجة لتحلي قادتنا بأهم الصفات، ألا وهي الرؤية. ولنا عظيم الشرف أن نكون جزءاً من بلد ترتقي قيادته بالرؤية الكريمة للحفاظ على رفاه الدولة وصحة وسلامة المواطنين والمقيمين. والرؤية ذاتها التي أفضت إلى إنشاء مركز دبي المالي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية منذ حوالي 16 عاماً أصبحت الآن المنارة التي تقودنا للتعامل مع فيروس كوفيد-19 والتخطيط للحياة وعالم ما بعد الجائحة. إن الوضوح والأهداف الكامنة من هذه الرؤية هما العون على تبيد ضبابية عدم اليقين.

إنجازات 2019

أعلنت سلطة مركز دبي المالي العالمي في وقت مبكر من العام عن "مركز دبي المالي العالمي 2"، وهذا سيمثل فصلاً جديداً ومثيراً آخر في رحلة المركز، حيث ستتضاعف مساحته إلى ثلاث أضعاف ما هي عليه الآن، وسيتمكن ذلك التخطيط لتطوير المركز خلال العشرين سنة القادمة.

حصد مركز دبي المالي العالمي في شهر سبتمبر المرتبة الثامنة وفق تصنيف مؤشر المراكز المالية العالمية، وهذه أول مرة يدخل فيها المركز ضمن العشر مراكز الأولى. ويعكس هذا الإنجاز الالتزام الدؤوب لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، بتسيخ مكانة دبي كمركزاً مالياً عالمياً. ولقد كان تفاني سموه ورؤيته الحكيمه من العوامل الرئيسية لنجاح المركز خلال السنة عشر عاماً الماضية.

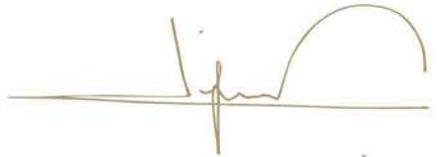
كما وحققت سلطة دبي للخدمات المالية إنجازاً خاصاً بها، حيث وصل عدد شركات الخدمات المالية المرخصة إلى خمسمائة شركة خلال شهر أكتوبر. وهذا يؤكد على النمو المبهر للمركز ويظهر الجاذبية المستمرة لمركز دبي المالي العالمي وامارة دبي بصفتها أحد أفضل الأماكن لممارسة الأعمال. ولقد ظل زخم منح التراخيص قوياً حتى نهاية عام 2019 وتنتظر لزيادة هذا العدد في 2020.

شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2019 في الدورة الرابعة من التقييم المشترك الذي تجريه مجموعة العمل المالي. وكانت قد بدأت سلطة دبي للخدمات المالية الاستعداد لهذا التقييم في عام 2017 وبقي هذا العمل ضمن أولياتها القصوى منذ ذلك الحين. وخلال مرحلة التقييم الميدانية في يوليو 2019، اجتمع موظفو سلطة دبي للخدمات المالية مع مسؤولي التقييم التابعين لمجموعة العمل المالي في عدة مناسبات. ووفقاً للإجراءات الاعتيادية، تم نقاش تقرير التقييم المشترك لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي في فبراير 2020، وتم نشر التقرير في شهر أبريل. وستستمر عملية مكافحة والحد من الجرائم المالية، كما هو الحال دائماً، ضمن الأولويات الرئيسية لسلطة دبي للخدمات المالية، وسنقدم دعماً الكامل لدولة الإمارات العربية المتحدة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي.

وعلى مدار العام، استمرت السلطة في التركيز على الابتكار واستخدام التكنولوجيا؛ ونظمت دورتين ضمن برنامج رخصة اختبار الابتكار، حيث تم قبول ثمانية متقدمين ذوي نماذج أعمال مختلفة. وفي شهر سبتمبر، أكملت شركة للتمويل الجماعي للإستثمار العقاري برنامج رخصة اختبار الابتكار وبدأت مزاوله العمل كشركة مرخصة بالكامل. وسلطة دبي هي عضو في الشبكة العالمية للابتكار المالي (GFIN)، وهي شبكة دولية تضم العديد من الجهات التنظيمية الساعية إلى دعم وتعزيز سبل الابتكار. ولقد نفذت الشبكة العالمية للابتكار المالي مشروع اختبار تجريبي عبر الحدود في عام 2019، وستنشر نتائجه في عام 2020. وتعمل الشبكة على مشاريع خاصة بالتكنولوجيا التنظيمية ومبادلة المعلومات عن مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بالابتكار.



وأنتقدم أيضاً بعظيم الشكر والامتنان لصاحب السمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي ورئيس مركز دبي المالي العالمي على ريادته الحكيمة للمركز. كما ونثمن الدعم المستمر من محافظ مركز دبي المالي العالمي، سعادة عيسى عبد الفتاح كاظم، لسلطة دبي للخدمات المالية.



صائب أيغندر

سنواصل بذل الجهود الحثيثة لإثراء وإثراء مهارات أعضاء فريقنا من المواطنين الموهوبين، والذين، بكل افتخار، يمثلون 30% من موظفين السلطة العاملين في المجال التنظيمي. ولحث المزيد من التقدم وكجزء من عملية التطور المستمر، تم إنشاء برنامج للإعارات الدولية مع الجهات التنظيمية النظيرة.

ولقد واصلنا خلال عام 2019 الارتباطات الوثيقة مع الجهات التنظيمية والرقابية الزميلة على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة والعالم؛ حيث تعاوننا عن كثب مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في العديد من الأمور، منها تعزيز العلاقات مع هيئة الأوراق المالية والسلع وهيئة التأمين في الدولة، والمسائل الخاصة بالتقييم المشترك الذي أجرته مجموعة العمل المالي. أما على الصعيد الدولي، فلقد اجتمعنا بمحافظ بنك الشعب الصيني؛ ومحافظي مؤسسة النقد العربي السعودي ومصرف البحرين المركزي؛ ومحافظ بنك إيطاليا. كما حظيت خلال هذا العام بشرف توقيع مذكرة تفاهم مع محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي في الرياض والتي تعتبر أول ما تم إبرامه هناك. كما واجتمعت مع الزملاء رؤساء هيئة الرقابة المالية في المملكة المتحدة (FCA)؛ وهيئة الرقابة على الأسواق المالية في سويسرا (FINMA)؛ وهيئة الصينية لتنظيم شؤون المصارف والتأمين (CBIRC)؛ وهيئة الأوراق المالية والعقود الأجلة في هونغ كونغ (SFC)؛ وهيئة النقد في سنغافورة (MAS)؛ وهيئة المصرفية الأوروبية وهيئة الأوربية للأوراق المالية والأسواق (ESMA) من بين آخرين. بالإضافة لذلك، عقدنا إجتماعات مع بعض رؤساء والرؤساء التنفيذيين لدى مجموعات البنوك وشركات التأمين العالمية العاملة في مركز دبي المالي العالمي، وتطلع لمواصلة تعزيز العلاقات مع الجهات التنظيمية الأخرى على الصعيدين الدولي والإقليمي، والإستمرار بالدور الفعال ضمن جهات واضعي المعايير الدولية.

وأنتهز هذه الفرصة للتقدم بجزيل الشكر للزملاء من أعضاء مجلس الإدارة عما أسهموا به من خبرات واسعة ورؤى متعمقة طوال العام الماضي. كما أتوجه بشكر خاص إلى اللورد (ديفيد) كوري الذي تنحى عن منصبه في مجلس الإدارة في نهاية عام 2019 بعد سنوات عديدة من العمل المثالي المميز، وسنفتقد جميعاً مشورته السديدة وحكمته. وفي هذا السياق، أشكر الإدارة التنفيذية في سلطة دبي للخدمات المالية على عطائهم وإلتزامهم المستمر لتحقيق أعلى مستويات النجاح للسلطة.

كما ذكرت دوماً، فإن رؤى وعزمه وتحفيز قادة دبي هما الركائز الأساسية لتقدم وتطور مركز دبي المالي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية، وبهذا أنتقدم لمقام صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بجزيل الشكر والعرفان لقيادته الرشيدة وبصيرته الملهمة التي رسمت طريقاً لحبي لتكون مركزاً مالياً بارزاً.

كلمة الرئيس التنفيذي



براين ستايرولت
الرئيس التنفيذي

والتكنولوجية وحوكمة الشركات في مجملها، ومن الجدير بالذكر أن القوى العاملة لدينا تتميز بالتوازن بين الجنسين ويحتل هذا العنصر صدارة أولويات مساعينا للتوظيف. وأفخر بالقول أن أكبر عدد لجنسية واحدة لدينا هي مجموعة المواطنين الإماراتيين ذوي المهبة العالية والذين يمثلون أكثر من 30% من القوى التنظيمية العاملة في السلطة. وكان هذا الأمر، كما وسيبقى أولوية قصوى للسلطة ضمن مسيرتها المتواصلة لتمكين وإثراء المواهب الإماراتية الشابة؛ لما يمثلون من مصدر تطور ونمو مستدام وثروة المستقبل الحقيقية للمركز والدولة.

خلال العام، واصلنا التزامنا بتبني ودعم عملية الابتكار بشكل أوسع داخل المركز. ونحن نحتضن التكنولوجيا المالية والتنظيمية باعتبارها جزء هام من مستقبل القطاع المالي، مع مراعاة الدور المنوط بنا كجهة تنظيمية مسؤولة عن حماية العملاء والأسواق. ويعتبر توظيف الجيل القادم من المنظمين واستقطاب العقول القادرة عن منح الأفكار المستجدة في عملية التنظيم جزءاً لا يتجزأ من عملية البحث ودعم الابتكار داخل المركز. إن تبني ثقافة الابتكار تمنحنا القدرة على الحفاظ على نظام أكثر تنوعاً في المركز، بما يشمل الخدمات المالية المقدمة داخله. ونحن نعمل عن كثب مع سلطة مركز دبي المالي العالمي نحو تحقيق وتطوير هذه الإستراتيجية المستقبلية ون تدعم بشدة التقنيات الناشئة المتماشية مع الإستراتيجية الوطنية للابتكار في الإمارات والتي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، من أجل خلق نظام مواتي ملائم للابتكار. كما تدعم السلطة وتشارك بفعالية ضمن مبادرات حكومة دبي الذكية وخطة دبي 2021.

وشهد برنامج رخصة اختبار الابتكار إهتمام مستمر خلال العام مع قبول ثمانية من الشركات المتقدمة بطلب الإلتساب في البرنامج وإجتياز شركة تعمل في مجال التمويل الجماعي العقاري البرنامج في شهر سبتمبر، لتصبح بذلك ثاني شركة منذ إطلاق البرنامج تزاوّل العمل كشركة مرخصة بالكامل. وخلال شهر يناير، أنضمت سلطة دبي للخدمات المالية لعضوية الشبكة العالمية للابتكار المالي، التي تتألف من أكثر من 35 من الجهات التنظيمية للخدمات المالية. وتؤدي السلطة دور ريادي كجزء من مجموعة التنسيق للشبكة، كما وتشارك في أعمال الاختبارات عبر الحدود التي تقوم بها الشبكة.

وعلى المستوى الداخلي للسلطة وفي سياق الجهود المبذولة نحو الابتكار، واصلنا التقدم ضمن رحلة التحول الرقمي، مسترشدين بالإستراتيجية الوطنية للابتكار في الدولة. وشملت هذه العملية استخدام التكنولوجيا لتبسيط الإجراءات وأتمتتها وتقديم عدد من نماذج الطلبات الإلكترونية للشركات، كما أطلقنا عدداً من مبادرات الأمن السيبراني والمبادرات التي تركز على المرونة السيبرانية وقمنا بإجراء تطورات إضافية على برنامج مراقبة الأمن السيبراني لدينا.

ودعماً لجهود حكومة الإمارات في مكافحة الجرائم المالية، انصب تركيز سلطة دبي للخدمات المالية بشكل كبير على تحقيق الامتثال للمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي لمكافحة الجرائم المالية وتمويل الإرهاب فضلاً عن تعزيز الامتثال للعقوبات المفروضة. وتطلب النصف الأول من العام وقتاً وجهداً

حسبما ورد في كلمة رئيس مجلس الإدارة في الصفحة رقم 4، أدرج مركز دبي المالي العالمي ضمن المراكز العشرة الأولى في مؤشر المراكز المالية العالمية وذلك للمرة الأولى في شهر سبتمبر، ليكون بذلك المركز المالي الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا الذي يُدرج ضمن المراتب العشر الأولى. وبغمرنا الفخر بهذا التقدير الذي يؤكد على استمرار المركز في تحقيق النمو والتطور، فالمركز يضم حالياً ضمن نظامه ما يقرب 2,500 شركة وحوالي 25,000 موظف. وهذا التقدير هو ثمرة العمل التعاوني بين الكثير من الأشخاص لتحقيق الأهداف المشتركة المنشودة. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية على التزامهم الراسخ للسلطة وتوجيهاتهم القيمة للفريق التنفيذي.

علاوة على التقدير المذكور أعلاه وإنجازاً خاص بها، قامت السلطة خلال شهر أكتوبر بمنح ترخيصاً للمؤسسة المالية الخمسمائة في المركز. وتضم قطاعات الخدمات المالية لدى المركز حالياً 33 مصرفاً بإجمالي أصول بقيمة 170 مليار دولار أمريكي وتحفقات مالية تجارية تبلغ عدة مليارات. ويقوم ما مجموعه 22 من أصل 29 بنك ذات الأهمية النظامية العالمية بمزاولة الأعمال في أو من المركز، كما يضم المركز ما يقرب من 75 شركة تأمين وأعمال ذات صلة بقطاع التأمين بإجمالي أقساط مكتتبة تبلغ نحو 2 مليار دولار أمريكي. ويعمل ما مجمله 150 شركة تقريباً في مجال إدارة الثروات بالإضافة إلى 60 مدير صندوق و90 صندوقاً. وتضطلع السلطة أيضاً بمسؤوليات إشراف تنظيمي محددة مع الكثير من أفضل شركات المحاماة وشركات التدقيق ووكالات التصنيف الائتماني على مستوى العالم التي تزاوّل أعمالها في المركز. وقد ازدهر نشاط التمويل الإسلامي داخل المركز خلال العام، حيث أدرجت سلطة دبي للخدمات المالية اثني عشرة من الصكوك في القائمة الرسمية، بالإضافة إلى ثلاثة سندات تقليدية، وقد بلغ إجمالي قيمة هذه الأوراق المالية مبلغ وقدره 10.4 مليار دولار أمريكي. واستمر قطاع الصناديق في تحقيق النمو من خلال تأسيس 88 صندوق وتواجد 66 مدير صندوق في المركز. وعلى الصعيد الوطني، تفخر السلطة بالانضمام إلى نظرائها من الجهات التنظيمية في إبرام اتفاق لتخليص الصناديق بالإمارات العربية المتحدة في شهر مارس.

حددت خطة العمل للأعوام 2019/2020 التي تم نشرها في شهر يناير أربع موضوعات إستراتيجية تشكل القوة الدافعة وراء أنشطتنا التشغيلية والتنظيمية وتتمثل في التنفيذ والاستدامة والمشاركة والابتكار. وبالتوازي مع هذه الموضوعات، يتم تركيز الاهتمام الرقابي نحو الجرائم المالية وملائمة المنتجات والخدمات وحوكمة الشركات. وتواصل السلطة الامتثال بالمعايير الدولية الخاصة بقطاع الخدمات المالية. وقد سلطنا الضوء على إنجازات السلطة في هذه المجالات في الأقسام اللاحقة بهذا التقرير.

وإزداد عدد الموظفين لدينا بما يتناسب مع متطلباتنا التشغيلية في عام 2019، إذ يبلغ عدد العاملين حالياً ما يقرب 170 موظف من أكثر من 20 جنسية مختلفة. وسنعمل على تغيير هيكله القوى العاملة بما يتوافق مع ميادين النمو الجديدة للمركز، وخصوصاً عن طريق زيادة استقطاب المواهب في مجال المخاطر التشغيلية



النحو المعتاد عبر جميع أقسامنا، بما فيها قسم التراخيص وإدارات الرقابة والسياسات والتنفيذ، حيث واصلنا أداء مهامنا وتحقيق أهدافنا اليومية من دون أي انقطاع يُذكر على الإطلاق، وإنه لمن الجدير بالذكر بأن الشركات في المركز كانت تعمل بنسبة 10-20% فقط من إجمالي فرق عملها من دون أن يتسبب ذلك في حدوث أي تعطيل مهم للعملاء.

أثناء مواجهة الجميع لهذه الجائحة، شكلت سلامة الشركات وموظفيها داخل سلطة دبي للخدمات المالية ومركز دبي المالي العالمي صدارة أولوياتنا. وسنواصل القيام بدورنا للحفاظ على الاستقرار داخل مركزنا المالي، وضمان الخروج والتعافي من الجائحة والتغيرات الناشئة عنها كمجتمع أكثر عزماً، وفي ظل التغيرات السريعة الجارية، حقق مستقبل القطاع المالي تطورات كبيرة من خلال التكنولوجيا والابتكار، وستكيف ونبني الطرق الجديدة لمزاولة الأعمال من دون التنازل عن أهدافنا التنظيمية المتمثلة في حماية المستخدمين المباشرين وغير المباشرين للخدمات المالية وتحقيق التوازن بين الإنصاف والشفافية والكفاءة في السوق والحفاظ على الاستقرار المالي وحماية سمعة قطاع الخدمات المالية.

ونحن كجزء من هذا البلد العظيم، محظوظون للغاية بوجود حكومة رشيدة تؤمن بالابتكار، وروح الريادة والابتكار التي تتمتع بها دبي دوماً ما منحناها القدرة على مواجهة الشدائد واجتيازها أكثر قوة، وأنا على أتم الثقة باستمرار ذلك تحت القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، ويعتبر القطاع المالي المستقر الذي يوفر الحماية لعملائه من أهم عناصر تحقيق النمو في المنطقة، ونحن في سلطة دبي للخدمات المالية ندعم بكل حزم سمات المرونة التي تتمتع بها حكومة دبي وقدرتها لا متناهية على إعادة توجيه الإمارة تماشياً مع جميع الظروف، ونتطلع قدماً لأن نكون جزءاً من "الوضع المعتاد الجديد" والاستمرار بدورنا القيادي ضمن القطاع المالي في دولة الإمارات.



د. إبراهيم ستاير وولت

وموارد كبيرة من جميع أقسام السلطة للاستعداد في المشاركة في التقييم المجرى في الموقع لدولة الإمارات من قبل مجموعة العمل المالي خلال شهر يوليو، وجزء من تركيز السلطة المكثف المنصب على مكافحة الجرائم المالية داخل المركز، قمنا بتعزيز الأنشطة التنفيذية عن طريق ضمان فرض إجراءات رادعة حاسمة لثني الأفراد والشركات الخاضعة لنطاق اختصاصنا من الإخراط في السلوكيات المضللة أو مخالفة قواعدها، كما وقمنا بتحديث إمكانياتنا التقنية الجنائية لتحسين عمليات التحقيق.

وقامت السلطة على مدار العام باستضافة العديد من فعاليات التواصل مع أصحاب المصلحة في المركز، حيث تمحورت هذه الفعاليات حول مواضيع مثل الممارسات الرقابية، كيفية التعامل مع الجرائم المالية وإجراء عمليات التدقيق القوية. وشاركت السلطة في العديد من اجتماعات الطاولة المستديرة ونشر التقارير والمراجعات الموضوعية، كما تواصلت المشاركة بشكل نشط مع جهات وضع المعايير الدولية، بما في ذلك مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمنتدى الدولي لمنظمي مهنة التدقيق المستقلين ولجنة بازل للرقابة المصرفية والرابطة الدولية لمراقبي التأمين والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.

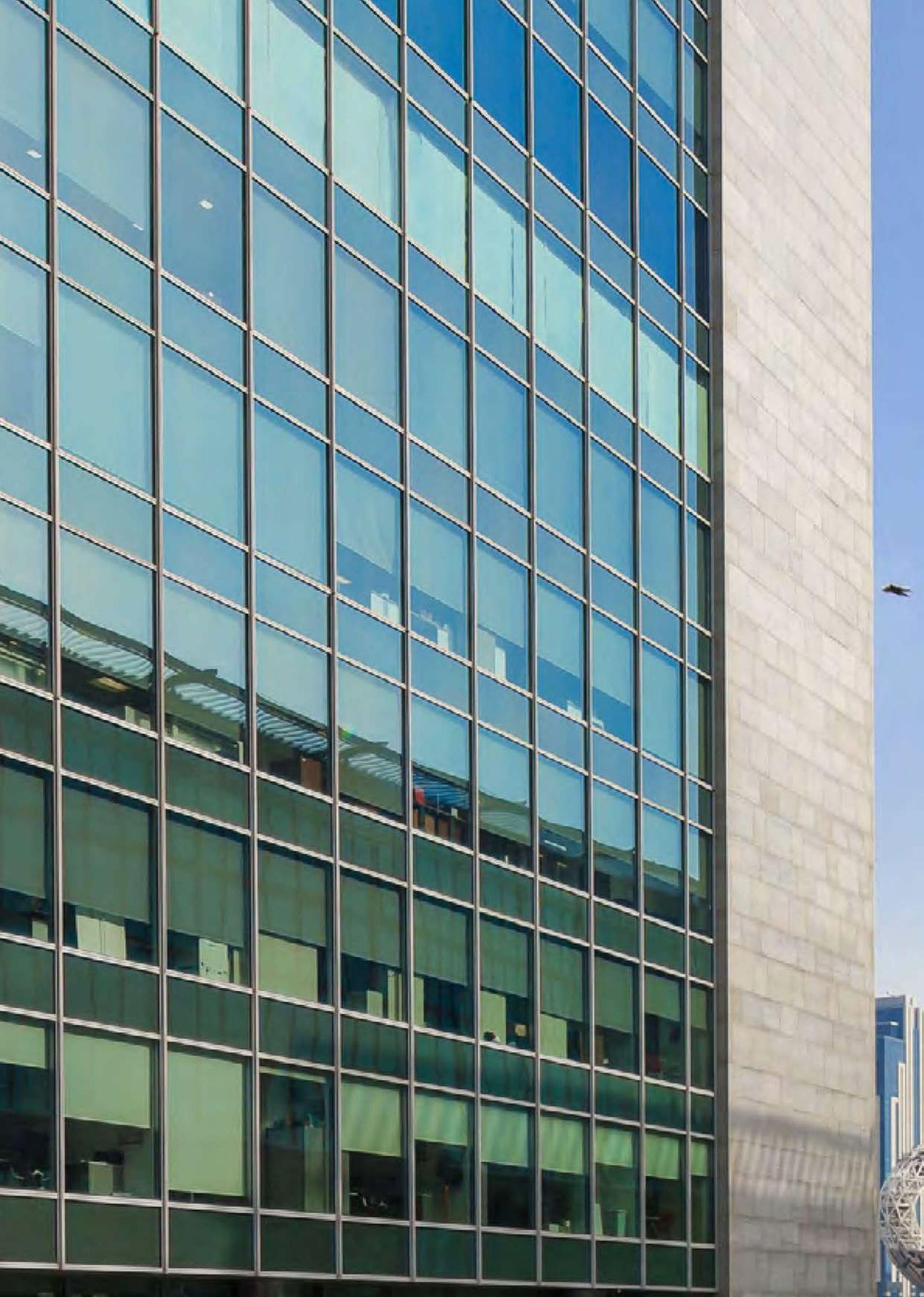
وشهد شهر يوليو انضمام سلطة دبي للخدمات المالية إلى شبكة البنوك المركزية والمشرفين لتخضير النظام المالي، وبذلك أصبحنا أول سلطة تنظيمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقوم بذلك، وتهدف الشبكة إلى تعزيز الاستجابة العالمية المطلوبة لتحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ والارتقاء بدور النظام المالي في إدارة المخاطر ودفع عملية تحريك رأس المال نحو الاستثمارات الخضراء والاستثمارات منخفضة الكربون في السياق الأوسع للتنمية المستدامة بيئياً. وفي شهر نوفمبر، أسست السلطة، بالتعاون مع عدد من الجهات والبورصات الرائدة في الإمارات، "مجموعة عمل للتمويل المستدام"، وتهدف المجموعة إلى دعم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية والترويج للتمويل والاستثمارات المستخدمة لتحقيق النمو طويل الأجل للاقتصاد في الإمارات، كما وترسخ المجموعة التزام الدولة في المضي نحو النمو المستدام حسبما هو موضح في مبادرات مثل رؤية الإمارات 2021 وأجندة الإمارات الخضراء 2015 - 2030 وإعلان دبي 2016.

خلال هذا العام، قمنا بتعزيز الارتباطات مع نظرائنا من الجهات التنظيمية الدولية من خلال إبرام مذكرات تفاهم مع البنك المركزي المغربي ومؤسسة النقد العربي السعودي والبنك المركزي المصري، بالإضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم معدلة مع الهيئة الصينية لتنظيم شؤون المصارف والتأمين لتشمل على وجه التحديد التعاون في قطاع التأمين. كما وقامت السلطة بإبرام اتفاقية للابتكار المالي مع هيئة الرقابة على القطاع المالي في لوكسمبورغ، بالإضافة لإبرام أول مذكرة تفاهم رقمية للتعاون في مبادرات التحول الذكي لجميع الشركات بقيادة حكومة دبي الذكية.

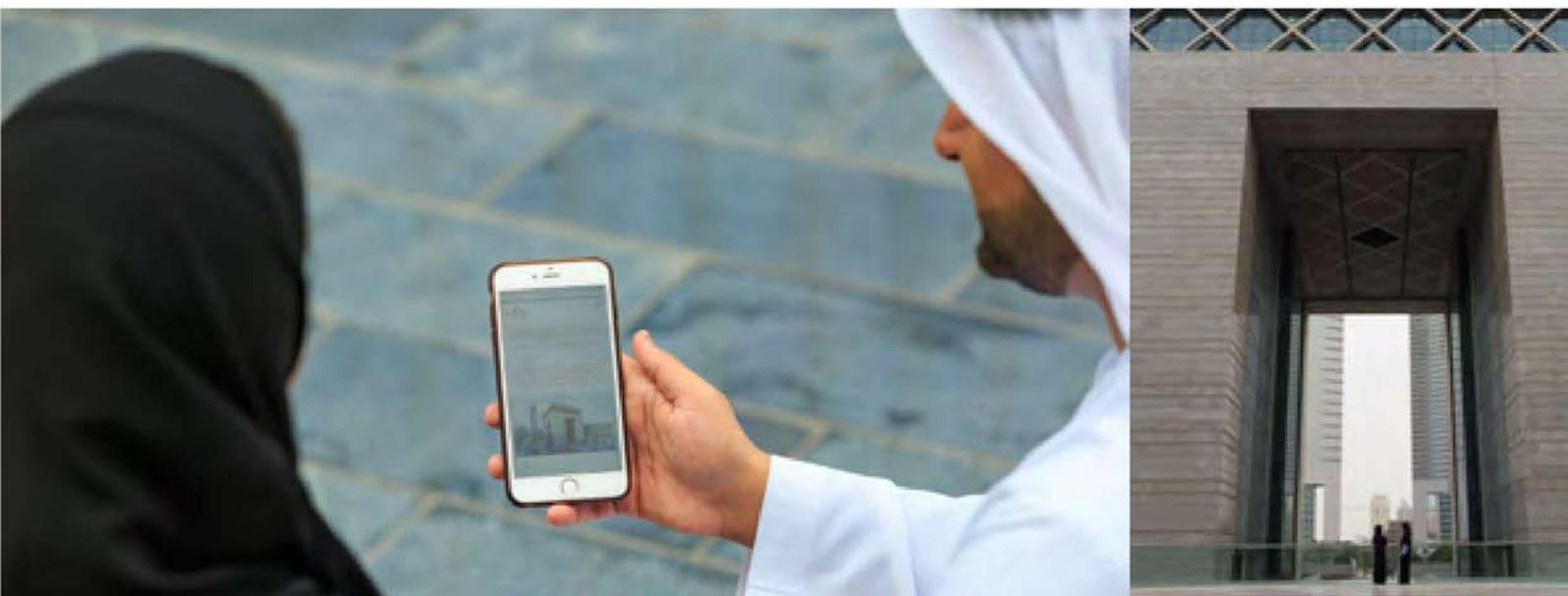
وبينما أستحضر مجريات عام 2019، لا أستطيع إلا أن أفد لأتذكر مستهل عام 2020 وكل ما أتى فيها من أحداث غير متوقعة وغير مسبوقة، وللأسف، فإن حجم الاضطراب الناتج عن جائحة كوفيد 19 سيكون له تأثير دائم على العديد من جوانب حياتنا. وعلى الرغم من العمل عن بعد، استمر سير العمل في السلطة على

من نحن

- 13 سلطة دبي للخدمات المالية
- 14 رؤيتنا ورسالتنا ونهجنا التنظيمي وقيمنا
- 15 أهداف سلطة دبي للخدمات المالية
- 16 المبادئ
- 17 القيم وأخلاقيات العمل
- 18 نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية
- 19 مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية
- 21 سجل حضور أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية للاجتماعات في عام 2019
- 23 أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية
- 26 لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية
- 32 المسؤولون التنفيذيون لدى سلطة دبي للخدمات المالية



سلطة دبي للخدمات المالية



سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة التنظيمية المستقلة للخدمات المالية التي تتم مزاولتها في مركز دبي المالي العالمي أو منه، وهي منطقة حرة مالية متخصصة أنشئت لهذا الغرض في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

بالإضافة إلى تنظيم الخدمات المالية والخدمات ذات الصلة، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولية الإشراف على المتطلبات المعمول بها في مركز دبي المالي العالمي لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتنفيذها.

يغطي التكليف التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية إدارة الأصول والخدمات المصرفية والائتمانية والأوراق المالية والصناديق الاستثمارية الجماعية وخدمات الحفظ الأمين والائتمان وتداول العقود الآجلة للسلع والتمويل الإسلامي والتأمين وبورصة الأسهم العالمية وبورصة مشتقات السلع العالمية.

رؤيتنا ورسالتنا ونهجنا التنظيمي وقيمنا



رؤيتنا

أن نكون جهة منظمة مرموقة دولياً تفود تطوير الخدمات المالية من خلال تنظيم قوي وعادل.

رسالتنا

تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.

نهجنا التنظيمي

التقيد بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري.

قيمنا

توقع مستويات عالية من آداب المهنة والنزاهة من سلطة دبي للخدمات المالية ومنتسبيها.

إظهار الحرفية والاستقلالية والفاعلية والقيادة ودقة اتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء مسؤولياتنا.

ضمان العدل الإداري والإجراء الاستشاري والانفتاح التام والحيادية والمحاسبة في أداء مهامنا.

أهداف سلطة دبي للخدمات المالية



في نطاق الاضطلاع بولايتها التنظيمية، يقع على عاتق سلطة دبي للخدمات المالية التزامًا قانونيًا بعمل ما يلي:

- تعزيز النزاهة والشفافية والكفاءة في الخدمات المالية والأنشطة ذات الصلة التي تُقدم في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة عليها؛
- تعزيز الثقة في صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة عليها؛
- تعزيز الاستقرار المالي لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، لا سيما الحد من المخاطر النظامية، والمحافظة عليه؛
- منع السلوك الذي يسبب أو قد يتسبب في الإضرار بسمعة مركز دبي المالي العالمي أو صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي وكشفه وكبحه باستخدام الوسائل المناسبة، بما في ذلك فرض العقوبات؛
- حماية المستخدمين المباشرين وغير المباشرين والمستخدمين المحتملين لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي؛
- تعزيز الفهم العام لتنظيم صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

المبادئ



قامت سلطة دبي للخدمات المالية، في إطار سعيها نحو توفير بيئة تدعم المبادئ التوجيهية لمركز دبي المالي العالمي المتمثلة في النزاهة والشفافية والكفاءة والمحافظة على هذه البيئة، بوضع معايير عالية لا تقبل المساومة لإرساء إطار تنظيمي واضح ومرن، استنادًا إلى أفضل الممارسات والقوانين المعمول بها في الدوائر المالية الرائدة على مستوى العالم

الإسلامية، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. وتشارك سلطة دبي للخدمات المالية بفاعلية في المنظمات الدولية وتساهم في حوارها في مجالات مثل تنظيم الخدمات المالية، ومكافحة غسل الأموال، والامتثال، وتنظيم التمويل الإسلامي. وهذا يمكن سلطة دبي للخدمات المالية وموظفيها من مواكبة المعايير الدولية في المنطقة والمساهمة في تنفيذها.

والنتيجة هي تشريعات واضحة وموجزة ذات صلة بمركز مالي دولي حديث.

وتسعى سلطة دبي للخدمات المالية جاهدة للوفاء بالمعايير المعمول بها لدى المنظمات الدولية الرائدة مثل لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والرابطة الدولية لمشرفي التأمين، ومجلس الخدمات المالية

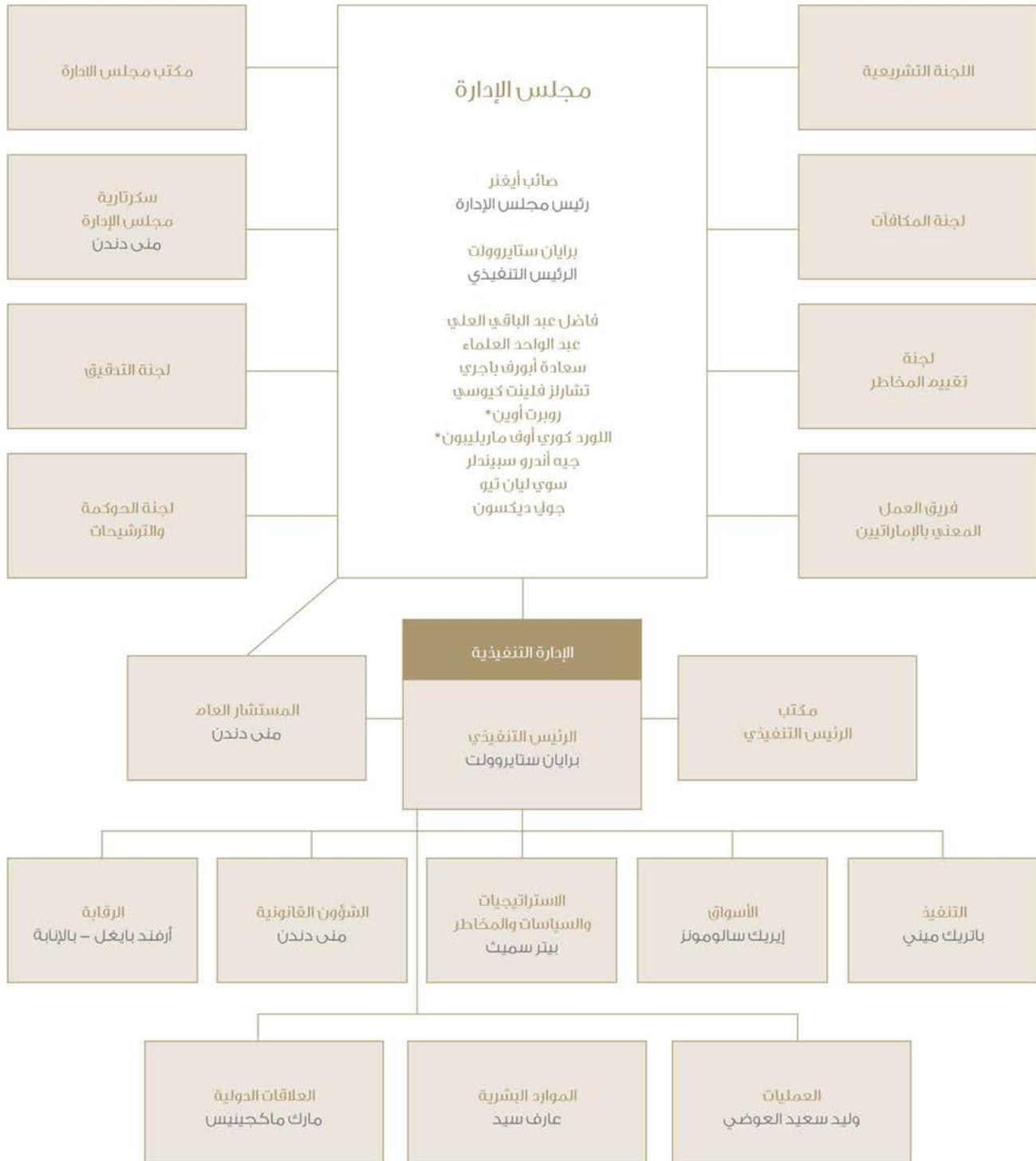
القيم والأخلاقيات

تعكس قيم سلطة دبي للخدمات المالية المبادئ التشغيلية الأساسية لمركز دبي المالي العالمي المتمثلة في النزاهة والشفافية والكفاءة. وهذه المبادئ راسخة الجذور في قواعد وإجراءات سلطة دبي للخدمات المالية ومدروسة ضمن مدونة مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات العمل الخاصة بموظفي سلطة دبي للخدمات المالية.

وقد طبقت سلطة دبي للخدمات المالية أيضًا مدونة مماثلة لمبادئ السلوك المهني وأخلاقيات العمل (متاحة على الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية) فيما يتعلق بأعضاء المجلس ولجانه والهيئة القانونية للأسواق المالية.

حدد المدونة المعايير الدولية المناسبة لأفضل الممارسات فيما يتعلق باستخدام المعلومات التنظيمية، وحالات التضارب في المصالح، وتقديم وتلقي الهدايا والمزايا. وقد ضُمت بهدف استكمال الأحكام المتعلقة بالتضارب في المصالح والسرية في القانون التنظيمي.

نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية



مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

مجلس إدارة مستقل يتولى الإشراف على الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية والموظفين التابعين له، حيث يضمن ذلك فصل واضح ما بين الأنشطة التنظيمية اليومية وعملية الإشراف على الأداء التنظيمي للسلطة.

- ممارسة الصلاحيات التشريعية لسلطة دبي للخدمات المالية؛
- التأكد من أن سلطة دبي للخدمات المالية تمارس صلاحياتها ومهامها القانونية وفقاً لأهدافها المنشودة.
- وضع السياسات المتعلقة بتنظيم الخدمات المالية والأنشطة ذات الصلة؛
- مراجعة أداء الرئيس التنفيذي؛
- إعطاء التوجيهات للرئيس التنفيذي؛
- تعيين أعضاء في الهيئة القانونية للأسواق المالية؛
- تمهيد عملية إبرام الترتيبات التعاونية بين سلطة دبي للخدمات المالية والجهات التنظيمية الأخرى؛
- مراجعة مسودات القوانين ورفع التوصية بهذا الشأن لرئيس مركز دبي المالي العالمي؛
- وضع القواعد ومراجعتها؛
- مراجعة وإصدار المعايير وقواعد الممارسة.

الصلاحيات والمهام المنوطة بمجلس الإدارة بموجب القانون التنظيمي هي:

- اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر على العمليات المستقبلية لسلطة دبي للخدمات المالية؛
- وضع السياسات المناسبة لإدارة المخاطر المتعلقة بعمليات سلطة دبي للخدمات المالية والهادفة لتحقيق أهدافها؛ والتأكد بشكل منتظم بأنه يتم إدارة المخاطر وفقاً لهذه السياسات؛
- المحافظة على نظام سليم للرقابة المالية؛ و
- وضع آلية للمساءلة عن القرارات المتخذة من قبل لجان المجلس من خلال تقديم تقارير دوري

يشمل دور المجلس ضمن إطار إشرافه العام على أعمال سلطة دبي للخدمات المالية ما يلي:

ووفقاً لمتطلبات القانون التنظيمي، عيّن مجلس الإدارة هيئة قانونية للأسواق المالية وخمس لجان لمساعدته في أداء مهامه. تشمل هذه اللجان اللجنة التشريعية، ولجنة الحوكمة والترشيحات، ولجنة التدقيق، ولجنة المخاطر، ولجنة المكافآت. وتشكل هذه اللجان أساساً قويا للحوكمة الجيدة والكفاءة ووضع السياسات.

تتضمن بعض اللجان أعضاء من غير أعضاء مجلس الإدارة ممن لديهم خبرة متخصصة تعزز من عملية تنفيذ عمل اللجان. ورئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، بحكم منصبه، هو عضو في كافة لجان المجلس، باستثناء لجنة التدقيق.

الجدول التالي يبين حضور أعضاء مجلس الإدارة الاجتماعات خلال العام (إما شخصياً أو عبر الهاتف) على شكل نسبة من عدد الاجتماعات التي يتوجب على كل عضو من أعضاء المجلس حضورها.

أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية هم خبراء بارزون في مجال الأعمال والمجال القانوني والتنظيمي مستمدون من أهم مناطق الاختصاص المالية الدولية.

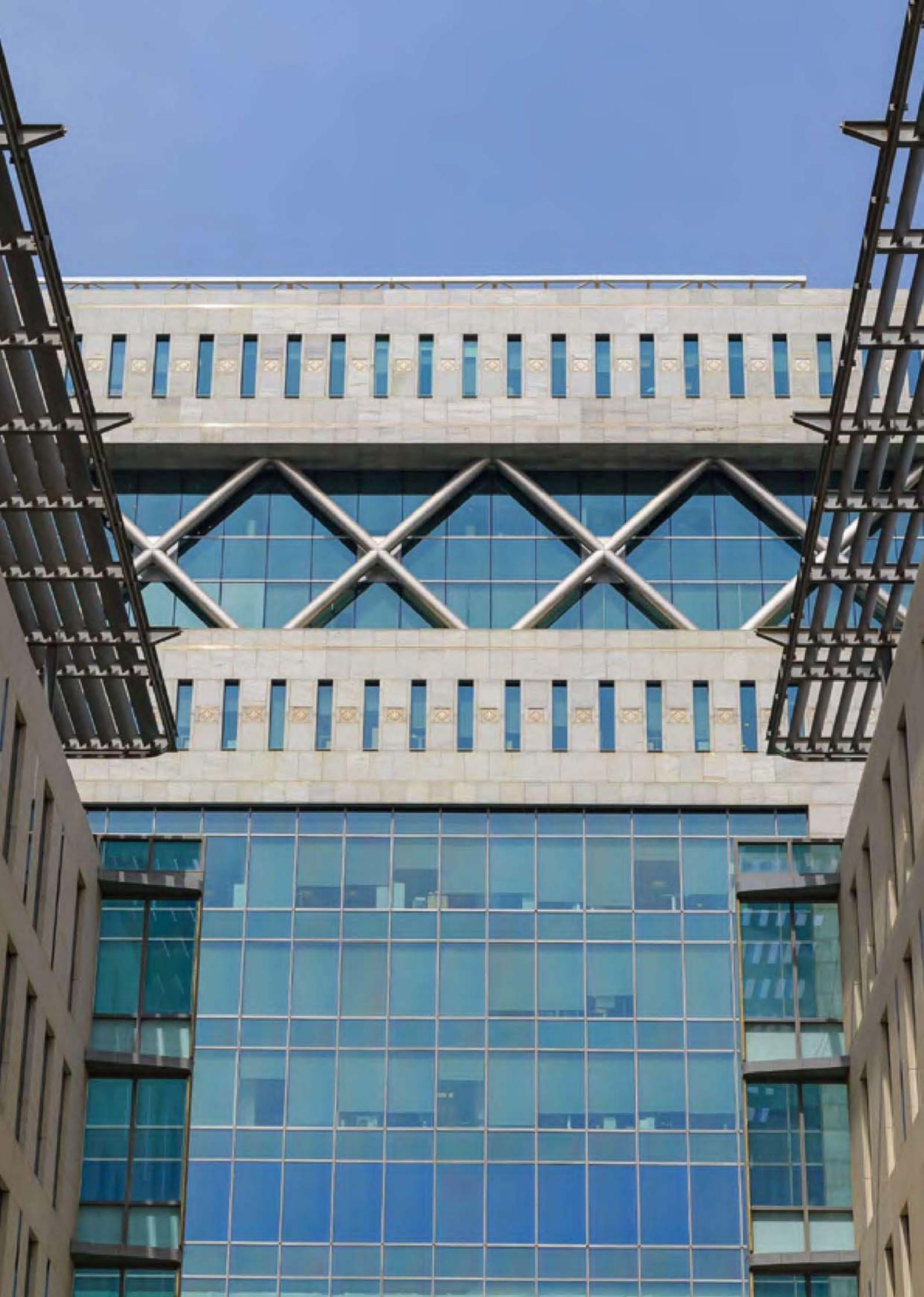
يتم تعيين جميع أعضاء مجلس الإدارة من قبل رئيس مركز دبي المالي العالمي لمدة تبلغ ثلاث سنوات. وقد أبرم جميع أعضاء مجلس الإدارة اتفاقية خدمات مع سلطة دبي للخدمات المالية، والتي تبيّن بالتفصيل شروط التعيين والمهام والأجر والنفقات، بالإضافة إلى أحكام السرية وتضارب المصالح ومدة التعيين والإنهاء والتعويض.

وكما في الفترة المنتهية 31 ديسمبر 2019، تألف أعضاء مجلس الإدارة من 11 عضواً وجميعهم باستثناء الرئيس التنفيذي أعضاء مستقلون غير تنفيذيين. ويتم مساندة المجلس من قبل سكرتير المجلس الذي يتقلد أيضاً منصب المستشار العام.

تحتفظ سلطة دبي للخدمات المالية بتغطية تأمينية شاملة على مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء والتي يعتبرها المجلس كافية ومناسبة.

سجل حضور أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية الاجتماعات في عام 2019

اللجنة							
فريق العمل المعني بالإماراتيين	لجنة المخاطر	لجنة التدقيق	لجنة الحوكمة والترشيحات	اللجنة التشريعية	لجنة المكافآت	المجلس	
	3/3		3/3		3/3	6/6	صائب أيفغر
2/2	3/3	4/4	3/3	4/4	3/3	6/6	برايان ستايروولت
2/2	3/3			4/4		6/6	عبد الواحد العلماء
2/2		4/4			3/3	5/6	فاصل عبد الباقي العلي
2/2	3/3	4/4	3/3			6/6	جيه أندرو سيندلر
1/2			3/3		3/3	6/6	اللورد كوري أوف ماريليبون
	3/3			4/4		6/6	تشارلز فلينت كيو سي
	3/3			4/4		6/6	روبرت أويرن
		3/4	3/3		3/3	6/6	سعادة أبورف باجري
		4/4		4/4		6/6	جولي ديكسون
2/2	3/3		3/3			6/6	سوي ليان تيو
				4/4			مايكل بلير كيو سي
				4/4			يتر كيسبي



أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية (بحسب الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2019)



براين ستايروولت

الرئيس التنفيذي
انقر هنا للسيرة الذاتية.



صائب أيغنز

رئيس مجلس الإدارة
انقر هنا للسيرة الذاتية.



عبد الواحد العلماء

عضو مجلس إدارة
انقر هنا للسيرة الذاتية.



فاضل عبد الباقي العلي

نائب رئيس مجلس الإدارة
انقر هنا للسيرة الذاتية.



اللورد كوري أوف ماريليبون

عضو مجلس إدارة
انقر هنا للسيرة الذاتية.



سعادة أبورف باجري

عضو مجلس إدارة
انقر هنا للسيرة الذاتية.



روبرت أوين

عضو مجلس إدارة
انقر هنا للسيرة الذاتية.



تشارلز فلينت كيو سي

عضو مجلس إدارة
انقر هنا للسيرة الذاتية.



سوي ليان تيو

عضو مجلس إدارة
انقر هنا للسيرة الذاتية.



جيراندرو سبيندler

عضو مجلس إدارة
انقر هنا للسيرة الذاتية.



جولي ديكسون

عضو مجلس إدارة
انقر هنا للسيرة الذاتية.

لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

اللجنة التشريعية

تقوم اللجنة التشريعية بمساعدة المجلس في أداء مهامه التشريعية ومهام وضع السياسات، بما في ذلك وضع الإطار التنظيمي للخدمات المالية التي تتم مزاولتها في أو من مركز دبي المالي العالمي.

واللجنة التشريعية مسؤولة عن مراجعة جميع التغييرات المقترحة على التشريعات وكتيب القواعد، والحرص على التشاور بشأنها بالشكل المناسب ورفع التوصية للمجلس بالنموذج النهائي للتغييرات المقترحة. للمجلس صلاحية وضع القواعد أو تعديلها، ورفع التوصية لسن التشريعات الأساسية من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي.

- والسلع وسلطة دبي للخدمات المالية وسلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي لتسهيل عملية ترخيص الصناديق في مناطق الاختصاص الثلاثة؛
- السماح بالتمويل الجماعي للاستثمار العقاري لتلبية الاهتمام المتزايد من الشركات الراغبة في تمويل أنواع مختلفة من الأصول المتمثلة في هذه الحالة في العقارات؛
- تعزيز إجراءات السلطة في اتخاذ القرارات التنظيمية ونشرها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لاحقاً لتصفيفات إدارة التنفيذ؛
- استحداث نظام لتنظيم عمليات برامج شراء الأموال الخاصة بالموظفين، وذلك بعد إعلان سلطة مركز دبي المالي العالمي عن خطط لتغيير ترتيبات مكافأة نهاية الخدمة في المركز؛ و
- عدد من التغييرات المختلفة، بما في ذلك تلك الخاصة باحتياطات سلطة دبي للخدمات المالية وقواعد الملاءمة.

وافقت اللجنة التشريعية على نشر عدد من الأوراق الإستشارية، حيث تم لاحقاً اعتماد المقترحات الواردة فيها خلال عام 2019. وشملت هذه الأوراق الاستشارية مواضيع مثل صناعة القرارات التنظيمية، وبرامج شراء الأموال الخاصة بالموظفين والمسائل المختلفة المشار إليها أعلاه.

- كما وافقت اللجنة التشريعية على نشر الأوراق الإستشارية المتعلقة بعدد من القضايا التي لم يتم بعد تقديم المقترحات النهائية للإصدار بشأنها، واشتملت هذه على:
- تقديم الخدمات المالية (الورقة الاستشارية رقم 125)؛
- إدراجات المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة (الورقة الاستشارية رقم 129)؛
- قضايا مختلفة أخرى (الورقة الاستشارية رقم 130)؛
- التعافي والحل (الورقة الاستشارية رقم 131).

تتوقع سلطة دبي للخدمات المالية إجراء التغييرات على نظامها في جميع المواضيع المذكورة أعلاه من خلال وضع قواعد نهائية في عام 2020.

وأخيراً، تم تزويد اللجنة التشريعية بالمستجدات المتعلقة بإنشاء نظام الأصول الإلكترونية وآخر مستجدات التقييم المشترك لفرق العمل المالي حول نظام دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحد من المخالفات المرتبطة للجزاءات.

أعضاء اللجنة التشريعية خلال عام 2019 هم:

• تشارلز فلينت كيو سي (رئيس اللجنة)
• عبد الواحد العلماء
• جولي ديكسون
• روبرت أوين
• مايكل بلير كيو سي*
• بيتر كيسبي*
• صائب أيغنز**
• برايان ستاير وولت**
• منى دندن***
• بيتر سميث***

* عضو خارجي
** عضو بحكم منصبه
*** عضو تنفيذي

تقوم الإدارة التنفيذية بالتشاور مع رئيس اللجنة التشريعية باتخاذ القرارات المتعلقة بحجم أعمال اللجنة. وفي الكثير من الحالات، تبتثق بنود جدول الأعمال من التزام سلطة دبي للخدمات المالية بإنشاء نظام تنظيمي يتوافق مع المعايير والتطورات الدولية.

خلال عام 2019، رفعت اللجنة التشريعية توصيات لمجلس الإدارة من أجل إدخال التغييرات على النظام التنظيمي للسلطة عبر مجموعة واسعة من المواضيع، اشتملت على ما يلي:

- إضافة منصات الصناديق في كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية وإجاز إدارة الصناديق في مركز دبي المالي العالمي باستخدام تلك المنصات؛
- إقرار بروتوكول جديد للصناديق يحدد كيفية تسويق الصناديق المحلية وبيعها للمستثمرين في دولة الإمارات العربية المتحدة. وجاء ذلك في أعقاب الاتفاقية المبرمة بين هيئة الأوراق المالية



لجنة التدقيق

المهمة الرئيسية للجنة التدقيق هي مساعدة المجلس في أداء مسؤولياته الإشرافية المتعلقة بالإدارة المالية لسلطة دبي للخدمات المالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وجودة إجراءات إدارة المخاطر الداخلية.

ولا يشغل رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي عضوية لجنة التدقيق.

أعضاء لجنة التدقيق في عام 2019 هم:

- جيه أندرو سبيندلر (رئيس اللجنة)
- فاضل عبدالباقى العلي
- سعادة أبورف باجري
- جولي ديكسون

خلال عام 2019، راجعت اللجنة تقرير التدقيق المعد من قبل المدققين الخارجيين عن القوائم المالية لعام 2018 وتم نقاشه

معهم. وتم تقييم القوائم المالية لسلطة دبي للخدمات المالية على أنها معدة بصورة عادلة ووفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

وافقت اللجنة على تعيين رئيس جديد للتدقيق الداخلي خلال عام 2019، وقد عزز ذلك المهارات والخبرات ضمن فريق التدقيق الداخلي، مما ساعد على ضمان تطوره بما يتماشى مع تزايد حجم وتعقيد عمليات مركز دبي المالي العالمي كونه أحد المراكز المالية الدولية الرائدة.

أجرى فريق التدقيق الداخلي خلال العام تقييماً لنضج برنامج الأخلاقيات في سلطة دبي للخدمات المالية ومراجعة لترتيبات التعافي بعد الكوارث في سلطة دبي للخدمات المالية. كما استكمل المتابعة الشاملة لمراجعة سابقة لعملية تنفيذ قدرة سلطة دبي للخدمات المالية لإحتمال المخاطر ضمن النهج الرقابي القائم على المخاطر.

بالإضافة إلى ذلك، استعانت اللجنة بطرف خارجي لتقديم تقييم مستقل لإطار أمن تكنولوجيا المعلومات في سلطة دبي للخدمات المالية بالمقارنة مع أفضل الممارسات الدولية ذات الصلة. كما أشرفت اللجنة أيضاً على مراجعة مستقلة أجراها طرف خارجي لترتيبات الصحة والسلامة والبيئة في سلطة دبي للخدمات المالية.

كما وقامت اللجنة بمراجعة مسودة ميزانية عام 2020 المعدة من قبل الإدارة التنفيذية وقدمت التوصية للمجلس باعتمادها.

لجنة تقييم المخاطر

المهمة الرئيسية للجنة تقييم المخاطر هي مساعدة المجلس على تحديد وتقييم المخاطر الخارجية والداخلية التي قد تؤثر على قدرة سلطة دبي للخدمات المالية في تحقيق أهدافها التنظيمية و/أو تلك التي قد تؤثر سلباً على سمعتها. تقوم اللجنة أيضاً بمساعدة المجلس في النظر بتدابير الحد من المخاطر ومراقبة تنفيذها.

أعضاء لجنة تقييم المخاطر في عام 2019 هم:

• روبرت أوبن (رئيس اللجنة)
• فاضل عبدالباقي العلي
• عبد الواحد العلماء
• تشارلز فلينت كيو سي
• سوي ليان تيو
• صائب أيغرنر
• برايان ستايروولت

عضو بحكم منصبه

خلال عام 2019، عقدت لجنة تقييم المخاطر ثلاثة اجتماعات تولت فيها الأنشطة الاعتيادية التالية:

- مناقشة القضايا الحالية في مجملها، بما في ذلك القضايا العالمية والنظر بمدى تأثيرها على سلطة دبي للخدمات المالية أو عملية تطور مركز دبي المالي العالمي.
- مراجعة الجهود المتواصلة التي تبذلها سلطة دبي للخدمات المالية للحد من المخاطر الرئيسية غير المتعلقة بالشركات التي تواجهها كما هو محدد في قائمة المخاطر لعام 2019، والتي تغطي إجراءات الحد من المخاطر المطبقة حالياً وتلك التي يتم التخطيط لها، ومستوى المخاطر المتبقية المعرضة لها سلطة دبي للخدمات المالية وما إن كان يجب اتخاذ تدابير إضافية بالنسبة لمخاطر معينة.
- مراجعة قائمة المخاطر المقترحة لعام 2020، والذي تم إعدادها من قبل الإدارة التنفيذية للوقوف على المخاطر (غير المتعلقة بالشركات) التي ينبغي اعتبارها ضمن المخاطر ذات الأولوية القصوى التي تواجهها سلطة دبي للخدمات المالية.
- مراجعة بيان تحمل سلطة دبي للخدمات المالية للمخاطر لعام 2019 بدعم من الإدارة التنفيذية. ويستخدم هذا البيان في إرشاد الإدارة التنفيذية في التخطيط للأعمال واتخاذ القرارات اليومية. وقد تضمن ذلك المراجعة الدقيقة لأراء أعضاء المجلس عن مخاوفهم آراء عدد من السيناريوهات الواقعية والإفتراسية.
- تحديث الملخص المعد للمجلس والذي يتضمن أهم المخاطر التي تواجه سلطة دبي للخدمات المالية والذي صمم أيضاً لكي تسترشد به الإدارة التنفيذية عند اتخاذ القرارات.

ناقشت اللجنة أيضاً خلال عام 2019 التطورات الإضافية في ثقافة المخاطر لدى سلطة دبي للخدمات المالية. وقد ركزت هذه المناقشات على مختلف المبادرات التي وضعتها الإدارة التنفيذية لتعزيز طرق تحديد وتقييم والحد من المخاطر ورصدها داخل السلطة. وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز نهجنا التنظيمي القائم على المخاطر وتزويد موظفي سلطة دبي للخدمات المالية بأدوات وإجراءات أفضل لمواجهة القضايا المتعلقة بالمخاطر.

نظرت اللجنة أيضاً في نهج السلطة في الإدارة الفعالة للأزمات، التي تشمل الأزمات التنظيمية والتنشغيلية على حد سواء. وشمل ذلك النظر في مراجعة إدارة الأزمات والتوصيات الواردة فيها من جانب الإدارة التنفيذية. وسيتم الاضطلاع بمزيد من العمل لتعزيز نهج سلطة دبي للخدمات المالية في إدارة الأزمات في عام 2020.

لجنة الحوكمة والترشيحات

المهمة الرئيسية للجنة الحوكمة والترشيحات هي مساعدة المجلس في النهوض بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بعمليات المجلس، ولتقديم التوصيات بشأن أعضاء المجلس الجدد، بالإضافة إلى إنشاء برنامج تعاقب وظيفي. كما وتضع اللجنة مجموعة من مبادئ حوكمة الشركات وترفع توصياتها بهذا الشأن للمجلس.

أعضاء لجنة الحوكمة والترشيحات في عام 2019 هم:

• سعادة أبورف باجري (رئيس اللجنة)
• اللورد كوري أوف ماريليبون
• جيه أندرو سبيندلر
• سوي ليان تيو
• برايان ستايروولت
• صائب أيغرنر (بحكم منصبه)

قامت اللجنة خلال عام 2019 بإدارة عملية تحديد مرشح محتمل ليحل محل اللورد كوري الذي تقاعد من منصبه كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في نهاية عام 2019. واستعانت اللجنة بشركة توظيف دولية أجرت بحثاً عالمياً طويلاً ومكثفاً حول مرشحين مناسبين.

كما قيمت اللجنة أيضاً متطلبات المجلس من المستشارين الخارجيين وقدمت توصياتها في هذا الصدد إلى المجلس.

علاوة على ذلك، أشرفت اللجنة على تعيين مدير عام جديد لقيادة إدارة الرقابة، بعد تعيين برايان ستايروولت، الذي كان يشغل هذا المنصب سابقاً، رئيساً تنفيذياً.

كما وتم مراجعة والنظر في بعض أجزاء مدونة مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات العمل لسلطة دبي للخدمات المالية.

لجنة المكافآت

المهمة الرئيسية للجنة المكافآت هي تقديم التوصيات التي ستساعد المجلس في النهوض بمسؤولياته المتعلقة بالموارد البشرية. تشمل مهام اللجنة عدداً من المسائل المتعلقة بالمكافآت والأداء والسياسات المطبقة على مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية والإدارة التنفيذية والموظفين.

أعضاء لجنة المكافآت خلال عام 2019 هـ م :

• اللورد كوري أوف ماريليبون (رئيس اللجنة)
• فاضل عبد الباقي العلي
• سعادة أبورف باجري
• برايان ستايروولت (الرئيس التنفيذي)
• صائب أيغنز

• عضو بحكم منصبه

خلال عام 2019، قدمت اللجنة توصيات للمجلس حول التعديلات على مكافآت فريق الإدارة العليا والتعديلات على توزيع الرواتب للعام 2019 بعد إجراء عملية مراجعة تفصيلية وشاملة لهيكل المكافآت واستراتيجية وضع المكافآت لسلطة دبي للخدمات المالية. وقد تضمن هذا مراجعة شاملة لأوضاع السوق بما في ذلك الاتجاهات الإنكماشية والممارسات المحلية. كما قدمت اللجنة توصيات للمجلس حول مستوى المكافآت السنوية لموظفي سلطة دبي للخدمات المالية، مما يعكس الأداء في عام 2018. كما نظرت اللجنة ووافقت على تعديل سياسات الموارد البشرية والتي أصبحت لازمة كنتيجة لقانون التوظيف لعام 2019 الخاص بمركز دبي المالي العالمي وقانون مركز دبي المالي العالمي رقم 2 لعام 2019 وتعديلات السياسات الأخرى.

بكل أسف، ودعت لجنة المكافآت رئيسها، اللورد كوري أوف ماريليبون، الذي كان من أقدم أعضائها ورئيساً لها منذ يوليو 2012، وتقدمت اللجنة ورئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، السيد صائب أيغنز، بالشكر الجزيل إلى اللورد كوري أوف ماريليبون على إسهاماته المميزة وقيادته للجنة على مر السنوات الماضية.

استعرضت اللجنة التقدم المحرز واستخدام الموارد المعتمدة لتطوير المواهب الوطنية الإماراتية من خلال برنامجي تقدمه وقادة الغد التنظيميون. كما نظرت اللجنة خلال العام في مجموعة من مسائل الموارد البشرية الأخرى، بما في ذلك تنمية المواهب وتخطيط التعاقب الوظيفي والميزات وعدد الموظفين.

فريق العمل الإماراتي

فريق العمل الإماراتي هو وسيلة يسعى المجلس من خلالها إلى الارتقاء بتطوير مهارات الموظفين الإماراتيين والإشراف على برنامج قادة الغد التنظيميون، الذي تم تصميمه لتطوير الموظفين الإماراتيين.

وخلال عام 2019، شملت عضوية فريق العمل أعضاء مختارين من مجلس الإدارة والإدارة العليا على النحو التالي:

• عبد الواحد العلماء (الرئيس)
• جيه أندرو سبيندلر
• فاضل عبد الباقي العلي
• اللورد كوري أوف ماريليبون
• سوي ليان تيو
• منى دندن* (عضو تنفيذي وعميد برنامج قادة الغد التنظيميون)
• وليد سعيد العوضي***
• عارف سيد***

*** عضو تنفيذي

خلال عام 2019، قدم فريق العمل الإماراتي الدعم لتنمية مواهب المواطنين الإماراتيين في السلطة وأوصى بإطلاق مبادرة جديدة لتطوير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالي أعمال المساندة والعمليات بالإضافة إلى دعم جهود السلطة لترتيب عمليات الإعارة المتبادلة مع الهيئات التنظيمية الأخرى. وقد تعامل رئيس اللجنة بشكل دوري على مدار العام مع المواطنين الإماراتيين بشأن جوانب مختلفة من مشاركة الموظفين وتعزيز تجربتهم.

بكل أسف، ودع فريق العمل الإماراتي اللورد كوري أوف ماريليبون الذي كان عضواً فيه منذ تشكيله عام 2012، وتقدم فريق العمل ورئيسه، السيد عبد الواحد العلماء، بجزيل الشكر للورد كوري أوف ماريليبون على إسهاماته على مدار السنوات الماضية.

الهيئة القانونية للأسواق المالية

الهيئة القانونية للأسواق المالية هي هيئة تم إنشاؤها بموجب القانون التنظيمي لعام 2004 للنظر والفصل في الإحالات، بمعنى آخر لمراجعة أي قرار صادر عن سلطة دبي للخدمات المالية عندما تنص تشريعات مركز دبي المالي العالمي على جواز إحالة المسألة إلى الهيئة للنظر بها.

كما أن لدى الهيئة سلطة النظر والفصل في أي إجراء تنظيمي عندما تنص تشريعات مركز دبي المالي العالمي على جواز البدء في مثل هذا الإجراء أمام الهيئة.

ويجوز الطعن بقرارات الهيئة أمام محكمة مركز دبي المالي العالمي في المسائل المتعلقة بالقانون، وذلك بإذن من الهيئة أو محكمة مركز دبي المالي العالمي.

يعين مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية أعضاء الهيئة، إلا أن أعمالها مستقلة تماماً عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسلطة.

أعضاء الهيئة القانونية للأسواق المالية في عام 2019 هم:

- سعادة ديفيد ماكي سي بي إي كيو سي (الرئيس)
- علي مالك كيو سي
- بانكيم ثانكي كيو سي
- جيريمي جوننتليت اس سي
- باتريك ستوري
- علي العيدر وس
- علي الهاشمي

« يرجى زيارة الموقع الرسمي لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على سيرهم الذاتية »

في عام 2019، نظرت الهيئة في ثمانية إحالات لقرارات صادرة عن السلطة؛ حيث تم ترحيل قضيتين من عام 2018 والستة الأخرى تمت إحالتها للهيئة في عام 2019. ولقد تم رفض إحالة واحدة في مايو 2019، وتم البت في قضية واحدة في أغسطس 2019 بعد استكمال جلسات كاملة. أما الستة المتبقية، فلم يتم النظر بهم بعد. وفي القضية التي تم البت فيها، والتي استمرت منذ يوليو 2017، تقدم الطرف الخاضع للإجراء بطلب إذن للطعن في قرار الهيئة، ولكن رفضت محكمة مركز دبي المالي العالمي الأذن بالطعن وتم نشر قرار الهيئة في ديسمبر 2019.



المسؤولون التنفيذيون في سلطة دبي للخدمات المالية



وليد سعيد العوضي

الرئيس التنفيذي للعمليات
انقر هنا للسيرة الذاتية.



براين ستايرولت

الرئيس التنفيذي
انقر هنا للسيرة الذاتية.



منى دندن

المستشار العام وسكرتير مجلس الإدارة،
رئيس قسم الشؤون القانونية
انقر هنا للسيرة الذاتية.



بيتر سميث

المدير العام، قسم الاستراتيجيات
والسياسات والمخاطر
انقر هنا للسيرة الذاتية.



باتريك ميني

رئيس قسم التنفيذ
انقر هنا للسيرة الذاتية.



مارك ماكجينيس

رئيس قسم العلاقات الدولية
انقر هنا للسيرة الذاتية.



عارف سيد الكاظم

رئيس قسم الموارد البشرية
انقر هنا للسيرة الذاتية.



إيريك سالومونز

رئيس قسم الأسواق
انقر هنا للسيرة الذاتية.



جستن بالداكينو

مدير عام، إدارة الرقابة
انقر هنا للسيرة الذاتية.



عملنا

- 37 أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية
- 38 - جهات وضع المعايير
- 40 - التمويل المستدام
- 43 - تنمية المواطنين الإماراتيين
- 45 مبادرات الإدارات لعام 2019
- 45 إدارة الشؤون القانونية والمستشار العام
- 45 الاستراتيجيات والسياسات والمخاطر
- 47 إدارة الرقابة
- 50 إدارة الأسواق
- 53 إدارة التنفيذ
- 55 العلاقات الدولية
- 57 الموارد البشرية
- 57 إدارة العمليات



أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية



هذا الجزء يسلط الضوء على أهم ثلاث مبادرات قامت بها سلطة دبي للخدمات المالية من خلال التعاون الداخلي عبر إداراتها المتعددة من أجل تخفيف الوقت والموارد للمساهمة في أعمال جهات وضع المعايير الدولية وبهدف إرساء دعائم النظام البيئي للإبتكار وتعزيز عملية تنمية قدرات المواطنين الإماراتيين. وساعدت هذه المبادرات على تحديد أهم الأنشطة للسلطة لعام 2019.



جهات وضع المعايير

مساهمة سلطة دبي للخدمات المالية

تدير سلطة دبي للخدمات المالية نظام تنظيمي يتبنى المعايير الدولية ويطبقها بطريقة تتناسب مع حجم شركات مركز دبي المالي العالمي وأنشطتها. وهذا يتيح لنا توفير نظام عمل مسهل في مركز دبي المالي العالمي يضمن للشركات بيئة مستقرة وإطار عمل معترف به عالمياً لإنشاء وتطوير أعمالهم.

كما هو الحال في السنوات السابقة، كان أحد الجوانب الرئيسية لعمل سلطة دبي للخدمات المالية في 2019 المساهمة في عملية تطوير المعايير الدولية والحرص على أن تعكس تلك المعايير احتياجات مناطق الاختصاص مثل مركز دبي المالي العالمي. وقد شملت تعاملاتنا مع جهات وضع المعايير الدولية الرئيسية المشاركة المباشرة في عمل تلك الجهات على النحو المبين أدناه، كما ساهمنا أيضاً في أعمال جهات مختلفة من خلال إجراء 15 دراسة استقصائية ومشورتين عامتين رسميتين، فضلاً عن أكثر من 15 مشورة غير رسمية في مرحلة صياغة المعايير.

خلال عام 2019، قمنا أيضاً بتقديم المساعدة لجهات تنظيمية إقليمية واستجينا لطلبات عديدة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات مرسله عبر منصة تبادل المعرفة التي تستضيفها المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، مما يرفع العدد الإجمالي لإسهاماتنا على مدار السنوات القليلة الماضية إلى أكثر من 20 مساهمة.

الخدمات المصرفية

يتولى الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية، برايان ستايرولت، منصب الرئيس المشارك لمجموعة بازل الاستشارية. ومن ضمن المهام المسندة إليه اضطلاعاً بدور مراقب في لجنة بازل للرقابة المصرفية. وتوفر مجموعة بازل الاستشارية منتدى يهدف إلى تعميق مشاركة لجنة بازل مع المشرفين في جميع أنحاء العالم من خلال تسهيل عملية الحوار مع الدول غير الأعضاء بشأن المبادرات الجديدة للجنة بازل في مراحلها المبكرة.

أكملت لجنة بازل خلال عام 2019 عملية وضع معايير ما بعد الأزمة من خلال إصدار بعض المعايير المتبقية والمنشورة حالياً بشكل موحد على موقع اللجنة. كما قامت لجنة بازل بالتشاور حول عدد من مشاريع المعايير، فضلاً عن المراقبة النظامية لعملية تنفيذ المعايير من خلال ممارساتها مثل برنامج تقييم الاتساق التنظيمي. وساهمت سلطة دبي للخدمات المالية في عملية وضع المعايير من خلال تقديم الملاحظات الرسمية والتعليقات في مرحلة صياغة عدد من المعايير المقترحة.

التأمين

في قطاع التأمين، يتولى المدير العام لإدارة الاستراتيجيات والسياسات والمخاطر، بيتر سميث، تمثيل سلطة دبي للخدمات المالية في لجنة وضع السياسات (لجنة الاستقرار المالي والأموال الفنية سابقاً) التابعة للرابطة الدولية لمراقبي التأمين. وبفضل ذلك، واصلت سلطة دبي للخدمات المالية التأثير على جهود الرابطة الدولية لمراقبي التأمين في زيادة الحماية لحاملي وثائق التأمين وبالتالي الحفاظ على الاستقرار المالي.

وكانت نتيجة هذه الجهود نشر الرابطة الدولية لمراقبي التأمين لما يلي:

- إطار العمل المشترك للإشراف على مجموعات التأمين النشطة دولياً في نوفمبر 2019، الذي يضم معيار رأس المال التأميني (ICS v2.0)، لفتره مراقبة تبلغ خمسة أعوام ابتداءً من عام 2020؛
- إطار شامل للمخاطر النظامية في قطاع التأمين، والذي يحدد نهجاً جديداً لتقييم المخاطر النظامية من خلال التركيز على الأنشطة التي تزاولها شركات التأمين؛ و
- مبادئ التأمين الرئيسية المعدلة.

كما شهد الجانب الأخير من جهود الرابطة الدولية لمراقبي التأمين إسهامات من سلطة دبي للخدمات المالية، والسيد سميث كان عضواً في فريق عمل مراجعة المواد الإشرافية، حيث تولى هذا الفريق مراجعة صياغة العديد من مبادئ التأمين الرئيسية وأشرفت على عملية مطابقة جميع النشرات الإشرافية للرابطة الدولية لمراقبي التأمين حتى نهاية عام 2019 لحين استكمال تفويضها بفعالية من خلال نشر إطار العمل المشترك للإشراف على مجموعات التأمين النشطة دولياً.

ساهمت سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً في وضع معايير بشأن تعافي وحل شركات التأمين ومعالجة مخاطر التهديدات السيبرانية وتغير التكنولوجيا والمناخ لقطاع التأمين، مع استمرار العديد من هذه الجهود حتى الآن.

رئيس إدارة العلاقات الدولية لدى سلطة دبي للخدمات المالية، مارك ماكجينييس، هو عضو في مجموعة عمل الموقعين على مذكرات التفاهم متعددة الأطراف التابعة للرابطة الدولية لمراقبي التأمين، وهذه المجموعة مسؤولة عن تقييم الطلبات المقدمة من الدول الراغبة بأن تصبح طرفاً في مذكرة التفاهم متعددة الأطراف للرابطة الدولية لمراقبي التأمين التي وقعها سلطة دبي للخدمات المالية عام 2010، وجديراً بالذكر أن مذكرة التفاهم متعددة الأطراف للرابطة الدولية لمراقبي التأمين ليست إلزامية على أعضائها، ومع ذلك أصبحت نحو 70 منطقة اختصاص ضمن الموقعين عليها، وذلك يمثل حوالي نصف الأعضاء ويبلغ ما يقرب من 75% من أفساط التأمين على مستوى العالم. تضمن هذه المبادرة توفير شبكة متسقة ومتنامية لتسهيل تبادل المعلومات بين الجهات المشرفة على أعمال التأمين.

كما أن السيد ماكجينييس عضواً في مجموعة عمل تقييم المعايير، التي تم إنشاؤها للإشراف على تقييم تنفيذ المواد الإشرافية للرابطة الدولية لمراقبي التأمين. وتشمل المسؤوليات المنوطة بهذه المجموعة إنشاء فرق من الخبراء والإشراف عليهم وإجراء التقييمات ومراجعة واعتماد التقارير الصادرة عن فرق الخبراء.

كما تشارك سلطة دبي للخدمات المالية في اجتماعات اللجنة الإقليمية التابعة للرابطة الدولية لمراقبي التأمين، عند اللزوم.

الأوراق المالية والأسواق

سلطة دبي للخدمات المالية هي عضو في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية وعضو في اللجنة التوجيهية للجنة النمو والأسواق الناشئة في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. ومن خلال دورنا في لجنة النمو والأسواق الناشئة نساعد على تحديد المشاكل وتبسيط الضوء على المخاوف، كما ونسهم في عملية تطوير الأسواق الناشئة وأسواق الأوراق المالية التي تمثل ثلثي العضوية في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وكان الابتكار والاستدامة والمرونة السيبرانية ضمن القضايا الرئيسية التي تناولتها لجنة النمو والأسواق الناشئة في عام 2019.

تتم معظم أعمال المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية من خلال لجان السياسات التابعة لها، وتشارك سلطة دبي للخدمات المالية في بعض منها:

- رئيس إدارة الأسواق لدى سلطة دبي للخدمات المالية، إيريك سالومونز، عضواً في اللجنة الثانية المعنية بالأسواق الثانوية، (اللجنة الثانية) واللجنة السابعة المعنية بمشتقات السلع. وفي عام 2019، ركزت اللجنة الثانية على مجالات متعددة تشمل توفير السيولة في الأسواق الثانوية وبيانات الأسواق، كما أكملت جزءاً كبيراً من تكييفها المتعلق بتنظيم منصات تداول الأصول المشفرة وتزامن الساعة لأماكن التداول. وتشمل مسؤوليات اللجنة السابعة مراجعة مبادئ المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية الخاصة بأسواق مشتقات السلع.
- تشارك إدارة التنفيذ لدى سلطة دبي للخدمات المالية في لجنة الإنفاذ والتعاون (اللجنة الرابعة) ومجموعة التحقق الخاصة بمذكرات التفاهم متعددة الأطراف. ركزت اللجنة الرابعة على التهديدات الرقمية الناشئة وقياس أثر الروادع وتنفيذ العقوبات النقدية في مناطق الاختصاص الخارجية، وواصلت مجموعة التحقق عملية تقييم الطلبات المقدمة من الدول الراغبة بأن تصبح طرفاً في مذكرة التفاهم متعددة الأطراف للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية وهؤلاء الذين يرغبون في الانضمام إلى مذكرة التفاهم متعددة الأطراف المحسنة، ولقد وقعت سلطة دبي للخدمات المالية على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف المحسنة خلال عام 2019؛
- مارك ماكجينييس هو عضو في لجنة التقييم واللجنة الفرعية لفريق التنفيذ الذي يعمل على مراجعة وتحديث مبادئ المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ومنهجية تسهيل عملية التنفيذ الفعالة لها. ويشغل مارك منصب رئيس فريق مراجعة الملاءمة التابع للجنة؛ و
- كما أن مارك ماكجينييس والرئيس التنفيذي للعمليات لدى سلطة دبي للخدمات المالية، السيد وليد العوضي، يشاركان في اللجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.

منطقة اختصاص. كما قدمت سلطة دبي للخدمات المالية الدعم لعدد من الجهات التنظيمية الإقليمية والدولية حول إنشاء أقسام الرقابة على التدقيق.

التمويل المستدام

في ظل تكثيف الجهود لتنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعتمدة في عام 2015، انضمت سلطة دبي للخدمات المالية إلى العديد من الشبكات والجهات الساعية لتحقيق هذه الأهداف.

وفي يونيو 2019، انضمت سلطة دبي للخدمات المالية إلى شبكة تحضير النظام المالي التي تضم جهات تنظيمية للخدمات المالية وبنوك مركزية من جميع أنحاء العالم ولديها العديد من مسارات العمل لتفعيل دمج مخاطر التغيير المناخي في كتيب القواعد التنظيمية. وتشارك أنيتا ويجا كاروبا من سلطة دبي للخدمات المالية في أعمال مجموعة مسارات العمل المشترك 1 و2، وهما حالياً في طور صياغة المواد للمشرفين بشأن تحديد مخاطر التغيير المناخي في المؤسسات المالية، مثل البنوك، وتقييمها والحد منها.

انضمت سلطة دبي للخدمات المالية في نوفمبر 2019 إلى منتدى التأمين المستدام الذي يركز على التصدي للتحديات التي تواجه قطاع التأمين نتيجة لتغير المناخ والانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

التعامل مع مجموعة العمل المالي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية تحضيراتها للتقييم المشترك الذي يجريه فريق العمل المالي على دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم إجراء جزء منه في الموقع خلال شهر يوليو 2019. ولقد اجتمعت سلطة دبي للخدمات المالية وعدد من المؤسسات المالية والأعمال والمهنيين غير المالية المحددة مع مسؤولي التقييم التابعين لمجموعة العمل المالي في عدة مناسبات خلال زيارات التقييم المشترك في الموقع.

تولى مكتب إدارة مشروع مجموعة العمل المالي بدولة الإمارات العربية المتحدة عملية تقديم وتنسيق تقديمات دولة الإمارات العربية المتحدة وإسهاماتها المستمرة في التقييم المشترك الذي تجريه مجموعة العمل المالي. وسيناقش الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي تقرير التقييم المشترك لدولة الإمارات العربية المتحدة في فبراير 2020، ووفقاً للإجراءات المعتادة، من المتوقع نشر تقرير التقييم المشترك في شهر أبريل 2020.

تعي السلطة جيداً أن جهودها من أجل مكافحة الجرائم المالية يجب أن تكون وفقاً لإطار دولة الإمارات لمكافحة غسل الأموال/ وتمويل الإرهاب وبالتعاون مع الجهات الخاضعة لتنظيم السلطة والسلطات الحكومية الأخرى. لذلك، نواصل عملية التنسيق مع الجهات الخاضعة لتنظيمنا من أجل مساعدتهم على فهم القوانين الاتحادية بشأن مكافحة غسل الأموال في الإمارات وبالتالي الإمتثال إليها، وقد قمنا بإتاحة التقييم الوطني للمخاطر

بالإضافة إلى ذلك، وكجزء من دور سلطة دبي للخدمات المالية في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، نشارك في مكالمات هاتفية جماعية لشبكة الطرح الأولى للعمليات التابعة للمنظمة، وهي مجموعة واسعة تضم أعضاء من عدة لجان يناقشون بصورة منتظمة المشاكل والتحديات المتعلقة بعمليات الطرح الأولى للعمليات والأمور الخاصة بالأصول الرقمية.

وأخيراً، تطلّع سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً بدور مراقب في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وهو منتدى لجهات تنظيم الأوراق المالية والأسواق في الدول العربية.

التمويل الإسلامي

تساهم سلطة دبي للخدمات المالية بفعالية في تطوير قطاع التمويل الإسلامي بشكل عام وتطوير وتنفيذ معايير التمويل الإسلامي العالمية.

وتعتبر مشاركة السلطة ضمن أعمال مجلس الخدمات المالية الإسلامية إحدى أهم عناصر مساهمتها في مجال التمويل الإسلامي. وسلطة دبي للخدمات المالية تتمتع بعضوية كاملة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية وعادة ما تكون ممثلة في جميع اجتماعات المجلس التابع لمجلس الخدمات المالية الإسلامية. وشاركت سلطة دبي للخدمات المالية بفعالية في أعمال مجلس الخدمات المالية الإسلامية خلال عام 2019 من خلال الاستجابة لعدد من طلبات المشورات العامة وغير الرسمية وما يقرب من عشر طلبات استبيان. ومنذ أوائل عام 2019، أصبحت السيدة/ أنيتا ويجا كاروبا، المدير الأول في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمخاطر، ممثل السلطة في فرقة عمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والتي تتولى مسؤولية صياغة مذكرة فنية بشأن تعافي وحل المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات المالية الإسلامية، ومن المتوقع إكمال عمل هذه الفرقة في عام 2021.

بالإضافة إلى ذلك، التحق بشير أحمد، المدير الأول في إدارة الأسواق، بمجموعة عمل توحيد وثائق صكوك الإجارة الخاضعة لتنظيم السوق المالي الإسلامي الدولي.

كما واصلت سلطة دبي للخدمات المالية عضويتها في المجموعة الاستشارية للتمويل الإسلامي التابعة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية من خلال مشاركة السيد/ نوبيد لالاني، المدير في إدارة الرقابة.

التدقيق

في مجال التدقيق، شاركت سلطة دبي للخدمات المالية بشكل فعال، كما في الأعوام السابقة، في المنتدى الدولي لمنظمي مهنة التدقيق المستقلين، حيث ترأس نوبيد لالاني فرقة عمل جهات التنظيم الصغيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت سلطة دبي للخدمات المالية في ورشة عمل التفيتيش السنوية التابعة للمنتدى الدولي لمنظمي مهنة التدقيق المستقلين، التي تقدم التدريب الفني لأكثر من 100 مشارك من 40

نوفمبر 2019 بشأن امتثال دولة الإمارات العربية المتحدة بتلك المعايير.

علاوة على ذلك، فسوف تخضع الإمارات العربية المتحدة لتقييمات أخرى في المستقبل من جانب كل من:

- المنتدى العالمي التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تنفيذ المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي (المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي - التبادل التلقائي للمعلومات للأغراض الضريبية)؛ و
- الإطار الشامل لبرنامج مكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن التشريعات الصادرة في دولة الإمارات حول أنظمة الأنشطة الاقتصادية الواقعية ومتطلبات الإبلاغ الضريبي بحسب الدولة للشركات متعددة الجنسيات.

أما فيما يخص مركز دبي المالي العالمي، فإن مسجل الشركات مسؤولاً بصورة رئيسية في التعامل مع وزارة المالية بخصوص امتثال جميع الكيانات بمركز دبي المالي العالمي بكافة التشريعات المطبقة بالإمارات العربية المتحدة وبالمركز والمتعلقة بتنفيذ المعايير الضريبية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وستواصل سلطة دبي للخدمات المالية العمل عن كثب مع مسجل الشركات بمركز دبي المالي العالمي لحث الكيانات الخاضعة لتنظيمها على الامتثال بتلك التشريعات.

سلطة دبي للخدمات المالية والابتكار

مقدمة

يعد قطاع الخدمات المالية واحداً من أكبر القطاعات التي يدخل فيها استخدام التقنيات الرقمية حيث تدخل فيه حلول مثل الهوية الرقمية وتطبيقات الجوال والذكاء الاصطناعي وتقنية دفتر الأستاذ الموزع وتقنية السحابة.

ساهمت تلك الحلول في إحداث طفرة سريعة على طريقة وصول العملاء للخدمات المالية، كما غيرت من طريقة ممارسة الأعمال بالقطاع بما يضمن تلبية تلك الأعمال للاحتياجات المتغيرة للعملاء.

تُثمر تلك التطورات عن تحقيق فوائد للمستهلكين، مثل تحسين عملية الشمول المالي والقدرة على الوصول إلى مجموعة أكبر من المنتجات المالية بسهولة، غير أن تلك التطورات لا تخلو من المخاطر، حيث تكمن هنالك مخاطر مرتبطة بخصوصية البيانات، والبيع الخاطيء ونقص عام في عنصر تفهم المستهلكين حول كيفية عمل تلك المنتجات والخدمات الجديدة. علاوة على ذلك، فهناك أيضاً مخاطر مباشرة يتعرض لها القطاع المالي مثل عدم اليقين القانوني والتنظيمي. ومن ضمن المخاوف الأخرى الرئيسية في هذا النطاق هو الأمن السيبراني وعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تدرك سلطة دبي للخدمات المالية مدى أهمية الابتكار والتكنولوجيا

لدولة الإمارات لعام 2019 لهم؛ كما ونستخدم التقييم الوطني للمخاطر من أجل تحديث برنامجنا المخصص لمكافحة الجرائم المالية.

نعمل عن كثب مع السلطات الإماراتية الأخرى ونشارك بصورة نشطة في اللجان ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال في الدولة، بما في ذلك المشاركة ضمن عضوية اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة بالإمارات العربية المتحدة وكأعضاء في اللجنة الفرعية للتقييم الوطني للمخاطر بالإمارات العربية المتحدة واللجنة الفرعية لهجات الرقابة على القطاع المالي.

وبالإضافة إلى التقييم المشترك الذي أجرته مجموعة العمل المالي للإمارات العربية المتحدة، فلا نزال نكرس جهودنا لمساعدة دولة الإمارات على الوفاء بالتزاماتها كجزء من المجتمع الدولي، حيث تخضع الدولة في الوقت الحالي لبعض التقييمات التي تُجريها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يخص الامتثال لمعايير الضرائب الدولية.

تُشارك دولة الإمارات في الوقت الحالي في عضوية كل من المنتدى العالمي لتبادل المعلومات للأغراض الضريبية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والإطار الشامل لبرنامج مكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويضم المنتدى العالمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 147 دولة، في حين يضم الإطار الشامل لبرنامج مكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح 130 عضواً تقريباً. وبالنسبة للإمارات العربية المتحدة، تقود وزارة المالية الجهود التي تبذلها الدولة للامتثال للمعايير الضريبية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يتولى المنتدى العالمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الإشراف على الدول التي تلتزم بإطار التبادل الثنائي للمعلومات للأغراض الضريبية وكذلك الدول التي تلتزم بالتبادل التلقائي للمعلومات للأغراض الضريبية (المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي - CRS).

أما الإطار الشامل لبرنامج مكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيتولى الإشراف على الدول التي تلتزم بالتصدي لإستراتيجيات التخطيط الضريبي التي تستهدف استغلال الفجوات والتناقضات في القواعد الضريبية لتحويل الأرباح بصورة مصطنعة إلى الأمكنة ذات الضرائب المتدنية أو المعدومة التي يكون النشاط الاقتصادي بها ضعيفاً أو معدوماً مما ينتج عنه التهرب الضريبي. وعلى وجه الخصوص، عندما يرى الملمزمون بالضريبة تهرب الشركات العالمية بصورة قانونية من ضريبة الدخل، تتخفف لديهم دوافع الامتثال التطوعي.

شاركت سلطة دبي للخدمات المالية في يناير 2019 في تقييم للإمارات العربية المتحدة أجراه المنتدى التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو التقييم الذي أثمر عن نشر تقرير في



استمرار نمو فريق العمل هذا على مدار السنوات القليلة المقبلة
تزامناً مع ترخيص المزيد من الشركات المهمة بهذا القطاع.

شهد عام 2019 بذل جهود مكثفة لوضع سياسات وإجراءات
تدعم برنامج الابتكار والسلطة ولتقديم الوضوح لأصحاب المصلحة
الخارجيين بخصوص منهجية سلطة دبي للخدمات المالية
المتعلقة بالابتكار والتنظيم، بما في ذلك طريقة تسيير إجراءات
رخص اختبار الابتكار. وقد تكللت تلك الجهود بنجاح كبير حيث تلقت
السلطة تعقيبات إيجابية من الشركات التي قامت بالاتصال بها.
علاوة على ذلك، فقد كرست السلطة الكثير من الوقت للتعريف
بهذه السياسات والإجراءات وبما توصلت إليه في هذا المجال
للجهات التنظيمية الأخرى بالمنطقة وخارجها، ساعية في الوقت
ذاته للتعلم من تجاربهم الخاصة.

التطورات الخارجية

بذلت سلطة دبي للخدمات المالية الكثير من الوقت والمجهود
في عام 2019 في التعامل مع أصحاب المصلحة الخارجيين،
وواصلت القيام بدورها في الشبكة العالمية للابتكار المالي حيث
تولت زمام القيادة لإصدار تقرير "الشبكة العالمية للابتكار المالي
- عام من العمل"، والذي سلط الضوء على الجهود المبذولة من
قبل الجهات التنظيمية الدولية في دفع ودعم عملية الابتكار
في قطاع الخدمات المالية. كما كان لنا دور قيادي في تطوير
الموقع الرسمي للشبكة العالمية للابتكار المالي المزمع تحديثه
في مطلع عام 2020. وشاركنا في الدراسات عبر الحدود التجريبية
التي أجرتها الشبكة، والتي شهدت تصافر الجهود بين أعضائها
لتقديم طرق فعالة للشركات العاملة في مجال الابتكار للعمل
مع الجهات التنظيمية لاختبار منتجاتها وخدماتها في مناطق
اختصاص متعددة.

في توفير مجموعة أكبر من نماذج الأعمال الخاصة بالخدمات
المالية والمنتجات والخدمات، وقد بذلت الكثير من الوقت على مدار
السنوات الثلاثة المنصرمة لدعم تلك التطورات. غير أننا أيضاً ندرك
أهمية دورنا بتقديم التوجيه التنظيمي الواضح للشركات التي تقدم
تلك المنتجات والخدمات المبتكرة وللمستهلكين الذين يحصلون
عليها مع الحرص في الوقت ذاته على تحقيق أهدافنا التنظيمية.

إذاً، ما الذي قدمته سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2019 لدعم التطورات المبتكرة في القطاع في حين الحرص بالوقت ذاته على تحقيق أهدافها التنظيمية؟

التطورات الداخلية

تقع مسؤولية وضع منهجية سلطة دبي للخدمات المالية للابتكار
بصورة رئيسية على عاتق فريق الاستراتيجيات والسياسات والمخاطر.
غير أنه نظراً للطبيعة المترابطة التي يتسم بها هذا المجال، تتولى
الكثير من الإدارات الأخرى داخل السلطة تقديم الدعم وقيادة
العديد من جوانب برنامج الابتكار لسلطة دبي للخدمات المالية.

تم تشكيل فريق المخاطر التشغيلية والتكنولوجية التابع لإدارة
الرقابة عام 2018 ومن ضمن أمور أخرى، أسندت إليه مسؤولية
الإشراف على رخصة اختبار الابتكار (والتي تعتبر عنصر رئيسي ضمن
برنامج الابتكار لدينا). كما ويتولى هذا الفريق تقديم الخدمات
الرقابية المخصصة لهذا القطاع إلى جانب معالجة مخاطر
تكنولوجيا الأعمال والمخاطر السيبرانية. خلال عام 2019، تمت
مضاعفة عدد الموظفين بهذا الفريق لكي يتمكن من مواصلة
التركيز على ضمان تنفيذ تدابير رقابية قوية لحماية المستهلكين
والحفاظ على نزاهة السوق والسلامة المالية بالقطاع، وتوقع

تنمية المواطنين الإماراتيين

تحرص سلطة دبي للخدمات المالية على تنمية المواطنين الإماراتيين، وقد تم تحقيق ذلك خلال عام 2019 على مستوى الخريجين والفنيين والقياديين. وقد نجح برنامج قادة الغد التنظيميون في تطوير مهارات خمسة متدربين عبر لغيف من التجارب العملية وورش العمل والإعارات والمؤتمرات المهنية بمساعدة مجموعة من المدربين والموجهين الدوليين.

وحصل المواطنون الإماراتيون عبر برنامج تقدمهم على مهام تعزز عملية تطويرهم، كما وأتاح لهم السفر لحضور ندوات ومؤتمرات خارج البلاد، وفرص للمشاركة في نقاشات حول تنمية مهاراتهم ومساراتهم الوظيفية مع مدراءهم المباشرين وإدارة الموارد البشرية. ويهدف برنامج تقدمهم على تعزيز مهارات المواطنين الإماراتيين من منظور قيادي وفني، وإثراء معرفتهم بخصوص الأسواق المالية وعملية التنظيم. ويأتي هذا البرنامج إيماناً من السلطة بضرورة تسليح قادة المستقبل بالقدرة على منح العديد من وجهات النظر للمؤسسة لضمان بقاء أهدافها ذات جدوى. ولتعزيز المنظور المؤسسي لدى المواطنين، يتم منحهم فرص للمشاركة في مختلف المبادرات الخاصة بالموارد البشرية.

ونتيجة لذلك، تمكن القياديين المواطنين حضور البرامج القيادية بجامعة كوينز بكندا وجامعة سينجولاريتي بالولايات المتحدة الأمريكية. وأكمل مواطنون آخرون دبلومة في الإدارة والقيادة من معهد الإدارة المعتمد.

وحازت ترتيبات الإعارة الدولية للمواطنين ضمن برنامج تقدمهم بالشعبية الكبيرة خلال عام 2019، وكان الهدف منها تعريفهم على الجهات والبيئات التنظيمية الأخرى الدولية. وتأمل السلطة توفير الإعارة الدولية لعدد من مشاركي برنامج تقدمهم على مدار السنوات القليلة القادمة.

ولا تزال سلطة دبي للخدمات المالية تتلقى الكثير من طلبات المشورة من الجهات التنظيمية على الصعيد المحلي والإقليمي بخصوص طرق وضع وتنفيذ لوائح وأطر عمل مبتكرة تمكنهم من تسخير الإمكانيات المصاحبة لاستخدام الابتكار في القطاع. وقد انتهينا من وضع برنامج نستطيع من خلاله مشاركة وتبادل تجاربنا في هذا المجال ومساعدة تلك الجهات التنظيمية في إنشاء برامج للابتكار خاصة بها.

وداخل الدولة، نواصل العمل مع مركز دبي المالي العالمي ضمن برنامج فينتك هايف ومع الشركات التي تشارك في البرامج المنظمة من قبل المركز. خلال عام 2019، قدمنا الدعم للدورة الثالثة من برنامج مسرع التكنولوجيا المالية حيث تم قبول 33 شركة من جميع أنحاء العالم، وقمنا بالاجتماع مع كل شركة من أجل تحديد سبل الدعم الذي يمكننا تقديمه لهم، سواء على النطاق التنظيمي وغير التنظيمي. وسنواصل العمل مع مركز دبي المالي العالمي ضمن برنامج فينتك هايف في 2020 وتقديم الدعم المستمر لجميع مبادرات المركز.

خلال عام 2019، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بحضور عدد من المؤتمرات والقمم وإلقاء الكلمات خلالهما، حيث كان محور تلك المؤتمرات والقمم مناقشة التطورات في مجال الابتكار التنظيمي وتطور السياسات بمركز دبي المالي العالمي وكيفية تعامل السلطة مع تلك التطورات. ولا تزال نتلقى الكثير من الطلبات على المستوى المحلي والعالمى للتحدث عن تلك الموضوعات. وتعتبر سلطة دبي للخدمات المالية جهة تنظيمية بارزة وموثوقة تقدم رؤية متوازنة وواقعية للفرص والتحديات الكامنة عند آجاز استخدام التكنولوجيا بالقطاع.

ما التالي؟

تهدف سلطة دبي للخدمات المالية على تقييم منهجها لدعم التطورات المبتكرة. وخلال عام 2020، سنقوم بالعمل نحو خطة أخرى لمشاركة جهات تقديم الخدمات التكنولوجية التي لا تحتاج إلى الخضوع للتنظيم لضمان أن تعاملات السلطة مع هذا القطاع تدعم مزيداً من تطور بيئة الابتكار في مركز دبي المالي العالمي وإمارة دبي. كما نرغب في التخلي بالوضوح الكامل عند التعامل مع تلك الشركات وتحديد التوقعات حول كيفية تقديم المساعدة.

وسنقوم بتنمية الخبرات والمواهب في عدد من المجالات، مثل خدمات الدفع؛ وتقنية دفتر الأستاذ الموزع؛ والحذاء الاصطناعي من أجل اكتساب المعرفة والمهارات الضرورية لضمان التنظيم والإشراف الفعال على نماذج الأعمال المبتكرة.

وأخيراً، سيتم إطلاق جزء جديد خاص بالابتكار ضمن الموقع الإلكتروني للسلطة، حيث سيتم من خلاله استعراض دور السلطة وبيان مستجدات عملها بهذا الشأن لأصحاب المصلحة.



مبادرات الإدارات لعام 2019



نيابة عن سلطة دبي للخدمات المالية في الإجراءات المقامة أمام الهيئة القانونية للأسواق المالية. كما قامت الإدارة بتمثيل سلطة دبي للخدمات المالية أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي بخصوص طلب لإستئناف قرار صادر عن الهيئة القانونية للأسواق المالية وإجراءات تتعلق بقضية حماية بيانات. وقام المستشار العام بتمثيل السلطة في لجنة المستخدمين التابعة لمحاكم مركز دبي المالي العالمي ومنتدى المستشارون العامون بمركز دبي المالي العالمي.

وبالإضافة إلى مهام إدارة الشؤون القانونية والإشراف عليها، قدم المستشار العام المشورة لمجلس الإدارة واللجان التابعة له بخصوص الحوكمة والمسائل القانونية في عام 2019.

وأخيراً، تولى المستشار العام دور سكرتير المجلس لإدارة أعمال المجلس واللجان التابعة له، بما في ذلك إعداد جداول أعمال الاجتماعات وصياغة الأوراق المقرر النظر فيها من قبل مجلس الإدارة، فضلاً عن إعداد محاضر الاجتماعات والاحتفاظ بسجلات انتسابات أعضاء المجلس وغيرها من الإفصاحات.

الاستراتيجيات والسياسات والمخاطر

السياسات

خلال عام 2019، استكملت إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمخاطر عدداً من المشروعات الرئيسية المتعلقة بالسياسات، والتي شملت ما يلي:

إدارة الشؤون القانونية والمستشار العام

أثناء عام 2019، تولى أعضاء إدارة الشؤون القانونية – التابعة للمستشار العام – مسؤولية صياغة التشريعات المطلوبة لتنفيذ جميع المبادرات الخاص بالسياسة المحددة ضمن مبادرات إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمخاطر. قدمت إدارة الشؤون القانونية المشورة للأقسام التشغيلية بشأن الإشراف على وتنفيذ القوانين والقواعد المطبقة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية، وبشأن تطبيق التشريعات وغيرها من مسائل مناطق الاختصاص ذات الصلة. كما تولت الإدارة عملية مراجعة مسودة التشريعات الاتحادية وتشريعات إمارة دبي ومساعدة اللجنة العليا للتشريعات في هذه المسائل. كما قدمت الإدارة النصيحة بشأن استفسارات التراخيص المعقدة وحول الهياكل المعقدة لمجموعات العمل عبر الحدود والمسائل المتعلقة بالبيانات.

تولت الإدارة أيضاً تخطيط إجراءات عدد من طلبات الإعفاء من خلال لجنة القواعد والإعفاءات وتقديم الدعم القانوني والإداري للجنة صنع القرار فيما يتعلق بعدة مسائل في عام 2019، كما وكانت الإدارة مسؤولة عن مراجعة مختلف العقود ووثائق تأمين وتقديم المشورة بشأنها.

وتم إحالة ثمانية قرارات صادرة عن سلطة دبي للخدمات المالية إلى الهيئة القانونية للأسواق المالية للمراجعة خلال عام 2019، حيث تم رفض أحدها والبت في قضية واحدة بعد استكمال جلسات كاملة، أما الستة المتبقية، فلم يتم النظر بهم بعد. وقد كانت إدارة الشؤون القانونية مسؤولة عن إدارة عملية التفاوض

العملات المشفرة والأوراق المالية المشفرة)، ويشمل ذلك النظر في طرق تداول هذه الأدوات وتخزينها وتسويقها. ثانياً، نقوم بمراجعة نظامنا المتعلق بحفظ أصول العملاء وممارسة السيطرة بشأنها لضمان وجود متطلبات ضمن نظامنا تفرض درجة مناسبة لحماية عملاء الشركات المرخصة من قبلنا. ثالثاً، ندرس فعالية منهجية سلطة دبي للخدمات المالية المتعلقة بأطر الإمتثال وتخصيص مهام الإمتثال داخل الشركات، كما أننا بصدد الانتهاء من وضع ورقة نقاشية حول هذا الموضوع.

وخلال عام 2019، ساهم فريق الاستراتيجيات والسياسات والمخاطر بتطوير المعايير الدولية لتنظيم الخدمات المالية، حيث شارك الموظفون في أنشطة اللجان المختلفة التابعة للرابطة الدولية لمراقبي التأمين. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بما يلي:

- تعزيز العلاقات مع الجهات التنظيمية الأخرى، خاصة في المنطقة، من خلال تبادل الخبرات؛
- ترقب الإستشارات الصادرة عن جهات وضع المعايير الدولية وتقديم الملاحظات نيابة عن سلطة دبي للخدمات المالية؛ و
- المشاركة في الدراسات الاستقصائية، بما في ذلك عمليات المراجعة من قبل النظراء التي أجرتها المنظمات الدولية.

إطار المخاطر

تقوم إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمخاطر بإدارة ووضع إطار لسلطة دبي للخدمات المالية لتقييم المخاطر التنظيمية، كما تقوم الإدارة بإجراء عمليات لتحديد قدرة السلطة على تحمل المخاطر الخاصة بها، ومراجعة مجمل المخاطر الهامة (والغير محددة بالسلطة على وجه الخصوص).

فيما يخص مجمل المخاطر، يتم وضع خطة للحد من كل خطر من المخاطر المحددة. ويتم إبلاغ إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمخاطر بعملية التقدم بهذا الشأن مرتين سنوياً، حيث يتم مناقشة والبحث في هذا الموضوع داخلياً ورفع تقارير منظمة للجان المجلس عن مخاطر معينة، حسبما هو مشار إليه بموجب تقرير لجنة المخاطر.

بالنسبة لقدرة سلطة دبي للخدمات المالية على تحمل المخاطر، يتم إبلاغ الموظفون بذلك ليسترشد بها عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك تحديد المسائل ذات الأولوية القصوى وتخصيص الموارد لها ضمن الأنشطة الرقابية والتنظيمية اليومية للسلطة. تقوم إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمخاطر بقيادة عملية تعزيز ثقافة المخاطر في السلطة من أجل ترسيخ سياسة تحمل المخاطر بشكل أكبر على جميع المستويات بالسلطة لضمان مناسبة منهجنا التنظيمي والإشرافي القائمة على المخاطر.

وتجري المناقشات المذكورة أعلاه في سياق تحليل المسائل على المستوى العالمي والخلي، والذي يتيح تسليط الضوء على الاتجاهات النامية التي قد تصبح مع مرور الوقت مخاطر يتعين على السلطة الحد منها خلال مسؤولياتها التنظيمية والرقابية أو من خلال عملياتها.

• العمل مع سلطة مركز دبي المالي العالمي لاستكمال المقترحات المتعلقة ببرامج شراء الأموال الخاصة بالموظفين (EMPS). وتضمنت هذه المقترحات سبل تنظيم الراغبين في أداء مهمة مشغلين و/أو مديرين لتلك البرامج، دعماً لخطة سلطة مركز دبي المالي العالمي لتحديث عملية مكافآت نهاية الخدمة للموظفين في مركز دبي المالي العالمي.

• استكمال تعديلات على نظام الصناديق من أجل طرح منصات الصناديق والسماح بإدارة الصناديق عبر تلك المنصات بمركز دبي المالي العالمي، إلى جانب إدخال تغييرات للاعتراف ببروتوكول جديد للصناديق من أجل تسويق الصناديق وبيعها بدولة الإمارات العربية المتحدة. وقد جاءت تلك التغييرات الأخيرة تبعاً لاتفاقية مبرمة بين هيئة الأوراق المالية والسلع وسلطة دبي للخدمات المالية وسلطة تنظيم الخدمات المالية لدى سوق أبوظبي العالمي؛ و

• استكمال نظام جديد للسماح بالتمويل الجماعي للإستثمار العقاري لتلبية الاهتمام المتزايد من الشركات الراغبة في تمويل أنواع مختلفة من الأصول المتمثلة في هذه الحالة في العقارات.

واصلنا القيام بإجراء تغييرات بسيطة، ولكن مهمة، على نظام سلطة دبي للخدمات المالية من خلال نشر أوراق استشارية مختلفة. وشهد عام 2019 إرساء القواعد التي تم التشاور بشأنها في الورقة الاستشارية رقم 122 (المنشورة في شهر ديسمبر عام 2018) والورقة الاستشارية رقم 127 (المنشورة في شهر أغسطس) وإصدار الورقة الاستشارية رقم 130 (المنشورة في شهر ديسمبر). تضمنت الأوراق الإستشارية هذه مجموعة كبيرة من المواضيع الخاصة بالسياسات، بما في ذلك الاستخدام والاحتياطيات المالية لسلطة دبي للخدمات المالية والتمويل الجماعي والصناديق العقارية وإجراء الترتيبات الخاصة بالائتمان وتقديم المشورة بشأنها.

وأخيراً، صدر عدد من الأوراق الاستشارية الأخرى أثناء عام 2019، منها الورقة الاستشارية رقم 125 "خدمات الأموال" لتمكين الشركات من تقديم مجموعة من الخدمات ذات الصلة بخدمات الأموال في أو من مركز دبي المالي العالمي؛ والورقة الاستشارية رقم 126 "صناعة القرار" للتمكين من تنفيذ القرارات الصادرة عن سلطة دبي للخدمات بصورة أكثر كفاءة؛ والورقة الاستشارية رقم 129 "إدراج المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة" للسماح لهم بإدراج أسهمهم بإحدى مؤسسات السوق المرخصة في مركز دبي المالي العالمي؛ والورقة الاستشارية رقم 130 "التعافي والحل" لإنشاء إطار عمل شامل يمنح سلطة دبي للخدمات المالية القدرة على تحسين التدابير المتعلقة بالتعافي والحل بمركز دبي المالي العالمي. واستندت الورقة الأخيرة على ورقة نقاشية نشرت أواخر عام 2017، والتي ناقشت خططنا بخصوص نظام محتمل في هذا المجال.

كما أن هناك عدد من المشروعات الأخرى قيد التنفيذ وفي مراحل مختلفة من عملية صنع السياسات. أولاً، وتحت البند العام "الابتكار"، نحن ننظر في نهجنا في تنظيم الأصول الرقمية (بما في ذلك

إدارة الرقابة

نبذة عامة

الصب تركيزنا خلال عام 2019 على عدد من الأولويات الرقابية والتنظيمية في حين تنفيذ تغييرات تنظيمية وتشغيلية جوهرية. وقد تناولت التغييرات الأساسية إعادة الهيكلة التنظيمية بما يعكس بشكل أفضل التركيز المتغير للمخاطر الخاصة بالشركات. تأسست وحدة المخاطر التشغيلية للتعامل مع المخاطر السيبرانية والتكنولوجية المتزايدة وللتركيز على المخاطر الناشئة من العمليات القائمة على التكنولوجيا. كما قمنا كذلك بإعادة هيكلة وحدة سير العمل مع تطبيق أسس تركيز مجددة على جميع نماذج الأعمال.

وتواصل إدارة الرقابة المشاركة مع المجتمع التنظيمي عن طريق العديد من جلسات التواصل، بالإضافة إلى الجلسة السنوية للتواصل بشأن الرقابة لدى سلطة دبي للخدمات المالية، والتي نقوم من خلالها بتناول مواضيع كالتوجهات، والمخاطر الحالية، والمسائل المتعلقة بإدارة الثروة، والوساطة، والقطاع المصرفي والتأميني. كما أجرينا خلال العام جلسات تواصل موجهة بشكل خاص لمجتمع التدقيق والابتكار والجهات المعنية بالترخيص (خاصة فيما يتعلق بمبادرة النماذج المتاحة عبر الإنترنت) والتغييرات في أنظمة مكافحة غسل الأموال، تزامناً مع استعدادنا لتقييم مجموعة العمل المالي لعام 2019. كما دعمت سلطة دبي للخدمات المالية عملية التقييم الوطني واستضافت مسؤولي التقييم خلال زيارتهم لمركز دبي المالي العالمي. وكجزء من التزامنا بتحسين الممارسات الرقابية وسبل التعاون التنظيمي، نواصل التعامل مع الجهات التنظيمية النظرية داخل الدولة وعلى الصعيد الدولي من خلال العديد من المنتديات، بما في ذلك الملتقيات الرقابية، وذلك بغرض مناقشة المنهجيات المتبعة في معالجة المخاوف والمخاطر الشائعة ضمن الكيانات الخاضعة للتنظيم. كما واصلنا بتقديم الدعم لأعمال جهات وضع المعايير الدولية، مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية والرابطة الدولية لمراقبي التأمين والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

الترخيص

حققت سلطة دبي للخدمات المالية إنجاز كبير في عملية النمو، حيث تخطى، ولأول مرة، عدد الشركات المرخصة والمزاولة للخدمات المالية في أو من مركز دبي المالي العالمي الخمسمائة شركة كما في نهاية شهر سبتمبر 2019. وأصبحت السلطة بنهاية ديسمبر 2019 مسؤولة عن تنظيم 502 شركة مرخصة و16 مدققاً مسجلاً و112 من الأعمال والمهن غير المالية المحددة ليصبح إجمالي العدد للشركات الخاضعة للتنظيم 630 شركة.

علاوة على ذلك، ظلت أعمال الترخيص تشهد ازدهاراً حيث بلغ عدد الطلبات هذا العام 77 طلباً بما يتخطى عدد الطلبات في عام 2018. كما وشهدنا اهتمام كبير بمركز دبي المالي العالمي من العديد من البنوك العالمية والإقليمية ومن الشركات الأخرى بما يغطي كامل نطاق الخدمات المالية، بما في ذلك شركات الوساطة، وشركات التداول، ومدراء الصناديق وشركات التأمين، والمكاتب التمثيلية. ونشأت الطلبات المستلمة من قبل السلطة من شركات ضمن مجموعة واسعة من مناطق الاختصاص الدولية إلى جانب عدد من الشركات المحلية والإقليمية الناشئة. ارتفع إجمالي حجم الأصول إلى 168 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الثالث من عام 2019 بزيادة سنوية حتى تاريخه بواقع 3.8%.

بالإضافة إلى ذلك، قام موظفو إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمخاطر في عام 2019 بالعمل على تطوير إطار سلطة دبي للخدمات المالية الخاص بإدارة الأزمات وسيتم إجراء المزيد من العمل بهذا الشأن خلال عام 2020 بدعم من مستشارون خارجيون.

الاستراتيجيات وتخطيط الأعمال

يتولى فريق الاستراتيجيات والسياسات والمخاطر المسؤولة عن تحليل مجالات عديدة تسهم في عملية التفكير الاستراتيجي لسلطة دبي للخدمات المالية، ومن ضمنها خطة عمل السلطة المعدة من قبل الفريق والتي يتم نشرها كل سنتين وتغطي الخطط المزمعة في السنتين المقبلتين. وخلال السنة الفاصلة، يتم إعداد نسخة داخلية من خطة العمل ولكن لا يتم نشرها. وخلال عام 2019، عمل فريق الاستراتيجيات والسياسات والمخاطر على وضع خطة العمل لعامي 2020/2021، ولكنها لن تُنشر.

واصل الفريق تحليل والإبلاغ عن التطورات الاقتصادية والسياسية وغيرها من التطورات المتعلقة بعمليات سلطة دبي للخدمات المالية أثناء عام 2019، بالإضافة إلى إعداد التقارير عن التطورات التي تشهدها أعمال جهات وضع المعايير الدولية (يرجى الاطلاع على الجزء الخاص بجهات وضع المعايير في الصفحة (38))

كما نضطلع بدور نشط في الجهود المبذولة لتحسين جدول أعمال التمويل المستدام، داعمين جهود دولة الإمارات العربية المتحدة نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة إلى جانب المشاركة في مجموعة عمل خاصة بالاستثمارات المستدامة جنباً إلى جنب مع الجهات التنظيمية المالية الأخرى بالدولة (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وهيئة الأوراق المالية والسلع، وهيئة التأمين، وسلطة تنظيم الخدمات المالية - سوق أبوظبي العالمي) والأسواق المالية وغيرها من الجهات المعنية في جميع أرجاء الإمارات. علاوة على ذلك، قمنا بتقديم الدعم لسلطة مركز دبي المالي العالمي في إعداد "استراتيجية مركز دبي المالي العالمي 2" الساعية نحو توسيع المركز في المستقبل.

جلسات التواصل المنظمة خلال العام

عقد فريق الاستراتيجيات والسياسات والمخاطر جلسة تواصل رسمية واحدة لأصحاب المصلحة في عام 2019، وتناولت تأثير قانون الشركات في مركز دبي المالي العالمي المعدل لعام 2018 على الشركات الخاضعة لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية. وعلى صعيد الابتكار، شاركنا في عدد من الجلسات المرتبطة ببرنامج مركز دبي المالي العالمي فينتك هاييف تزامناً مع إكمال مجموعات الشركات للبرامج في 2019. ويستمر برنامج فينتك هاييف بتعزيز مكانته كأبرز برنامج مسرع للأعمال المالية في المنطقة.

وقد تحدث موظفو إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمخاطر حول مواضيع متعددة من بينها تطورات الاقتصاد الكلي في دول مجلس التعاون الخليجي، والابتكار ضمن عملية تنظيم الخدمات المالية، والحوكمة البيئية والاجتماعية، وضريبة الكربون، وذلك خلال عدد من الندوات والمؤتمرات واجتماعات الطاولة المستديرة والدورات التدريبية المنعقدة في 2019 كجزء من عملية التواصل الموسع للسلطة مع أصحاب المصلحة.

و بعد عام صعب خلال 2018، شهدت أقساط إعادة التأمين المكتتية في المركز نمو ملحوظ، حيث بلغ إجمالي الأقساط المكتتية بنهاية الربع الثالث من عام 2019 مبلغ 1.6 مليار دولار أمريكي، بزيادة 47 مليون دولار أمريكي بمقارنة بالربع الثالث من عام 2018.

واصل قطاع إدارة الثروات بمركز دبي المالي العالمي النمو، غير أن أغلبية الأصول التي تديرها الشركات لا تزال محجوزة خارج مركز دبي المالي العالمي. كما يشهد قطاع الصناديق المحلية نمواً مستمراً بطريقة إيجابية. وخلال عام 2019، تمت الموافقة على نظام لترخيص الصناديق في دولة الإمارات بين كل من سلطة دبي للخدمات المالية وسوق أبوظبي العالمي وهيئة الأوراق المالية والسلع. واعتباراً من نهاية سبتمبر 2019، كان هنالك 77 صندوق في مركز دبي المالي العالمي وتمثل 75% منها صناديق مستثمرين مؤهلين، ولا تزال نشهد نمواً إيجابياً في عدد الصناديق ومدراء الصناديق.

سوف تدخل خطة مدخرات الموظفين في مكان العمل (DEWS) لدى مركز دبي المالي العالمي حيز التنفيذ في عام 2020. وقد أصدرت سلطة دبي للخدمات المالية الورقة الإستشارية رقم 128 في أكتوبر عام 2019 بشأن برنامج شراء الأموال الخاص بالموظفين وذلك من أجل وضع إطار تنظيمي يدعم طرح خطة مدخرات الموظفين في مكان العمل، كما ستتولى مسؤولية ترخيص و/أو تنظيم الكيانات التي يختارها مركز دبي المالي العالمي لإدارة الخطة وتنفيذها. وبشكل عام، يُمثل ذلك حجم كبير من العمل الواجب استكماله بنجاح ضمن إطار زمني قصير للغاية.

النشاط الرقابي

دخلت عملية إعادة هيكلة إدارة الرقابة التي تمت في العام الماضي حيز التشغيل عام 2019. ويتيح لنا الهيكل الجديد توزيع الموارد الرقابية بصورة أكثر فعالية وكفاءة على مختلف قطاعات الشركات بمركز دبي المالي العالمي. وسيضمن لنا أيضاً المرونة اللازمة للتفاعل بشكل مناسب مع التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي والإقليمي وما يترتب عليها من آثار على شركات مركز دبي المالي العالمي. وفي ظل دخول شركات جديدة إلى السوق المحلي وزيادة تعقيد الشركات القائمة، أصبحت إدارة الرقابة المعاد هيكلتها في مكانة جيدة تمكّنها من تقييم المخاطر التنظيمية والرقابية المتزايدة والحد منها.

وإلى جانب وحدة الترخيص، تتألف إدارة الرقابة الآن من ثلاثة وحدات تشغيلية واسعة وهي:

- وحدة مخاطر سير العمل، التي تغطي المسائل المتعلقة بسير العمل بشكل عام مع إيلاء تركيز خاص على الجرائم المالية وحماية أصول العملاء وتصنيف العملاء وملاءمتهم؛
- وحدة المخاطر التشغيلية والتكنولوجية، التي تغطي الحوكمة المؤسسية بشكل عام، وأنظمة المكاتب الخلفية وضوابطها، وبشكل متزايد، الإبتكار وتكنولوجيا المعلومات والمخاطر السيبرانية؛ و
- المخاطر التحوطية، والتي تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التأمين.

مخاطر سير العمل

كان محور التركيز ضمن تقييمات مخاطر الشركات التي أجريناها خلال العام عنصر تصنيف العملاء وملاءمتهم، حيث تحققنا من تصنيف الشركات لعملائها (العملاء الفرديين أو المهنيين أو النظراء

بالأسواق) وسنواصل القيام بذلك ضمن برنامج إدارة سير العمل. وقد وضعنا جل تركيزنا لضمان استدراك الشركات بمسؤولياتها في التأكد من ملاءمة المنتجات والخدمات الموصى بها لعملائهم.

وقمنا بتعزيز قدراتنا على تحديد وتقييم والحد من المخاطر الناشئة عن احتفاظ الشركات بأصول العملاء و/أو ممارسة السيطرة عليها. وقد تضمن ذلك التعامل المباشر مع الشركات المحددة على أنها تمثل مخاطر غير النظامية المرتفعة في هذا المجال. كما وتعاوننا مع جميع شركات التدقيق الخارجية العاملة في مركز دبي المالي العالمي لضمان الوصول إلى فهم مشترك عن توقعاتنا لمراجعات التدقيق التي يؤديها هذا الصدد. ولدينا خطط لإجراء مراجعة موضوعية بشأن أصول العملاء، وسنواصل التعامل عن كثب مع الشركات ومدققيها ومستشاريها.

وعلى خلفية الزيادة في عدد شركات الوساطة المرخصة في مركز دبي المالي العالمي، أصبح هناك اهتمام تنظيمي متزايد في تداول العقود مقابل الفروقات، مع تدخلات هائلة من الأسواق في مناطق الاختصاص الأخرى. وقد تعاوننا مع جهات تنظيمية في مناطق اختصاص أخرى وسنراقب مدى تأثير التغييرات النظامية في هذه المناطق على نماذج أعمال الشركات العاملة في مركز دبي المالي العالمي. وستكون شركات الوساطة أيضاً محور مراجعة مواضيعية.

تظل مكافحة مخاطر الجرائم المالية على رأس أولوياتنا التنظيمية الرئيسية، ولا تزال سلطة دبي للخدمات المالية إلى جانب الجهات التنظيمية وسلطات إنفاذ القانون الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة على أهبة الاستعداد لمواجهة هذه المخاطر. وقد عززت سلطة دبي للخدمات المالية إطار عملها الخاص بمكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب، الذي اشتمل على تحديث النهج المتبع من قبل السلطة في تسجيل والإشراف على الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة وتعزيز النهج التنظيمي للسلطة بشأن كيفية إجراء الشركات لتدابير العناية الواجبة للعملاء لضمان تماشيها مع توصيات مجموعة العمل المالي. وعلاوة على ذلك، عززت سلطة دبي للخدمات المالية برنامجها الرقابي لمنع الجرائم المالية، والذي يشتمل على: مراجعة البيانات والتوجهات المذكورة في التقديمات السنوية الإلكترونية لمكافحة غسل الأموال المودعة من قبل الأفراد المعنيين؛ وإجراء تقييمات لمخاطر مكافحة غسل الأموال في الموقع على قطاع الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة؛ وإجراء تقييمات مستهدفة لمخاطر الجرائم المالية الخاصة بالكيانات عالية التعرض لها والخاضعة للتنظيم وإجراء مراجعات مواضيعية عبر قطاع واحد أو أكثر.

المخاطر التحوطية

استمرت الأعمال المصرفية في النمو على مدار العام في خدمة العملاء في جميع أنحاء المنطقة. وتتولى سلطة دبي للخدمات المالية الآن تنظيم 33 كياناً للخدمات المصرفية للشركات. ويتخذ عدد كبير من هذه البنوك مركز دبي المالي العالمي كمحور إقليمي لهم لتقديم أنشطة الخدمات المصرفية للشركات في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا. ويتمحور تركيزنا الرقابي على ضمان أن البنوك تحتفظ بمستوى كافٍ من رأس المال والسيولة بما يتناسب مع طبيعة المخاطر التي يقومون بها. كما تدخل جودة الأصول، بما يشمل توافر مستويات مناسبة من المخصصات، ضمن مجال تركيزنا الرقابي.

يؤدي قطاع التأمين في مركز دبي المالي العالمي، والذي يتألف من شركات إعادة تأمين ووسطاء ووكلاء إدارة، دوراً مهماً في توفير قدرات إعادة التأمين لشركات التأمين الإقليمية. ويخضع القطاع للرقابة من جانب فريق مخصص لرقابة التأمين، وتركز موارد الرقابية على حوكمة معايير التعهد بتغطية التأمين وكفاءة

استضافته سلطة دبي للخدمات المالية بدعم من الجمعية الألمانية للتعاون الدولي وهيئة الأسواق المالية الفرنسية. الشبكة العالمية للابتكار المالي هي مجموعة مكونة من 39 من الجهات التنظيمية المالية الدولية بالإضافة إلى سبع جهات غير تنظيمية عاملة بالقطاع، من بينها سلطة دبي للخدمات المالية، وتسعى الشبكة على تقديم طرق فعالة للشركات العاملة في مجال الابتكار للعمل مع الجهات التنظيمية عبر مناطق اختصاص متعددة. وقد وافق أعضاء الشبكة في شهر فبراير على طلبات من مجموعة متنوعة من الشركات الراغبة في إجراء تجارب عبر الحدود، واختارت سلطة دبي للخدمات المالية، بالتعاون مع خمس جهات تنظيمية دولية، شركتين من شركات التكنولوجيا التنظيمية للعمل معها في تجارب عبر الحدود. وقامت إحدى الشركتين بتقديم حلاً للامثال التنظيمي قائم على الذكاء الاصطناعي يوفر عملية ربط بين الالتزامات التنظيمية الواجبة من العميل والمتطلبات والتغيرات المستمرة على القواعد بمختلف المناطق الاختصاص. أما الشركة الأخرى، قدمت منصة تحليلات سلوكية تنبؤية باستخدام تعلم الآلة وبيانات الاتصال الإلكتروني بما يمنح المستخدمين القدرة على قياس وإدارة والحد من المخاطر المرتبطة بالثقافة والسلوكيات.

المخاطر التشغيلية (تكنولوجيا المعلومات / الأمن السيبراني)

أطلقنا في شهر يونيو مراجعة موضوعية للأمن السيبراني تضمنت تقييماً ذاتياً في شكل استبيان عبر الإنترنت صدر لجميع الشركات المرخصة، إلى جانب تقييمات ميدانية على 20 شركة مرخصة. وكان الهدف من تلك المراجعة تحديد مستوى النضوج العام لبرامج الأمن السيبراني لدى الأشخاص المرخصين. وبشكل أكثر تحديداً، تناولت المراجعة تقييم أطر الحوكمة الخاصة بمخاطر تكنولوجيا المعلومات/المخاطر السيبرانية، وممارسات سلامة تكنولوجيا المعلومات / السلامة السيبرانية وبرامج المرونة السيبرانية (الاستعداد للحوادث).

وقد أصدرنا في أكتوبر ملخصاً للنتائج الأولية وسلطنا الضوء على قيام عدد كبير من الشركات بوضع خطط الاستجابة للأحداث السيبرانية بطريقة أكثر تماشياً مع مفهوم استمرارية الأعمال بدلاً من إدارة الأزمات. وتمت الإشارة في الملخص إلى أن الخطة الصحيحة للاستجابة للأحداث السيبرانية هي تلك المرتبطة بإدارة الأزمات وليست مجرد عنصر لاستمرارية الأعمال.

أطلقنا في سبتمبر نموذجاً عبر الإنترنت على البوابة الإلكترونية لسلطة دبي للخدمات المالية للشركات من أجل الإبلاغ عن الأحداث السيبرانية. ويستهدف هذا النموذج تزويد السلطة بمعلومات متسقة في الوقت المناسب بشأن الأحداث السيبرانية الجوهرية. تعمل تلك المعلومات على (1) مساعدة سلطة دبي للخدمات المالية في تحديد المخاطر الناشئة والتوجهات في مجال المخاطر السيبرانية في الوقت المناسب؛ (2) تمكن السلطة من الاستجابة بصورة أكثر فعالية في حال وقوع تلك الأحداث؛ و (3) تمنح السلطة القدرة على تنبيه أصحاب المصلحة المعنيين في حال تحديد مخاطر نظامية محتملة.

استضافت سلطة دبي للخدمات المالية اجتماع طاولة مستديرة عن الأمن السيبراني في شهر نوفمبر واجتماع آخر في شهر ديسمبر. وتركزت المناقشات حول المرونة السيبرانية، وتأثير الموردين الخارجيين على المرونة السيبرانية للشركات، والتحديات التي تواجه تحقيق مرونة ناجحة لدى الشركات، ودور الجهات التنظيمية في محافظة الشركات على مرونتها.

الاحتياطات والمخاطر الائتمانية لموفري القدرات. وبالإضافة إلى إجراء تقييمات للمخاطر بالموقع، تخضع المخاطر المالية للمراقبة عن كثب المنتظمة من خلال تحليل التقارير التحضيرية ربع السنوية والسنوية. واصل فريق الرقابة التعامل مع المراقبين الآخرين – بما في ذلك المراقبين على المجموعات، وذلك بهدف تقييم المخاطر الكلية لمجموعات التأمين النشطة دولياً.

الابتكار

نظمت سلطة دبي للخدمات المالية دورتين لبرنامج رخصة اختبار الابتكار في عام 2019 حيث تم استلام 31 طلباً والموافقة على إلتحاق ثمانية من مقدمي الطلبات بالبرنامج. تضمنت نماذج الأعمال أنشطة التمويل الجماعي الاستثماري والتمويل الجماعي العقاري المعتمد على تقنية البلوكتشين، وأعمال إعادة هيكلة الأصول المعتمدة على تقنية البلوكتشين، وعمليات إصدار الأوراق المالية والصكوك على شكل رموز مشفرة، ومنصات الإقراض البديلة للمشاركة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أصدرت السلطة خمسة رخص مبدئية لاختبار الابتكار واستكمل اثان من مقدمي الطلبات الخمسة، وهما شركة وثاق (كابيتال ماركيتس) ليمتد وشركة ليكفيدي، الإجراءات المبدئية وبدأت ممارسة الأعمال ضمن بيئة الاختبار. كما أتمت شركة سمارت كراود ليمتد في سبتمبر عملية اختبار منصتها الخاصة بالتمويل الجماعي العقاري وخرجت من برنامج رخصة اختبار الابتكار وأصبحت تعمل بموجب ترخيص تقليدي.

أصدرت شركة وثاق (كابيتال ماركيتس) ليمتد أول صكوك تجريبية تحت إشراف سلطة دبي للخدمات المالية، وكانت جهة الإصدار هي الغرير للاستثمار ذ.م.ع.

انخرط الفريق طوال العام في حوار مع سلطات تنظيمية أخرى، بما في ذلك هيئة النقد في هونغ كونغ، وهيئة الرقابة المالية، والبنك المركزي الاسواتيني وذلك فيما يخص الرقابة على الشركات المبتكرة. علاوة على ذلك، قام فريق إدارة الرقابة بإدارة طاولة مناقشات ضمن منقطة الجهات التنظيمية خلال مهرجان التكنولوجيا المالية بسنغافورة، وقدم الأعمال الداعمة لسلطة مركز دبي المالي العالمي في جناحهم بالمهرجان من خلال التحدث مع مجموعة من الشركات – وهي الشركات المرشحة لصندوق فينتك "العرض والغوز" من مركز دبي المالي العالمي – كما شارك في اجتماع مائدة مستديرة مشترك مع هيئة النقد في سنغافورة ودبيلويت ومعهد المالية الدولية لمناقشة التحول المتسارع في قطاع الخدمات المالية. كما شارك فريق العمل في اجتماع للتكنولوجيا المالية في فعالية منظمة من قبل شركة فينوفيت الشرق الأوسط بحبي؛ وقدم عروضاً تقديمية عن المنهجيات التنظيمية المتبعة في مجال الابتكار خلال الدورة الثانية لبرنامج اجتماعات المائدة المستديرة الخاص بالتكنولوجيا المالية المنظم من قبل صندوق النقد الدولي بواشنطن العاصمة؛ وقدم عروضاً تقديمية عن المرونة في الملتقى السنوي التاسع لإدارة المخاطر في المصارف العربية في بيروت؛ وقدم عروضاً تقديمية عن الابتكار والاصول الرقمية ضمن "قضايا مختارة في مجال تنظيم التكنولوجيا المالية"، وهي دورة عقدت بالكويت من قبل مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط بالكويت؛ وقدم عروضاً تقديمية عن نظم الابتكار والمنهجيات التنظيمية خلال فعالية منظمة من قبل البنك الدولي في جمهورية سيشل محوراً بناء منصة للتكنولوجيا المالية لسيشل. كما قدم فريق العمل عروضاً تقديمية عن أطر العمل التنظيمية للابتكار والخبرات ضمن هذا المجال خلال "إنوفيشن أوفيسر أكاديمي: التكنولوجيا المالية من أجل الشمولية" (Innovation Officer Academy: FinTech for Inclusion) الذي

النشاط العام

عادة هيكلية إدارة الرقابة تعني أن يكون لدينا الآن فرق عمل مخصصة مسؤولة عن جميع الكيانات الخاضعة للتنظيم فيما يتعلق بكل مجال من مجالات المخاطر الرئيسية المتمثلة في مخاطر سير العمل والمخاطر التحوطية والمخاطر التشغيلية. وهذا سيعني أنه لن يتم تعيين مدير علاقات مخصص إلا للشركات المرخصة الكبيرة أو الشركات ذوي التعقيد المتزايد أو تلك التي نحدد على أنها بحاجة لإشراف رقابي خاص. ويعني ذلك أيضاً أننا سنجري عدداً أقل من تقييمات المخاطر الكلية المجدولة لكل شركة على حدة، وسنجري مزيداً من تقييمات المخاطر لعناصر محددة (المراجعات المواضيعية) المستندة على المنتجات والمخاطر.

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية طرح العديد من مبادرات الكفاءة لتعزيز التحول الرقمي والأتمتة والمعالجة المباشرة، وكجزء من استراتيجية التحول الرقمي، قمنا بتوسيع بوابة الرقابة من أجل استيعاب جميع استفسارات الأغلبية العظمى من الشركات.

وهي البوابة ذاتها التي تستخدمها جميع الشركات فيما يخص التزاماتها الخاصة بالإبلاغ. كما أطلقنا نماذجاً عبر الإنترنت مع تطبيق عملية الإبلاغ المؤتمتة الخاصة بمكافحة غسل الأموال. وقد توسعت بوابة موقعنا الآن في نطاق التغطية لتشمل جميع الجهات الخاضعة للتنظيم، كما نستمر في تحسين النظام سعياً لتحقيق معالجة مباشرة لجميع الاستفسارات المخطط لها خلال الشهور المقبلة.

إدارة الأسواق

إشراف على البنية التحتية للأسواق

خلال 2019، واصلت سلطة دبي للخدمات المالية جهودها للحرص على أن يعمل مشغلو السوق والمقاصد وفقاً لأعلى المعايير الدولية وامتثالاً بالقواعد المنصوص عليها ضمن أجزاء كتيب قواعد السلطة الخاصة بمؤسسات السوق المرخصة والجزء الخاص بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وفي سياق الإشراف والرقابة على مؤسسات السوق المرخصة في مركز دبي المالي العالمي، قامت إدارة الأسواق بما يلي:

- التعامل مع مصدري الأصول الرقمية ومع مشغلي منصات التداول الذي يتيحون الوصول إلى خدمات التحويل القائمة على تقنية البلوكتشين؛
- تحليل تقارير جودة السوق وإدخال التحسينات على نتائجها كنتيجة للتطورات والتغيرات في أنشطة أعمال مؤسسات السوق المرخصة؛
- مراجعة واعتماد تغييرات هامة، مثل خطة حوافز السيولة، وطلبات التغيير الجوهري للعمليات، وطلبات تغيير القواعد؛
- إجراء المراجعة على مبادرات الأعمال الجديدة، والمراجعات الخاصة بالسلامة المالية وكفاية رأسمال مؤسسات السوق المرخصة. كما تمت مراجعة التغييرات المتعلقة بالإدارة والسيطرة في مؤسسات السوق المرخصة؛
- إكمال مراجعة موضوعية بشأن امتثال الشركات المرخصة لنظام مركز دبي المالي العالمي بشأن الطرح المُعفى للأوراق المالية، واشتملت المراجعة على إجراء استطلاع رأي لأصحاب المصلحة وزيارات ميدانية لأثنى عشر شركة مرخصة، إلى جانب مراجعات متعمقة للأنشطة والمعاملات المتعلقة بعمليات الطرح المُعفى لسبع شركات مرخصة؛
- مراجعة ومراقبة منصة مركز الإيداع ومنصة المرابحة؛ و
- تعزيز طريقة معالجة الطلبات المشبوهة وإشعارات التداول

الاعتراف بالمشاركين في التداول عن بعد في أسواق مركز دبي المالي العالمي.

في عام 2019، تم اعتماد طلبات مقدمة من أربع شركات معترف بها لتوسيع أنشطتها في بورصة ناسداك دبي وبورصة دبي للطاقة وتم إلغاء صفة الاعتراف لشركتين. بالإضافة إلى ذلك، تم منح صفة "المعترف بها" إلى بورصة واحدة في 2019، والاعتراف هي صفة مطلوبة للمنصات أو أعضاء المقاصة الذين ليس لهم وجود فعلي في مركز دبي المالي العالمي. قامت إدارة الأسواق أيضاً بتعزيز أدوات الرقابة وتعزيز جهودها في مراقبة الأعضاء والجهات المعترف بها لضمان استمرارية الامتثال بالمتطلبات المنصوص عليها في الجزء الخاص بالاعتراف.

تشغيل هيئة الإدراج

في عام 2019، تم اعتماد طلبات مقدمة من أربع شركات معترف بها لتوسيع أنشطتها في بورصة ناسداك دبي وبورصة دبي للطاقة وتم إلغاء صفة الاعتراف لشركتين. بالإضافة إلى ذلك، تم منح صفة "المعترف بها" إلى بورصة واحدة في 2019، والاعتراف هي صفة مطلوبة للمنصات أو أعضاء المقاصة الذين ليس لهم وجود فعلي في مركز دبي المالي العالمي. قامت إدارة الأسواق أيضاً بتعزيز أدوات الرقابة وتعزيز جهودها في مراقبة الأعضاء والجهات المعترف بها لضمان استمرارية الامتثال بالمتطلبات المنصوص عليها في الجزء الخاص بالاعتراف.

تشغيل هيئة الإدراج

تتولى هيئة الإدراج مسؤولية تسجيل الشركات في قائمة الأوراق المالية الرسمية (القائمة) التابعة لسلطة دبي للخدمات المالية، ووضع الحد الأدنى من المعايير المتعلقة بعمليات الطرح والإدراج، والإفصاحات المتعلقة بالشركات، وعمليات الاستحواذ والدمج، وتنفيذ تلك المعايير والحرص على مواكبتها مع تطورات الأسواق الدولية. وبصفتها مشغل هيئة الإدراج، تقوم إدارة الأسواق بتطبيق نهج قائم على المخاطر لعملية مراجعة واعتماد نشرات الإصدار وتحديد ما إذا كانت الشركات المقدمة للطلب مؤهلة للإدراج. وتجري هيئة الإدراج تحليل دقيق لكل مقدم طلب جديد لضمان امتثاله لمتطلبات الأهلية والإفصاح الرئيسية، كما وتقوم، بشكل مستمر، بمراقبة الإفصاحات الدورية والمخصصة للمصدرين، وتعمل مع المصدرين عند الضرورة للتأكد من التزامهم بتقديم الإفصاحات الكافية بالوفات المحددة لها بالإضافة لذلك، تتولى هيئة الإدراج مراقبة التطورات الخاصة بالأسعار وحجم العمليات بهدف الكشف عن أي إساءة للسوق من جانب المشاركين في السوق.

كانت ظروف السوق المتعلقة بعمليات طرح الأوراق المالية وإدراج سندات الدين مواتية نسبياً خلال عام 2019، ويتضح ذلك من خلال الاهتمام المتزايد الذي يستقطبه طرح الصكوك في مركز دبي المالي العالمي. أما البيئة الخاصة بالاكتمال العام للاسهام، فلا تزال مصدر تحد في دولة الإمارات العربية المتحدة والعالم، الأمر الذي نتج عنه عجز وجود أي إدراج جديد للشركات أو الصناديق في عام 2019. ولكن هناك عدد من مقدمي الطلبات المحتملين قد تواصل مع هيئة الإدراج على مدار العام بهدف الإدراج في مركز دبي المالي العالمي، وهو مؤشر على استمرار الاهتمام في المستقبل القريب.

وفي نهاية عام 2018، قامت هيئة الإدراج بمعالجة 27 طلب خاص بسندات الدين يتطلب المراجعة والاعتماد، وأدخلت 25 سند دين في القائمة برسمنة سوقية إجمالية تبلغ 15,7 مليار دولار أمريكي. كان هناك 17 سنداً من بين سندات الدين المدرجة عبارة عن صكوك برسمنة سوقية بقيمة 11,99 مليار دولار أمريكي، أما ما تبقى فقد تمثل بسندات دين تقليدية.

على نفس وتيرة الجهات التنظيمية الأخرى أو أسرع منها، علماً بأنه تم تحقيق مستوى الخدمة هذا بدون المساس بجودة عمليات المراجعة. ويواصل مركز دبي المالي العالمي احتلال مكانته كأحد جهات الاختصاص الرائدة لإصدار الصكوك المدرجة فيما يخص الرسمة السوقية (يرجى الاطلاع على جدول الرسم البياني أدناه).

قيمة الطرح المعلق بالدولار الأمريكي



إجمالي الرسمة السوقية للصكوك المدرجة في مناطق الاختصاص ذات الصلة

هذا وتتضمنت إسهامات سلطة دبي للخدمات المالية في مجال التمويل الإسلامي مشاركة ما لديها من خبرات وتجارب مع أصحاب المصلحة في هذا القطاع بخصوص تطورات سوق رأس المال الإسلامي في مركز دبي المالي العالمي، ومنهجية التنظيم والتحديات المؤثرة على سوق الصكوك.

المبادرات والمشاريع

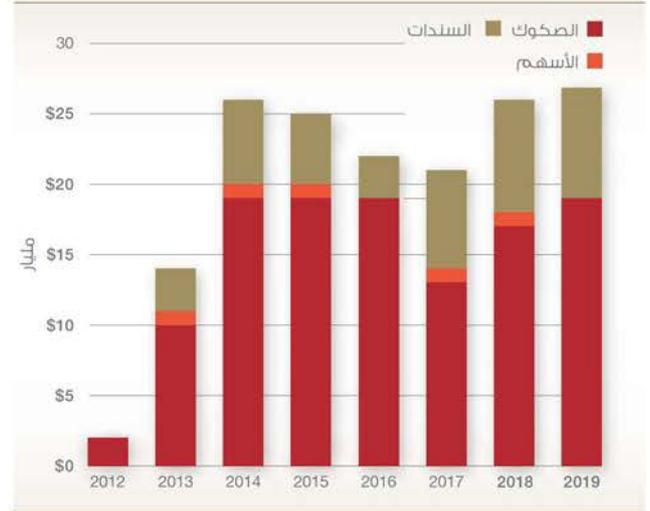
من بين القنوات الرئيسية لتثقيف المستثمرين والممارسين وتوجيه جهات الإصدار هي ملخصات الأسواق التي تنشرها سلطة دبي للخدمات المالية على موقعها، وقد أعدت هذه المعلومات لمساعدة المستثمرين والممارسين وجهات الإصدار على فهم قواعدنا.

ودعماً لمبادرات دبي لتعزيز تمويل المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تم إصدار ورقة استشارية بشأن تنظيم طروحات الأوراق المالية من قبل المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يجب أو يوفر ذلك إطار تنظيمي متناسب وتوفر مستويات مناسبة من الحماية للمستثمرين في الوقت ذاته.

يستمر فريق إدارة الأسواق في مراجعة نظامه بشأن الاستثمار في قطاعات البيئة والمجتمع والحوكمة، وثمة مبادرة قيد التنفيذ للنظر في نظام جديد للأدوات المالية الخضراء والاجتماعية والمستدامة.

تعكف الإدارة على استكشاف الحالة التنظيمية لتقديم لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) لعمليات التقرير المالي وغيرها من الإفصاحات التنظيمية الأخرى من جانب جهات الإصدار. ومن المقرر

عدد عمليات الإدراج



إجمالي قيمة عمليات الطرح



تم جمع مبلغ إجمالي بقيمة 15.7 مليار دولار أمريكي أثناء عام 2019 مقارنة بما تم جمعه في 2018 بواقع 14.06 مليار دولار أمريكي.

يرجى الرجوع إلى الملحق رقم 6 للاطلاع على الأوراق المالية المدرجة خلال عام 2019. تبين المعاملات المعتمدة مجموعة واسعة من المصدرين بما في ذلك مصدريين من الصين وهونغ كونغ وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية والكويت والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أغلبية المصدرين الذين لا يزال منشأهم في الإمارات العربية المتحدة. وخلال العام، نفذت هيئة الإدراج 8 عمليات شطب للإدراج عند الاستحقاق والاسترداد الكامل لسندات الدين.

التمويل الإسلامي

كما هو موضح بجدول الرسم البياني أعلاه، وافقت هيئة الإدراج على ادخال صكوك بقيمة 11.99 مليار دولار أمريكي بالقائمة في عام 2019. وحسب مستشارين ومنظمين خبراء، فإن الإطار التنظيمي الدولي وكفاءة الإجراءات هي العوامل الرئيسية التي تمت مراعاتها عند الاختيار للإدراج في مركز دبي المالي العالمي. وفي هذا الصدد، تُشير الأطر الزمنية لمراجعة واعتماد نشرات الإصدار التي تمت في عام 2019 إلى أن مستويات الخدمة تسير

ويُمثل فريق العمل بالإدارة سلطة دبي للخدمات المالية في اللجنة المعنية بتنظيم الأسواق الثانوية (اللجنة الثانية) ولجنة المشتقات (اللجنة السابعة) التابعتين للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وتهتم اللجنة الثانية بوضع المعايير الدولية لتشغيل البنية التحتية للأسواق المالية، أما اللجنة السابعة، فهي المعنية بأسواق المشتقات. وقد عُقد اجتماع للجنة الثانية للترحيب بالجهات التنظيمية من المراكز المالية الأخرى ضمن مركز دبي المالي العالمي. كما أن موظفو إدارة الأسواق أعضاء في فريق للمراجعة تابع للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية والذي يجري مراجعة مواضيعية لخطط استمرارية العمل فيما يتعلق بالوسطاء ومراكز التداول في 33 دولة.

أن تثمر هذه المبادرة عن تحسين الفعالية التنظيمية وشفافية السوق بشكل عام.

التعاون المحلي والدولي

تستمر إدارة الأسواق في مشاركة قطاع أسواق رأس المال في مركز دبي المالي العالمي في حوار مستمر حول تطورات أفضل الممارسات والمعايير. وعلى وجه الخصوص، قمنا بالتشاور مع العديد من أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن هيكل أسواق الدخل الثابت والتمويل الإسلامي والمشتقات.

كما واصل فريق عمل إدارة الأسواق جهوده الرامية إلى توطيد العلاقات بين سلطة دبي للخدمات المالية مع نظرائها من الهيئات والجهات التنظيمية الإقليمية مثل اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وهيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية، حيث نظّم أو شارك في العديد من المؤتمرات واجتماعات الموائد المستديرة بشأن تطورات السوق الخاصة بالتمويل الإسلامي ومشتقات السلع ومواقع الأسواق الإقليمية.

واصلت الإدارة سعيها كذلك للحصول على آراء مكاتب المحاماة والمنظمين فيما يخص إجراءات معالجة التعاملات التقليدية وتعاملات السندات، وواصلت عملية تثقيف المستثمرين من خلال جهود التواصل والتعاون مع أصحاب المصلحة والجمهور والهيئات التنظيمية النظيرة والجهات المختصة في القطاع وجهات وضع المعايير الدولية. وقد أثمر ذلك عن تقديم تسعة عروض تقديمية في منتديات عامة ومنتشورات في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى مناطق الاختصاص المعنية بالتمويل الإسلامي، حول العديد من المواضيع المتعلقة بأسواق رأس المال. وعلى وجه الخصوص، فقد حرصت الإدارة على العمل جنباً إلى جنب مع الوسطاء والوكلاء في مركز دبي المالي العالمي لزيادة التوعية بالالتزام بالإبلاغ عن عمليات سوء استخدام السوق لمركز دبي المالي العالمي.



إدارة التنفيذ

المسائل قيد التحقيق

أنهت إدارة التنفيذ التحقيق في خمس مسائل خلال عام 2019، ولا يزال هناك تسع مسائل قيد التحقيق كما في نهاية عام 2019، بما في ذلك عدد من المسائل المعقدة.

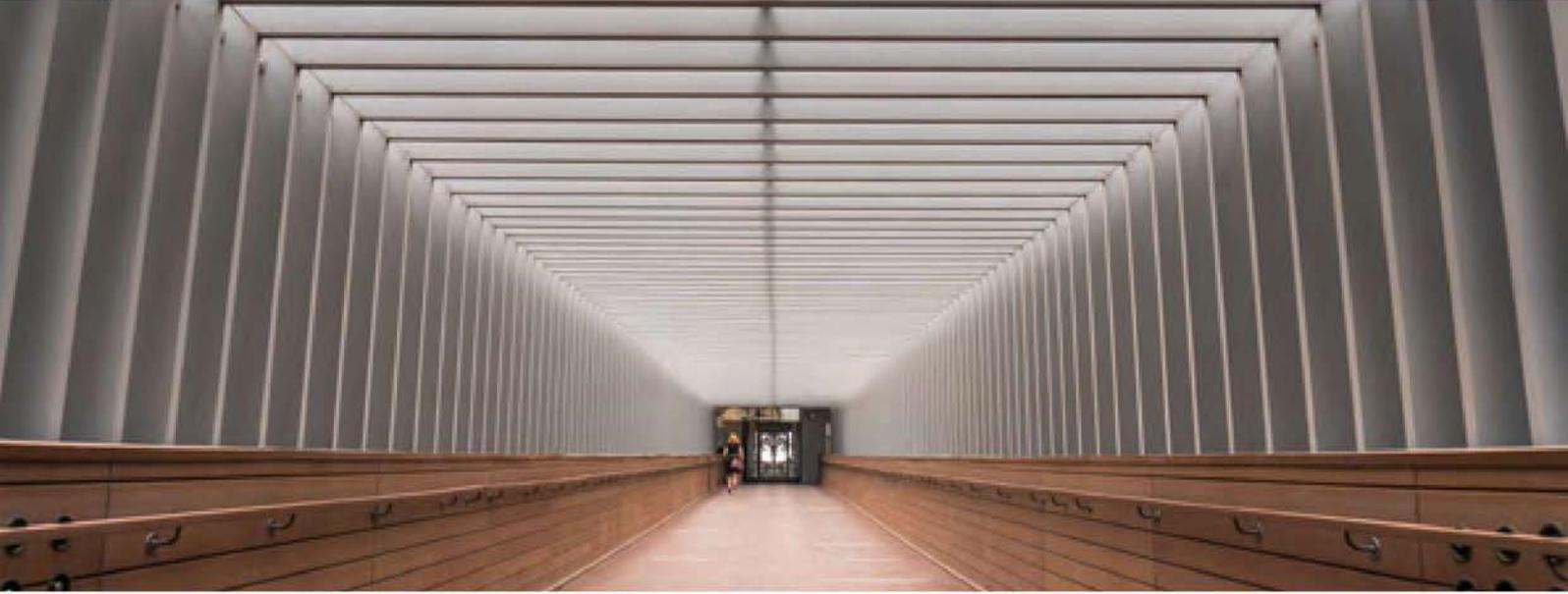
وتشمل المسائل التي يتم التحقيق فيها من قبل إدارة التنفيذ مجموعة من أشكال سوء التصرف المشتبه به التي ترتكبها المؤسسات والأفراد، بما في ذلك:

- الإخفاقات في الحوكمة المؤسسية؛
- الترويج غير المشروع للاستثمار الجماعي؛
- الإخفاقات في الأنظمة والضوابط؛
- الإخفاقات في ضوابط مكافحة غسل الأموال؛
- أنشطة الخدمات المالية غير المرخصة.
- تقديم المعلومات الخاطئة والمضللة لسلطة دبي للخدمات المالية؛
- التصرفات المضللة والمخادعة؛ و
- الانتهاكات لمبادئ سلطة دبي للخدمات المالية الخاصة بالشركات المرخصة والأفراد المرخصين.

نتائج إدارة التنفيذ في عام 2019

قامت سلطة دبي للخدمات المالية باتخاذ إجراءات التنفيذ التالية خلال عام 2019:

- في أبريل 2019، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتقييد كل من السيد/ديفيد بارنيت والسيد/كريستوفر ستير من تقديم الخدمات المالية في أو من مركز دبي المالي العالمي. وقد قام السيد/بارنيت بتصرفات مضللة ومخادعة عند تسهيل معاملات منغذة من قبل أحد مكاتب وساطة مرابطة السلع لدى شركة مرخصة من سلطة دبي للخدمات المالية. أما السيد/ستير، والذي شغل منصب المسؤول التنفيذي بالشركة في ذلك الوقت، فهو كان على دراية بسوء التصرف هذا ولكن لم يفعل شيئاً لإيقافه.
- في 18 يوليو 2019، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بفرض الجزاءات على رئيس تنفيذي سابق لدى شركة مرخصة من قبلها وذلك بسبب سحب الأموال بشكل مخادع، مما تسبب في خرق الشركة للقواعد التحوطية لسلطة دبي للخدمات المالية والإبلاغ الخاطيء عن مركزها المالي إلى السلطة، واستنتجت التحقيقات إلى أن تصرفات الرئيس التنفيذي السابق كانت تفتقر للأمانة والنزاهة، وبناءً عليه، تم فرض ما يلي:
- أمراً بسداد مبلغ 614,228 دولار أمريكي إلى الشركة؛
- غرامة مالية بواقع 400,000 دولار أمريكي؛
- منعه من أن يكون صاحب مكتب أو موظف لدى أي شخص أو شركة خاضعة لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية؛ و
- تقييده من تقديم الخدمات المالية في أو من مركز دبي المالي العالمي.
- أحال الرئيس التنفيذي السابق إجراءات سلطة دبي للخدمات المالية إلى الهيئة القانونية للأسواق المالية، وستقوم الهيئة بتحديد الإجراء المناسب (إن وُجد) والذي يمكن للسلطة إتخاذه. وبالتالي تعتبر استنتاجات سلطة دبي للخدمات المالية وإجراءاتها مبدئية في هذه المرحلة.
- في 29 يوليو 2019، فرضت سلطة دبي للخدمات المالية غرامة مالية على شركة أبراج لإدارة الاستثمارات المحدودة (AIML)



محاكم مركز دبي المالي العالمي قرارها برفض طلب الطعن. بناءً على ذلك، أصبح قرار الهيئة القانونية للأسواق المالية الآن نهائياً. كما ألزمت محاكم مركز دبي المالي العالمي السيدة ووترهاوس بتعويض سلطة دبي للخدمات المالية عن التكاليف التي تكبدتها بخصوص طلب الطعن.

- في 24 نوفمبر 2019، اتخذت سلطة دبي للخدمات المالية إجراءً لمنع أحد الأفراد، كان قد سبقت إذانته بالتداول بناءً على معلومات داخلية في المملكة المتحدة وقضى فترة في السجن، من تقديم الخدمات المالية في أو من مركز دبي المالي العالمي. وقد كان هذا الشخص حتى وقت قريب يعمل لدى شركة مرخصة من سلطة دبي للخدمات المالية.

التفاصيل الكاملة عن جميع إجراءات سلطة دبي للخدمات المالية متوفرة ضمن الجزء الخاص بالإجراءات التنظيمية على الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية.

التفاصيل الكاملة لجميع قرارات الهيئة القانونية للأسواق المالية والمسائل المتعلقة متوفرة ضمن الجزء الخاص بالهيئة القانونية للأسواق المالية على الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية.

تغييرات على عملية اتخاذ القرارات بسلطة دبي للخدمات المالية من أجل تحسين الكفاءة وتعزيز الشفافية لقرارات سلطة دبي للخدمات المالية، أجرت السلطة عدداً من التغييرات على عمليات اتخاذ القرارات. وتدخل هذه التغييرات حيز التنفيذ في فبراير 2020 وتشمل:

- تعيين صناع قرارات التسوية عندما يكون هناك احتمال للوصول إلى تسوية بخصوص إجراءات التنفيذ. ويضع صناع قرارات التسوية معايير التسوية ويعتمدون أي نتيجة للتسوية يتم التوصل إليها؛

- في حالات عدم التسوية، استلزام سلطة دبي للخدمات المالية

بقيمة 299,300,000 دولار أمريكي بسبب تقديم خدمات مالية غير مصرح بها (بما في ذلك إدارة الصناديق)، فضلاً عن تضليل وخداع المستثمرين عن عمد لفترة طويلة، وإساءة استخدام أموال المستثمرين في العديد من الصناديق.

كما تم فرض غرامة بواقع 15,275,925 دولاراً أمريكياً على شركة أبراج كابيتال ليمتد، وهي شركة مرخصة من السلطة سابقاً ومتعلقة بشركة أبراج لإدارة الاستثمارات المحدودة وذلك بسبب تورطها عن دراية في سوء تصرفات شركة أبراج لإدارة الاستثمارات المحدودة وغيرها من الانتهاكات، بما في ذلك الغش في الحفاظ على الموارد الكافية وتقديم معلومات خاطئة ومضللة إلى سلطة دبي للخدمات المالية ومدققي حساباتها.

- في 12 أغسطس 2019، أبدت الهيئة القانونية للأسواق المالية قراراً صادر عن سلطة دبي للخدمات المالية بتغييرم السيدة "أنا ووترهاوس" وتقييدها من تقديم الخدمات المالية في أو من مركز دبي المالي العالمي.

وقد كانت السيدة ووترهاوس هي ضابط الإمتثال السابق لشركة مرخصة من قبل السلطة. وفي 22 يونيو 2017، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بفرض الغرامة والتقييد على السيدة ووترهاوس بسبب تقديمها معلومات خاطئة ومضللة إلى السلطة في عدة مناسبات خلال فترة تتجاوز الثلاث سنوات. كما أبلغت السيدة ووترهاوس السلطة وبشكل متكرر أن إحدى الإدارات التابعة للشركة المرخصة قامت فقط بإحالة العملاء المحتملين إلى فروع أخرى للشركة بدون تقديم أي خدمات مالية لهم، وهو الأمر الغير صحيح. وكانت السيدة ووترهاوس مستهترة فيما يتعلق بحقيقة هذه التصريحات وتجاهلت العلامات المشيرة لحدوث خروقات على تشريعات سلطة دبي للخدمات المالية.

تقدمت السيدة ووترهاوس لاحقاً لمحاكم مركز دبي المالي العالمي بطلب الحصول على إذن للطعن في قرار الهيئة القانونية للأسواق المالية، وفي 12 ديسمبر 2019، أصدرت

عمليات الاحتيايل

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية جهودها لزيادة وعي المستهلكين حول عمليات الاحتيايل. وقد استلمت السلطة 29 شكوى عن عمليات احتيايل متعلقة بها أو بمركز دبي المالي العالمي وأصدرت 14 تنبيهاً للمستهلكين في عام 2019. اشتملت أنواع عمليات الاحتيايل التي علمت بها سلطة دبي للخدمات المالية تلك العمليات المتعلقة بالرسوم المدفوعة مقدماً وعمليات الاحتيايل عن طريق الاستنساخ وعمليات الاحتيايل التي تمت فيها سرقة أو إساءة استخدام هوية سلطة دبي للخدمات المالية ومركز دبي المالي العالمي والشركات العاملة في المركز و/أو موظفيها. ولا تصدر سلطة دبي للخدمات المالية تنبيهات إلا بشأن عمليات الاحتيايل التي تؤثر على نزاهة مركز دبي المالي العالمي.

التعاون المحلي والدولي

استمرت إدارة التنفيذ العمل مع الجهات التنظيمية الإقليمية والدولية على حد سواء في شأن التحقيقات وأنشطة التنفيذ وفي تقديم مساهمات قوية لجهات وضع المعايير الدولية. وفي 2019، قامت إدارة التنفيذ:

- بالمشاركة في اجتماعات مجموعة التحقق، واللجنة الرابعة (التنفيذ) للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية؛
 - التعاون مع هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وشرطة دبي وسلطة تنظيم الخدمات المالية بسوق أبوظبي العالمي بخصوص أنشطة التنفيذ؛
 - حضور والمشاركة في المؤتمرات المنظمة من قبل اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية؛
 - حضور والمشاركة خلال الأنشطة التدريبية التي تضمنت هيئة السوق المالية في السعودية وهيئة الأوراق المالية والسلع؛ و
 - حضور المؤتمرات المنظمة من قبل المنتدى الدولي لمنظمي مهنة التدقيق المستقلين وهيئة الأسواق المالية في فرنسا وهيئة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة وهيئة تداول العقود الآجلة للسلع في الولايات المتحدة.
- علاوة على ذلك، عقدت إدارة التنفيذ جلسات تواصل لعدد من الشركات في مركز دبي المالي العالمي.

العلاقات الدولية

التعاون التنظيمي

يتمثل التركيز الأساسي لإدارة العلاقات الدولية في إرساء وترسيخ مستوى من الثقة بين الجهات التنظيمية المبنية على تعزيز التعاون المشترك وتبادل المعلومات، والحفاظ على ذلك المستوى من الثقة، وهذا أمر أساسي للرقابة الفعالة على الشركات الدولية في مركز دبي المالي العالمي وأي شركة تمارس أنشطة عبر الحدود. ويسمح العمل الدولي المنفصل للسلطة بأداء دور مؤثر في تشكيل النظام التنظيمي العالمي وتقديم منهجية متنسقة لجميع تعاملاتها وأنشطتها على الصعيد الدولي.

نشر معلومات بخصوص إشعار القرار حسبما تراه مناسباً وذلك عندما يتم إحالة قرارها إلى الهيئة القانونية للأسواق المالية (ما لم تقرر الهيئة خلاف ذلك أو إذا رأت السلطة أن النشر يضر بمصالح مركز دبي المالي العالمي).

في حالة عدم التوصل إلى تسوية بشأن قضية التنفيذ، عندها تقوم إدارة التنفيذ بتحويل القضية إلى لجنة صنع القرار بسلطة دبي للخدمات المالية. وتقرر اللجنة ما إذا كان يتوجب على سلطة دبي للخدمات المالية اتخاذ الإجراء الموصى به من قبل فريق إدارة التنفيذ. وإذا قررت ذلك، يتم توجيه إشعار إلى الطرف الخاضع للإجراء ويمكن له تقديم الدفوع الشفوية والخطية إلى لجنة صنع القرار فيما يتعلق بالنتائج والإجراءات المقترحة. ويجوز للجنة صنع القرار الطلب من فريق إدارة التنفيذ الرد على أي دفوعات يقدمها الطرف الخاضع للإجراء قبل اتخاذ قرار بالمضي قدماً.

قبل تنفيذ التغييرات المذكورة أعلاه، أجرت سلطة دبي للخدمات المالية الإستشارة بشأن مقترحاتها من خلال الورقة الاستشارية رقم 126. وفي تلك الورقة الاستشارية، اقترحت السلطة أيضاً تغيير عملية الدفع عن طريق إلغاء الحق في تقديم الدفوع الشفهية إلى لجنة صنع القرار، إلا في الحالات الاستثنائية. وبدلاً من ذلك، يتم النظر بالمسائل المطعون بها على أساس الدفوعات الخطية فقط. ولكن بعد النظر على ردود الإستشارات، لم يتم اعتماد هذا التغيير ولا يزال يحق للأطراف تقديم الدفوعات الشفهية والخطية إلى لجنة صنع القرار بخصوص النتائج والإجراءات المقترحة ضدهم.

إدارة الشكاوى

استمرت الشكاوى في كونها أحد أهم مصادر المعلومات في سلطة دبي للخدمات المالية. وخلال عام 2019، استلمت سلطة دبي للخدمات المالية 103 شكوى، ومثل ذلك انخفاضاً مغارئة بعدد الشكاوى المستلمة في عام 2018 والتي بلغت 155.

وقامت سلطة دبي للخدمات المالية بتقييم وحل 85% من إجمالي الشكاوى خلال 28 يوماً من تاريخ استلامها، أما فيما يتعلق بنسبة 12% المتبقية، فهذه كانت بحاجة للمزيد من الاستفسارات والتقييم لحلها.

ولا يزال جزء كبير من الشكاوى يتمحور على عمليات الاحتيايل.

أنواع الشكاوى (التي تم حلها في 2019)



التنفيذيين من إدارة التنفيذ والأسواق لتقديم العروض التقديمية ضمن فعاليات تدريبية منظمة من قبل اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وهيئة الأوراق المالية والسلع لصالح جهات الرقابة على الأسواق في المنطقة. كما قدمت إدارة الأسواق المساعدة المستمرة لهيئة أسواق المال في كينيا في مجال مراقبة الأسواق.

مشاركة عالية المستوى

خلال عام 2019، أشرفت إدارة العلاقات الدولية على العديد من اجتماعات رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، من ضمنها الاجتماعات مع محافظين بنك الشعب الصيني ومؤسسة النقد العربي السعودي ومصرف البحرين المركزي وبنك إيطاليا؛ والاجتماع مع نائب محافظ مصرف لبنان المركزي؛ والاجتماعات مع رؤساء العديد من الجهات، بما في ذلك رئيس هيئة الرقابة المالية في المملكة المتحدة؛ ورئيس هيئة الرقابة على الأسواق المالية في سويسرا، ورئيس الهيئة الصينية لتنظيم شؤون المصارف والتأمين، ورئيس الهيئة المصرفية الأوروبية، ورئيس الهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق؛ بالإضافة إلى الاجتماعات المنعقدة مع المدير العام لهيئة الرقابة على القطاع المالي في لوكسمبورغ، ووكيل وزارة الخزانة الأمريكية لشؤون الإرهاب؛ إلى جانب عدد من الاجتماعات مع بعض رؤساء مجالس الإدارة والرؤساء التنفيذيين لمجموعات بنوك عالمية لديها فروع في مركز دبي المالي العالمي. وفي سياق مماثل، التقى الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية بنظيره في هيئة الرقابة المالية في المملكة المتحدة، ورئيس لجنة التنظيم الحوطني في بنك إنجلترا؛ ورؤساء مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومجلس التقارير المالية في بريطانيا؛ ونائب رئيس الهيئة الصينية لتنظيم شؤون المصارف والتأمين، ورؤساء لجنة بازل والرابطة الدولية للمراقبي التأمين؛ والأمناء العاميين لمجلس الخدمات المالية الإسلامية والرابطة الدولية لمراقبي التأمين ولجنة بازل وغيرها من المؤسسات والهيئات.

العلاقات الإقليمية

لا تزال علاقة سلطة دبي للخدمات المالية مع نظرائها في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط ضمن أهم أولوياتها. ويواصل الرئيس التنفيذي الاجتماع مع نظرائه في الهيئات الاتحادية ومحافظ مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي والرئيس التنفيذي لدى هيئة الأوراق المالية والسلع والمدير العام لهيئة التأمين بدولة الإمارات. كما تعقد اجتماعات دورية على مستوى المسؤولين التشغيليين ومبادرات مشتركة تتعلق بحالات معينة مع الجهات التنظيمية الثلاثة.

وبصفاتها الجهة الرقابية الرئيسية لبنك إنتش إس بي سي الشرق الأوسط، تعتبر علاقات سلطة دبي للخدمات المالية مع المصارف المركزية التي تشرف بشكل أساسي على أنشطة البنك ضمن مناطق اختصاصها مهمة للغاية. وتحقيقاً لهذا الغرض، تم إبرام مذكرة تفاهم مع بنك المغرب والبنك المركزي المصري، وبهذا يصبح بنك الكويت المركزي ومصرف قطر المركزي هما البنوك الوحيدين المشرفين على أنشطة بنك إنتش إس بي سي الشرق الأوسط التي لم يتم توقيع مذكرات تفاهم معهم.

اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط هي إحدى اللجان الإقليمية الأربعة المؤسسة من قبل المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وتضم هذه اللجنة عشرين عضواً يناقشون القضايا الحرجة في المنطقة ككل قبل أن ينظر فيها مجلس الإدارة وينفذها.

يتضمن القانون التنظيمي لمركز دبي المالي العالمي المعايير الدولية التي تجيز لسلطة دبي للخدمات المالية الحصول على المعلومات نيابة عن جهات الإشراف والتنفيذ الأخرى وتبادل هذه هيكلية وتوكيد العملية. كما توفر مذكرات التفاهم درجة من الطمأنينة والتكافؤ بين السلطات الزميلة. ومنذ عام 2005، أنشأت سلطة دبي للخدمات المالية شبكة من مذكرات التفاهم متعددة وثنائية الأطراف من أجل تيسير هذا العمل، وتضطلع إدارة العلاقات الدولية بمسؤولية التفاوض بشأن مذكرات التفاهم ووضع الصيغ النهائية لها. وكما في نهاية عام 2019، أصبح إجمالي عدد مذكرات التفاهم الثنائية المبرمة مع سلطة دبي للخدمات المالية 109 مذكرة، بالإضافة إلى خمس مذكرات تفاهم متعددة الأطراف.

أحدث مذكرة تفاهم مبرمة كانت تلك الموقعة مع مؤسسة النقد العربي السعودي في 5 نوفمبر 2019، والتي تتيح تبادل المعلومات التنظيمية المتعلقة بالبنوك وشركات التأمين المشتركة بين كلا الطرفين.

مع التركيز المتزايد على الابتكار والتكنولوجيا، قامت السلطة بإبرام عدداً من اتفاقيات التعاون الخاصة بالابتكار في عامي 2017 و 2018 لدعم هذا السوق الجديد ومشاركة الغرض وتقديم سبل التحسين وتبادل المعلومات حول عوامل التحدي في هذا المجال مع الجهات التنظيمية الأخرى. وجاءت جميع هذه الاتفاقيات مع النظراء الآسيويين بما يعكس الديناميكية المبكرة لهذا المجال في تلك المنطقة، ولكن في نوفمبر 2019، وقّعت سلطة دبي للخدمات المالية اتفاق الابتكار الأول مع إحدى الجهات التنظيمية الأوروبية، وهي هيئة الرقابة على القطاع المالي في لوكسمبورغ. والسلطة تسعى لإبرام اتفاقيات بهذا الصدد مع جهات الإشراف الأوروبية والجهات التنظيمية الإقليمية

استضافت سلطة دبي للخدمات المالية في مارس الملتقى الرقابي السنوي الثاني لبنك إنتش إس بي سي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا. وحضر مراقبون من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وانضم إليهم ممثلون من البنوك المركزية في عُمان والمغرب وتركيا. وبصفاتها الجهة الرقابية على الشركات التابعة وفروع البنوك وشركات التأمين الأخرى التي تتمتع بروابط دولية، شاركت سلطة دبي للخدمات المالية بعدد كبير من الملتقيات الرقابية المنظمة من قبل الجهات الرقابية في البلد الأم. وخلال عام 2019، شاركت السلطة في 18 ملتقى رقابي - حيث حضرت 17 منها وشاركت عن بعد في ملتقى واحد عبر الهاتف.

وخلال العام، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بالرد على حوالي 65 طلب مستلم من الجهات التنظيمية الزميلة للحصول على معلومات تنظيمية والمساعدة، في حين تقدمت السلطة بحوالي 74 طلباً للمعلومات إلى الجهات التنظيمية الزميلة.

بناء القدرات

يعتبر التعاون مع الجهات التنظيمية الأخرى لتعزيز قدرتها التحليلية والفنية جانباً هاماً من جوانب برنامج العلاقات الدولية الخاص بسلطة دبي للخدمات المالية، كما أنه يعزز المقدرة على فهم النظام التنظيمي لكل منطقة اختصاص بصورة أفضل. وتستقبل سلطة دبي للخدمات المالية بصورة منتظمة وفوداً ساعية للمشورة بشأن إنشاء وإدامة نظام تنظيمي لمركز مالي. خلال عام 2019، أرسلت سلطة دبي للخدمات المالية كبار الموظفين

الموارد البشرية

نُفذت إدارة الموارد البشرية عدداً من المبادرات المهمة خلال عام 2019، واستمر التركيز على صقل المواهب لإعداد الموظفين الفنيين للاضطلاع بأدوار قيادية في المستقبل، وقد تمت دعوة عدد من الموظفين الفنيين للمشاركة في ورش عمل التي تعد مهارات قيادية خاصة مثل *The Art of Feedback and Think on your Feet*. وقد تم تسجيل القادة الأفراد في كليات أعمال مشهورة مثل كليات جادج وسميث ووارتون لتعزيز قدراتهم القيادية والفنية، كما بدأت الإدارة التنفيذية بالتخطيط للتعاقد الوظيفي لعام 2020.

وقامت الإدارة بتحديث سياساتها لتتوافق مع قانون العمل لمركز دبي المالي العالمي رقم 2 وبدأت مزاوله ممارسات جديدة بهدف إكتساب مكانة "رب العمل المفضل"، وشمل ذلك آليات لمشاركة الموظفين، بما يشمل منتدى الموارد البشرية الاستشاري بقيادة رئيس إدارة الموارد البشرية ومجموعة عمل من جميع إدارات السلطة وذلك لمراجعة عملية وضع مؤشرات الأداء الرئيسية للسلطة بقيادة رئيس إدارة الأسواق.

بالإضافة إلى تحديث سياسات الموارد البشرية، تم تبسيط إجراءات الموارد البشرية لإدارة الموظفين والتنمية الوطنية. وقامت الإدارة بتجديد التأمين الطبي والتأمين على الحياة الخاص بسلطة دبي للخدمات المالية وتحقيق تخفيض كبير في التكاليف مقارنة مع نظيرتها مماثلة، كما قامت بإجراء تقييم سنوي للرواتب بالمقارنة مع باقي سوق العمل. وقد تضمنت المبادرات الأخرى لإدارة الموارد البشرية مشروع تحديد الكفاءات الذي يضم أكثر من 100 موظف، وإنشاء لجنة أكثر شمولاً لتقييم الوظائف. ومن المقرر دمج نموذج الكفاءة الجديد مع إجراءات التطوير وإدارة الأداء.

شرع فريق استقطاب المواهب لدينا في إجراءات التوظيف لشغل 34 منصب دائم ومؤقت خلال عام 2019، وتم القيام بتلك الإجراءات إما عن طريق الفريق بنفسه أو بالاستعانة بمكاتب التوظيف، فضلاً عن توظيف اثنين من ذوي الكفاءات العالية من مواطني دولة الإمارات للاتحاق بإداراتي الموارد البشرية والشؤون المالية كجزء من برنامج تدريبي ضمن عمليات القسم التشغيلية. ودعم هذا جهودنا الرامية إلى ضمان استمرار تطوير مواهب المواطنين الإماراتيين بكافة السبل، بما فيها من خلال برنامج قادة الغد التنظيميون، ومهدت طريق التوظيف ضمن عملياتنا.

إدارة العمليات

تقوم إدارة العمليات بالإشراف على الأعمال التشغيلية للسلطة، بما في ذلك قسم تكنولوجيا المعلومات؛ قسم الشؤون المالية؛ قسم العمليات الاستراتيجية؛ والقسم الإداري. علاوة على ذلك، فإن إدارة العمليات مسؤولة عن عملية التحول الرقمي داخل السلطة وتحسين العمليات وتعزيز الكفاءة في جميع أنحاء من خلال استخدام التقنيات المبتكرة. وتسعى إدارة العمليات على إيجاد الفرص من أجل مواصلة سلطة دبي للخدمات المالية مع رؤية قيادة الدولة وتعزيز التزام السلطة بالمبادرات الحكومية ذات الصلة، مثل مبادرة حكومة دبي الذكية، والاستراتيجية الوطنية للابتكار واستراتيجية دبي للأمن السيبراني.

الشؤون المؤسسية

واصل قسم الشؤون المؤسسية بتحقيق التوافق بين وسائل التواصل والرسائل الرئيسية للسلطة مع رؤية واستراتيجيات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وحكومة دولة الإمارات.

استمر القسم بتعزيز علاقاته مع وسائل الإعلام المحلية والدولية للترويج عن المبادرات الاستراتيجية لسلطة دبي للخدمات المالية والأخبار الخاصة بها من خلال إجراء المقابلات وإعداد مقالات قيادة الفكر والمشاركة في المقالات ضمن المنشورات البارزة، كما واصل القسم التعاون الوثيق مع الشركاء الاستراتيجيين في الحكومة، بما في ذلك مكتب دبي للإعلام والجهات الأخرى في مركز دبي المالي العالمي.

وقام فريق العمل بقيادة وتنفيذ عدة أنشطة داخلية تتمحور حول "عام التسامح" والعديد من مبادرات المسؤولية الاجتماعية المؤسسية. كما وقام فريق العمل خلال هذا العام بإصدار ثلاثة وثلاثون بيان صحفي وسبعة إشعارات لطرح الأوراق الإستشارية وخمسة إشعارات بالتعديلات، بالإضافة إلى إعداد ستة منشورات

المشاريع والتخطيط

شارك قسم المشاريع والتخطيط في الإشراف على خطة عمل سلطة دبي للخدمات المالية لعام 2019 ووضع خطة العمل للأعوام 2020/2021. ويواصل القسم تنفيذ مجموعة متنوعة من المشاريع لجميع أقسام السلطة والتخطيط للعديد من الفعاليات الدولية المستضافة من قبلها. كما أن عملية تحسين الإجراءات مع عدد من الإدارات مستمرة، مع استمرار الطلب للدعم وإدارة الاستطلاعات مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

تكنولوجيا المعلومات

في عام 2019، واصل قسم تكنولوجيا المعلومات في تحسين عملية التحول الرقمي للأنظمة الداخلية والخارجية من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي ضمن أنظمة الأمن السيبراني والأنظمة التنظيمية.

كما وتم طرح روبوت محادثة معتمد على الذكاء الاصطناعي "AI Chat bot" (مساعد المعلومات التنظيمية - ربا (RIA)). وتم تنفيذ مهام أتمتة رئيسية بين النماذج الإلكترونية والنظام التنظيمي الأساسي لتقليل العمليات الرقمية وتبسيطها. علاوة على ذلك، ومن خلال استخدام أدوات ذكاء الأعمال، يتم التحقق بشكل أوتوماتيكي عن مسائل الامتثال ضمن العديد من الطلبات قبل معالجتها، وهو ما يوفر الوقت الثمين والجهد لضمان معالجة العناصر منخفضة المخاطر بشكل أكثر كفاءة عن تلك العناصر التي تشكل خطر عالي.

دعماً لجدول أعمال سلطة دبي للخدمات المالية نحو زيادة الوعي عن المخاطر السيبرانية ودعم عملية تبادل المعلومات الخاصة بالمخاطر السيبرانية، أطلقت إدارة الرقابة وقسم تكنولوجيا المعلومات منصة المعلومات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية (TIP) للشركات في مركز دبي المالي العالمي، حيث تعتبر هذه أول منصة إلكترونية لتبادل المعلومات تستضيفها جهة تنظيمية

تم الاضطلاع بعمل كبير خلال 2019 من أجل تحويل جميع مدفوعات سلطة دبي للخدمات المالية إلى منصة إلكترونية. كما واصل قسم الشؤون المالية بتعزيز علاقاته مع دائرة المالية خلال هذا العام.

الشؤون الإدارية

يواصل قسم الشؤون الإدارية عملية إدارة والحفاظ على مكاتب سلطة دبي للخدمات المالية وفقاً لأعلى المعايير. وتخضع العلاقات مع الموردين لرقابة ومراجعة صارمة من أجل تقديم أفضل قيمة والاستخدام الفعال لجميع موارد وميزانيات إدارة المرافق المسندة لجهات خارجية. كما تم تسليم جميع مشاريع التجهيز والطلبات اليومية المقدمة من أصحاب المصلحة الداخليين خلال المواعيد والموارد المحددة المتاحة لها. وتم تطبيق قواعد الصحة والسلامة الخاصة بموظفي السلطة وجميع مرافقها، بما في ذلك الالتزام بمتطلبات الدفاع المدني، بنجاح.

إقليمية. وتسمح المنصة للأعضاء بنشر معلومات حول التهديدات السيبرانية لإطلاع الأعضاء الآخرين. ومنصة المعلومات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية هي أحد عناصر مبادرة تبادل المعلومات المتعلقة بالتهديدات بالتعاون بين سلطة دبي للخدمات المالية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة والجهات التنظيمية الأخرى، والتي تشمل أيضاً التعاون والتدريب حول معلومات التهديدات مع خبراء خارجيين في مجال المخاطر السيبرانية.

أجرى متخصصون أمنيون مستقلون خارجيون تقييمات سيبرانية واسعة النطاق مقابل معايير الأمن السيبراني العالمية.

الشؤون المالية

تمكنت سلطة دبي للخدمات المالية بالتحكم بنفقاتها وفقاً للميزانية المعتمدة لعام 2019. وخلال عام 2019، احتفظت سلطة دبي للخدمات المالية بسجلاتها المحاسبية وأعدت قوائمها المالية السنوية بنزاهة، حيث تم تقييم تلك القوائم المالية على أنها تعكس صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للسلطة لتلك السنة.

وتم تقييم القوائم المالية على أنها تقدم صورة عادلة ومعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لسنة 2019.

وتم إجراء مراجعة دقيقة على هيكل الصلاحيات وسياسات قسم الشؤون المالية خلال عام 2019 لضمان أن إطار مراقبة جميع نفقات السلطة يتمتع بالمتانة اللازمة بدون أن يمثل عبئاً مفرطاً. وتمت الموافقة على جميع التغييرات من قبل لجنة التدقيق على مدار العام. كما يواصل قسم الشؤون المالية مراجعة وتعزيز إطار الرقابة المالية الداخلي للسلطة لضمان التعامل مع جميع المخاطر المالية.



الملاحق

الملحق 1

- 62 تقرير مدقق الحسابات المستقل لمجلس سلطة دبي للخدمات المالية
- 64 بيان المركز المالي لسلطة دبي للخدمات المالية
- 65 بيان الأداء المالي لسلطة دبي للخدمات المالية
- 66 بيان التغييرات في حقوق الملكية لسلطة دبي للخدمات المالية
- 67 بيان التدفقات النقدية لسلطة دبي للخدمات المالية
- 69 إيضاحات حول البيانات المالية لسلطة دبي للخدمات المالية

الملحق 2

- 87 الإفصاحات المتعلقة بمكافآت المجلس وكبار المسؤولين

الملحق 3

- 88 الشركات المرخصة في عام 2018

الملحق 4

- 90 الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة في عام 2018

الملحق 5

- 91 مذكرات التفاهم الموقعة في عام 2018
- 91 اتفاقيات التكنولوجيا المالية المبرمة في عام 2018

الملحق 6

- 92 الإدراجات الجديدة في عام 2018

الملحق 7

- 93 القوانين والقواعد التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها في عام 2018

الملحق 8

- 93 المصطلحات

سلطة دبي للخدمات المالية

الصفحات	البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
62 - 63	تقرير مدقق الحسابات المستقل
64	بيان المركز المالي
65	بيان الأداء المالي
66	بيان التغيرات في حقوق الملكية
67	بيان التدفقات النقدية
68 - 81	إيضاحات حول البيانات المالية
82	بيان المركز المالي (معروض بالدولار الأمريكي)
83	بيان الأداء المالي (معروض بالدولار الأمريكي)
84	بيان التغيرات في حقوق الملكية (معروض بالدولار الأمريكي)
85	بيان التدفقات النقدية (معروض بالدولار الأمريكي)

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية (التقرير حول تدقيق البيانات المالية)

رأينا

برأينا، تعبر البيانات المالية لسلطة دبي للخدمات المالية («السلطة») من كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي للسلطة كما في 31 ديسمبر 2019، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى التقرير السنوي ولكن لا تشمل البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات بشأنها. إن رأينا حول البيانات المالية لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

نطاق التدقيق

تتكون البيانات المالية للسلطة مما يلي:

- بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019.
- بيان الأداء المالي للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المدرجة ضمن تقريرنا.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن السلطة وفقاً للقواعد الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة سلفاً، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى، وإذا توصلنا - بناءً على العمل الذي نكون قد قمنا به - إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. وليس لدينا ما ندرجه في التقرير بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة على أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة تعد مسؤولة عن تقييم مدى قدرة السلطة على الاستمرار في عملها التجاري والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية السلطة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك. ويتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للسلطة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعد التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. ويمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهريّة إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني وتنبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للسلطة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إقصاعات الإدارة.

• معرفة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة السلطة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع السلطة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.

• تقييم العرض الشامل للبيانات المالية ونسقتها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.

نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقرر ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة تحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيتنا.

لصالح وبالنيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز (فرع دبي)

برايس ووترهاوس كوبرز
دبي، الإمارات العربية المتحدة
22 فبراير 2019

سلطة دبي للخدمات المالية بيان المركز المالي (السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019)

2018	2019		
ألف درهم	ألف درهم	إيضاح	
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
3,827	5,171	5	ممتلكات ومعدات
5,223	4,082	6	موجودات غير ملموسة
9,050	9,253		
موجودات متداولة			
20,009	21,415	7	ذمم مدينة أخرى
182,605	178,289	8	نقد وما في حكمه
629	-	9	صافي موجودات خطة المنافع المحددة
203,243	199,704		
212,293	208,957		مجموع الموجودات
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال المساهم به والاحتياطيات			
5,755	5,755		مساهمة رأس المال
100,000	100,000	11-2	احتياطي سلطة دبي للخدمات المالية
(756)	(2,707)	9	خسارة اكتوارية متراكمة عن خطة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
104,999	103,048		صافي حقوق الملكية
المطلوبات			
المطلوبات المتداولة			
48,395	64,764	10-2	إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً
34,328	15,851	11	مبالغ مستحقة إلى الحكومة
24,571	24,029	10	دائون ومستحقات ومطلوبات أخرى
-	1,265	9	صافي مطلوبات خطة المنافع المحددة
107,294	105,909		
107,294	105,909		مجموع المطلوبات
212,293	208,957		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية على الصفحات من رقم 64 إلى 81 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 26 فبراير 2020. الموقع بالنيابة عن مجلس الإدارة

سلطة دبي للخدمات المالية
بيان الأداء المالي
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019)

2018	2019		
ألف درهم	ألف درهم	إيضاح	
117,420	117,420	11	اعتمادات من الحكومة
68,943	74,011	2.10	إيرادات الرسوم
3,507	3,991	12	إيرادات أخرى
189,870	195,422		مجموع الإيرادات
(160,402)	(163,693)	13	تكاليف عمومية وإدارية
(13,959)	(14,363)	15	تكاليف أعضاء مجلس الإدارة
(1,135)	(1,515)		تكاليف هيئة تحكيم الأسواق المالية
(175,496)	(179,571)		مجموع المصاريف
14,374	15,851		فائض الإيرادات على المصروفات

سلطة دبي للخدمات المالية بيان التغييرات في حقوق الملكية

المجموع	الفائض المتراكم	أرباح / (خسائر) اكتوارية متراكمة عن خطة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	احتياطي سلطة دبي للخدمات المالية	مساهمة رأس المال	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
125,890	-	181	119,954	5,755	في 1 يناير 2018
14,374	14,374	-	-	-	فائض الإيرادات على المصروفات
(34,328)	(14,374)	-	(19,954)	-	تحويل إلى احتياطي سلطة دبي للخدمات المالية (إيضاح 2-11)
(937)	-	(937)	-	-	إعادة قياس صافي أصل المنافع المحددة (إيضاح 9)
104,999	-	(756)	100,000	5,755	في 31 ديسمبر 2018
15,851	15,851	-	-	-	فائض الإيرادات على المصروفات
(15,851)	(15,851)	-	-	-	تحويل إلى مبالغ مستحقة إلى الحكومة (إيضاح 2-11)
(1,951)	-	(1,951)	-	-	إعادة قياس صافي أصل المنافع المحددة (إيضاح 9)
103,048	-	(2,707)	100,000	5,755	في 31 ديسمبر 2018

سلطة دبي للخدمات المالية بيان التدفقات النقدية (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019)

2018	2019	
ألف درهم	ألف درهم	إيضاحات
الأنشطة التشغيلية		
14,374	15,851	فائض الإيرادات على المصروفات
تعديلات بسبب البنود التالية:		
1,380	1,441	5 استهلاك
1,632	1,867	6 إطفاء
3	9	خسارة من استبعاد / حذف ممتلكات ومعدات
4,940	4,223	14 مخصص مكافآت نهاية الخدمة
(2,634)	(3,517)	12 فوائد مقبوضة
(729)	(58)	معاملات غير نقدية أخرى
18,966	19,816	التدفقات النقدية التشغيلية قبل دفع المبالغ المستحقة للحكومة والتغيرات في رأس المال العامل
-	(34,328)	المبلغ المدفوع إلى حكومة دبي
التغيرات في رأس المال العامل:		
(4,940)	(4,223)	9 اشتراكات مدفوعة عن منافع نهاية الخدمة
3,800	(1,521)	ذمم مدينة تجارية، بالصافي من الفائدة
1,641	16,369	إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً
1,839	(542)	دائون ومستحقات ومطلوبات أخرى
21,306	(4,429)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة العمليات
الأنشطة الاستثمارية		
(489)	(2,794)	5 شراء ممتلكات ومعدات
(2,241)	(726)	6 شراء موجودات غير ملموسة
2,634	3,633	فوائد مقبوضة
(96)	113	صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
21,210	(4,316)	صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه
161,395	182,605	8 النقد وما في حكمه في بداية السنة
182,605	178,289	8 النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المدرجة بالصفحات من 68 إلى 81 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

سُلطة دبي للخدمات المالية إيضاحات حول البيانات المالية (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019)

1 الوضع القانوني والأنشطة

تأسست سُلطة دبي للخدمات المالية («السُلطة») بموجب قانون دبي رقم (9) لسنة 2004 كسلطة تنظيمية مستقلة مسؤولة عن تنظيم الأنشطة المالية والأنشطة المتعلقة بها في مركز دبي المالي العالمي («مركز دبي المالي العالمي»). ووفقاً لقانون دبي رقم (9) لسنة 2004، فإن سُلطة دبي للخدمات المالية يتم تمويلها بشكل مستقل من قبل حكومة دبي («الحكومة») وسيستمر تمويلها بما يمكنها من ممارسة صلاحياتها وأداء اختصاصاتها.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس إدارة السُلطة بتاريخ 26 فبراير 2020.

2 السياسات المحاسبية الهامة

1.2 أساس الإعداد

اعتمدت السُلطة اعتباراً من 1 يناير 2014 معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، ولذا فقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. ومتى لا تتناول المعايير المذكورة أي موضوع معين، يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ذي الصلة.

أعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، وتم إعداد بيان التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة. لقد تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية، وقد تم تطبيق السياسات المحاسبية بانتظام طوال الفترة. ورغم أن السُلطة قد اعتمدت تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام كإطار لإعداد تقاريرها المالية، فإنها تعمل كسلطة تنظيمية مستقلة ولا تتيح ميزانياتها للرأي العام، وبالتالي فإن أعضاء مجلس الإدارة لا يرون أنه من المناسب نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية (معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 24 «عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية»).

تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس الاستحقاق وتشمل الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2019.

إن إعداد البيانات المالية بالتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام يقتضي استخدام تقديرات محاسبية أساسية محددة، كما يقتضي من الإدارة إيداء رأيها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية. يتم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من إيداء الرأي أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات مهمة للبيانات المالية في الإيضاح رقم 4.

2.2 التغييرات في السياسات والإفصاحات المحاسبية

(أ) المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة من قبل السُلطة

لا توجد معايير أخرى من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام أو تعديلات أخرى غير سارية حتى تاريخه وكان يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية لسُلطة دبي للخدمات المالية.

(ب) المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة لكن غير السارية

فيما يلي المعايير السارية على السنة المالية التي ستبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 وليس لها تأثير جوهري على السُلطة:

- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 28 «الأدوات المالية: العرض» (ساري المفعول اعتباراً من 1 يناير 2022).
- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 29 «الأدوات المالية: الاعتراف والقياس» (ساري المفعول اعتباراً من 1 يناير 2022).
- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 30 «الأدوات المالية: الإفصاحات» (ساري المفعول اعتباراً من 1 يناير 2022).
- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 41 «الأدوات المالية: يسري اعتباراً من 1 يناير 2022».
- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 42 «المنافع الاجتماعية» (ساري المفعول اعتباراً من 1 يناير 2022).

3.2 تحويل العملات الأجنبية

العملة الوظيفية وعملة العرض

العملة الوظيفية لسُلطة دبي للخدمات المالية هي درهم الإمارات العربية المتحدة (الدراهم الإماراتي) الذي يعد العملة المستخدمة في معظم معاملات السُلطة.

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. كما يتم احتساب أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة، في بيان الأداء المالي.

ولأغراض العرض فحسب، تم أيضاً تحويل المبالغ في هذه البيانات المالية إلى الدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت يبلغ 3.67 درهم إماراتي لكل دولار أمريكي. والبيانات المالية الرئيسية المحولة إلى الدولار الأمريكي ليست مدققة.

سلطة دبي للخدمات المالية إيضاحات حول البيانات المالية (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019) - يتبع

4.2 ممتلكات ومعدات

يتم بيان الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. تشمل التكلفة التاريخية على المصاريف المتعلقة مباشرة بالاستحواذ على الموجودات.

يُحتسب الاستهلاك والإطفاء باستخدام طريقة القسط الثابت، بمعدلات تُحتسب لخفض تكلفة الموجودات وصولاً إلى قيمها التقديرية المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدره على النحو التالي:

السنوات	
10	تحسينات على عقار مستأجر
7	تجهيزات وتركيبات
5	معدات مكتبية
5	معدات حاسوب
3	مركبات

يتم إظهار الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز، التي تشمل التحسينات على العقارات المستأجرة وأجهزة الحاسوب، بالتكلفة ويتم تحويلها إلى فئة الموجودات الملائمة لها عند دخولها حيز الاستخدام.

لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، إلا عندما يكون من المرجح أن تتدفق إلى سلطة دبي للخدمات المالية فوائد اقتصادية مستقبلية أو خدمة محتملة على مدار العمر الإجمالي للأصل بما يتجاوز أحدث مؤشر أداء تم تقييمه بالنسبة للأصل.

يتم تحديد الأرباح والخسائر من استبعاد الممتلكات والمعدات بمقارنة عائدات البيع مع القيمة الدفترية للموجودات المستبعدة وتؤخذ بالاعتبار عند تحديد فائض / عجز السنة. يتم تحميل مصاريف التصليح والتجديد على بيان الأداء المالي عند تكبدها.

تتم مراجعة الأعمار المتبقية للموجودات، وتعديلها عند الاقتضاء، في تاريخ كل تقرير. ويتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الأصل على أساس الفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للأصل ويتم تسجيلها في بيان الأداء. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل فوراً إلى القيمة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته القابلة للاسترداد.

5.2 موجودات غير ملموسة

يتم إدراج الموجودات غير الملموسة المكتسبة بشكل منفصل بسعر التكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. يتم تحميل الإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر بفترة خمس سنوات. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدره في نهاية كل فترة مالية سنوية، مع احتساب تأثير أي تغييرات في التقديرات على أساس مستقبلي. يتم إدراج الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز المرتبطة ببرمجيات الحاسوب بسعر التكلفة مع نقلها إلى فئة الموجودات المناسبة عندما تدخل حيز الاستخدام.

يتم تسجيل تكاليف التطوير المرتبطة مباشرة بالبرمجيات القابلة للتحديد والفريدة التي تسيطر عليها السلطة كموجودات غير ملموسة إذا كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية إضافية تتجاوز التكاليف. تتضمن التكاليف المرسمة مصاريف منافع الموظفين لفريق تطوير البرامج وجزءاً مناسباً من النفقات ذات الصلة. جميع التكاليف الأخرى المرتبطة ببرامج الحاسوب، مثل تكاليف الصيانة، يتم إدراجها كمصاريف عند تكبدها.

6.2 انخفاض القيمة

تقوم السلطة بنهاية كل فترة تقرير بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الملموسة وغير الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن تلك الموجودات قد تعرضت لخسارة الانخفاض في القيمة. فإذا وُجد أي مؤشر من هذا القبيل، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات من أجل تحديد مدى خسارة الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تمثل القيمة القابلة للاسترداد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى. إذا تم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من الأصل بأقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل وصولاً إلى قيمته القابلة للاسترداد.

يتم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأداء المالي، ما لم يتم إدراج الأصل ذي الصلة على أساس قيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يُعامل خسارة الانخفاض في القيمة كانخفاض ناتج عن إعادة التقييم.

فيما لو تم عكس خسارة الانخفاض في القيمة في وقت لاحق، فإنه تتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة المعدلة القابلة للاسترداد بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية الزائدة القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في قيمة الأصل خلال السنوات السابقة. يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة على الفور ضمن بيان الأداء المالي، إلا إذا تم إدراج الأصل المعني بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يُعامل عكس خسارة الانخفاض في القيمة كزيادة ناتجة عن إعادة التقييم.

سلطة دبي للخدمات المالية إيضاحات حول البيانات المالية (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019) – يتبع

7.2 رسوم وغرامات وتكاليف تقاضي مدينة

يتم إدراج الرسوم والغرامات وتكاليف التقاضي المدينة بالقيمة المتوقعة الممكن تحقيقها. ويتم رصد مخصص مُحدد للرسوم والغرامات وتكاليف التقاضي المدينة المشكوك في تحصيلها. يتم حذف الديون المعدومة خلال الفترة التي يتم تحصيلها فيها.

غرامات مفروضة

سيتم إدراج إيرادات الغرامات المقبوضة فيما يتصل بخرق لوائح سلطة دبي للخدمات المالية في بيان الأداء المالي في السنة التي تُقبض فيها الإيرادات. وإذا ما نتج عن ذلك فائض للسنة، سيتم تحويله إلى الحكومة بعد اعتماد البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة.

الإيرادات من المعاملات التبادلية

8.2 ذمم دائنة

تُحسب الذمم الدائنة مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

9.2 نقد وما في حكمه

تقاس الإيرادات من عمليات الصرف بالقيمة العادلة للمقابل المقبوض أو المدين، وتمثل المبالغ المستحقة عن الخدمات المقدمة، وتدرج صافية من الخصومات. تعترف سلطة دبي للخدمات المالية بالإيرادات عندما يكون بإمكانها قياس قيمة الإيرادات بشكل موثوق به، ويكون من المرجح أن تتدفق إلى السلطة منافع اقتصادية مستقبلية، وعندما يتم استيفاء معايير محددة لكل نشاط من أنشطة السلطة كما هو موضح أدناه:

يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والودائع المحتفظ بها تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل عالية السيولة التي تبلغ فترة استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل. يدرج النقد وما في حكمه بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

إيرادات الرسوم

يتم الاعتراف برسوم الطلبات كإيرادات عند إصدار الفاتورة. ويتم الاعتراف بالرسوم السنوية خلال الفترة المحاسبية التي يتم فيها تقديم الخدمات بناءً على مدى اكتمال المعاملة المعنية المقيمة على أساس الخدمة الفعلية المقدمة كنسبة من مجموع الخدمات المزمع تقديمها.

10.2 الاعتراف بالإيرادات

الإيرادات من المعاملات غير التبادلية

مبالغ مقبوضة من ومحوّلة إلى الحكومة

تتلقى سلطة دبي للخدمات المالية منحاً من الحكومة لأغراض عامة تمكنها من الاستمرار في عملياتها. تسجل السلطة الإيرادات من المنح عندما يثبت حقها في استلام المنحة واستيفاء معايير تسجيل الأصل. يتم تسجيل الدخل المؤجل بدلاً من الإيرادات في حال كان هناك شرط مقترن بالمنحة من شأنه أن يؤدي إلى التزام بسداد المبلغ. ومتى لم تقترن بهذه المنح أي شروط ولم تترتب أي التزامات مفروضة من الحكومة بخصوص استخدام المنح، تسجل السلطة الأصل (سواء كان مبلغاً نقدياً أو أحد الموجودات المناسبة) والإيرادات في البيانات المالية.

إيرادات الفوائد

تستحق إيرادات الفوائد على أساس الفترة الزمنية، بالرجوع إلى المبلغ الأصلي المستحق، وعلى أساس معدل الفائدة الساري. تصف إيرادات الفوائد كإيرادات أخرى غير مفيدة حيث ينشأ معظمها من الودائع لأجل غير المفيدة لدى السلطة.

تُعامل المبالغ المقبوضة مقدماً من الحكومة للوفاء بالمصروفات التشغيلية المدرجة في الميزانية التقديرية للسنة اللاحقة معاملة المبالغ المقبوضة مقدماً ويتم إظهارها ضمن المطلوبات المتداولة وتخصيصها في البيانات المالية للسنة اللاحقة.

11.2 احتياطي سلطة دبي للخدمات المالية

احتياطي السلطة متاح لتلبية الالتزامات الطارئة الناشئة عن الوفاء بالمسؤوليات التنظيمية للسلطة. ويمكن استدعاء هذا الاحتياطي لتغطية النقصات غير الاعتيادية التي تتجاوز الإيرادات في أي سنة مالية معينة.

أما المبالغ المُحوّلة إلى الحكومة فيتم تسجيلها كمخصص من الفائض المتراكم في السنة أو كتحفيض في رأس المال المُساهم به، حسب الاقتضاء، في السنة التي يتم فيها الموافقة على التخصيص من قبل مجلس إدارة السلطة (إيضاح 4).

احتفظت سلطة دبي للخدمات المالية باحتياطين منفصلين في السنوات السابقة: احتياطي مطالبات قضائية واحتياطي نظامي. قرر مجلس إدارة السلطة في 2018 دمج الاحتياطين في احتياطي واحد وأطلقت عليه «احتياطي سلطة دبي للخدمات المالية». وبعد المناقشات مع حكومة دبي، تقرر أن يكون مستوى المحافظة على هذا الاحتياطي بمبلغ 100 مليون درهم وأن أي مبالغ تزيد عن هذا المستوى سيتم تحويلها إلى حكومة دبي بعد اعتماد البيانات المالية المدققة من قبل مجلس الإدارة.

سلطة دبي للخدمات المالية إيضاحات حول البيانات المالية (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018) - يتبع

12.2 منافع الموظفين ومنافع نهاية الخدمة

يتم تكوين مخصص للانتزام المقدر لتكاليف الإجازة السنوية نتيجة للخدمات المقدمة من قبل الموظفين المؤهلين حتى تاريخ الميزانية العمومية. يتم تضمين هذا المخصص في المستحقات المتعلقة بالموظفين في الدائنين والمستحقات والمطلوبات الأخرى.

يتم تكوين مخصص لكامل مبلغ مكافآت نهاية الخدمة المستحقة لغير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون العمل - قانون مركز دبي المالي العالمي رقم (2) لسنة 2019، لفترات خدمتهم حتى تاريخ الميزانية العمومية. يتم تحويل مبلغ مكافآت للمخصص الذي تم رصده إلى صندوق مكافآت نهاية الخدمة التابع لسلطة دبي للخدمات المالية. يتم إجراء توزيعات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين المؤهلين من قبل أمين الصندوق حسب توجيهات السلطة.

يعتبر الموظفون من مواطني دولة الإمارات العربية أعضاء في نظام معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية المدار من قبل الحكومة. وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999، تكبدت السلطة وسجلت التزاماً بنسبة 15% من «الراتب الخاضع لحساب الاشتراك» وفقاً لتكاليف جدول رواتب مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في خطة معاشات التقاعد لتمويل هذه المنافع للموظفين من مواطني الدولة. يتم تسجيل اشتراكات التقاعد المتعلقة بمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب خطة مساهمات المنافع المحددة ضمن المصاريف في الفترة التي تنشأ فيها.

13.2 عقود الإيجار

عندما تكون السلطة مستأجراً في عقد إيجار لا ينقل بشكل جوهري جميع المخاطر والمزايا المتعلقة بالملكية من المؤجر إلى السلطة، يتم تحميل إجمالي دفعات الإيجار على الربح أو الخسارة للسنة على أساس القسط الثابت على مدى مدة الإيجار. مدة الإيجار هي الفترة غير القابلة للإلغاء التي تعاقدها عليها المستأجر لتأجير الأصل مع أي شروط أخرى تمنح المستأجر خيار الاستمرار في الإيجار، مع أو بدون مدفوعات إضافية، عندما يكون من المؤكد بصورة معقولة في بداية عقد الإيجار أن المستأجر سوف يمارس الخيار.

14.2 الأدوات المالية

تشمل الموجودات المالية النقد وما في حكمه (إيضاح 8) والذمم المدينة الأخرى (إيضاح 7)، بينما تشمل المطلوبات المالية أرصدة الدائنين والمستحقات والمطلوبات الأخرى (إيضاح 10)، ويتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح السلطة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية ميدئياً بالقيمة العادلة مع تسجيل الفرق بين القيمة العادلة والمقابل المدفوع أو المقبوض في بيان الأداء المالي.

إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة بالاستحواذ على الموجودات والمطلوبات المالية أو إصدارها (بخلاف الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) تتم إضافتها إلى القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية أو خصمها منها، حسب الاقتضاء، عند التسجيل المبدئي.

يتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنقضي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية المستلمة من الأصل المالي أو عندما تقوم السلطة بتحويل كافة مخاطر ومزايا الملكية بشكل كامل.

15.2 تقارير القطاعات

تقتصر عمليات السلطة على تنظيم الأنشطة المالية والأنشطة ذات الصلة في مركز دبي المالي العالمي. لا تقدم المعلومات المالية التي يتم التقرير عنها إلى الجهة التنظيمية ومجلس الإدارة أية نفقات أو إيرادات أو موجودات أو مطلوبات حسب نوع الخدمة أو الموقع الجغرافي أو أي قطاع آخر.

تعتقد إدارة السلطة أن تقارير القطاعات ليست ذات معنى لمستخدمي هذه البيانات المالية. وعليه، لا تقدم السلطة معلومات قطاعية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 18، تقارير القطاعات.

سُلطة دبي للخدمات المالية إيضاحات حول البيانات المالية (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019) – يتبع

3 إدارة المخاطر المالية

ج) مخاطر الائتمان

1.3 عوامل المخاطر المالية

يقصد بمخاطر الائتمان المخاطر المتعلقة بإخفاق الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يتسبب في خسارة مالية للسُلطة. تتعرض السُلطة لمخاطر الائتمان على حسابات المدينين والأرصدة البنكية.

تتعرض السُلطة من خلال أنشطتها لمخاطر مالية متنوعة وهي: مخاطر السوق (تشمل مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار ومخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية والقيمة العادلة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يركز برنامج إدارة المخاطر لدى السُلطة بصورة عامة على عدم إمكانية التنبؤ بأوضاع الأسواق المالية ويهدف إلى الحد من الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي للسُلطة. وتسعى إدارة السُلطة إلى تجنب المخاطر من خلال عدم إجرائها أية معاملات مع موردين أجانب. ليس لدى السُلطة أي اتفاقيات بأسعار فائدة متغيرة كما أنها تراقب عن كثب الأرصدة النقدية.

تسعى السُلطة للحد من مخاطر الائتمان بمتابعة أرصدة المدينين المستحقة، تقتصر الودائع البنكية على تلك المودعة لدى مؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني مرتفع وتتم مراجعة التصنيفات البنكية سنوياً. تقوم السُلطة بإيداع الودائع في بنوك مختلفة وذلك لتجنب تركيز المخاطر. لا تتوقع الإدارة أي خسائر من عدم انتظام هذه الأطراف المقابلة في السداد.

2.3 تقدير القيمة العادلة

أ) مخاطر العملات

إن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية لسُلطة دبي للخدمات المالية تقارب قيمها العادلة.

تتعرض السُلطة لمخاطر الصرف الأجنبي الناشئة عن تعرضاتها للعملات المختلفة. تنشأ مخاطر الصرف الأجنبي من المعاملات التجارية المستقبلية والموجودات والمطلوبات المسجلة في البيانات المالية. تتعرض المعاملات المبرمة بالدولار الأمريكي لمخاطر محدودة نظراً لربط سعر صرف الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي، وعليه فإن مخاطر الصرف الأجنبي لدى السُلطة فيما يتعلق بهذه المعاملات ليس لها تأثير يُذكر.

4 الأحكام والمصادر الرئيسية المتعلقة بالتقديرات والشكوك

بتعيين على الإدارة، عند تطبيق السياسات المحاسبية للسُلطة كما هو مبين في الإيضاح رقم 2، وضع أحكام وتقديرات وافتراضات حول القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تكون متوفرة بوضوح من مصادر أخرى. تستند التقديرات وما يرتبط بها من افتراضات على التجربة السابقة والعوامل الأخرى ذات الصلة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

ب) مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغييرات في أسعار الفائدة على صافي التكاليف أو الإيرادات المالية للسُلطة. لا تمتلك السُلطة موجودات أو مطلوبات هامة تعتمد بشكل جوهري على مستويات أسعار الفائدة، وبالتالي ترى الإدارة أن السُلطة ليست معرضة بصورة جوهرياً لمخاطر أسعار الفائدة.

تتم مراجعة التقديرات وما يتعلق بها من افتراضات على أساس مستمر. يتم تسجيل التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم خلالها تعديل التقديرات إذا كان هذا التعديل لا يمس إلا تلك الفترة، أو خلال فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان لهذا التعديل أثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

لا تمتلك السُلطة سياسات وإجراءات رسمية مطبقة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة حيث أن الإدارة تعتبر هذه المخاطر غير جوهرياً.

سلطة دبي للخدمات المالية إيضاحات حول البيانات المالية (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019) - يتبع

شائعة الاستخدام من قبل الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث أن العملة المحلية مبروطة بالدولار الأمريكي.

يأخذ افتراض زيادة الراتب في الاعتبار التضخم والأقدمية والترقية والعوامل الأخرى ذات الصلة، مثل العرض والطلب في سوق العمل.

تستند افتراضات معدل الانسحاب على متوسط معدلات الانسحاب خلال السنوات الثلاث الأخيرة. قامت السلطة بتغيير افتراضات معدل الخصم ومعدل الزيادة في الراتب ومعدل الانسحاب (إيضاح 9).

إن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة بنهاية الفترة المشمولة بالتقرير، والتي لها مخاطر كبيرة في التسبب بإحداث تعديل جوهري على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة، بياناها كالتالي:

مناافع الموظفين ومناافع نهاية الخدمة

تعتمد القيمة الحالية لصافي موجودات/مطلوبات خطة المناافع المحددة على عدد من العوامل التي يتم تحديدها على أساس اكتواري باستخدام أساليب اكتوارية وافتراضات. تشمل الافتراضات المستخدمة معدل الخصم ومعدل زيادة الرواتب ومعدل الانسحاب. إن أي تغييرات في هذه الافتراضات سيكون لها تأثير على القيمة الدفترية لصافي موجودات/مطلوبات خطة المناافع المحددة.

وبما أن المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 25 «مناافع الموظفين»، لا يشير إلى كيفية تحديد معدل الخصم، فقد استرشدت السلطة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 19، «مناافع الموظفين»، وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 19، يتم تحديد معدل الخصم بالرجوع إلى عوائد السوق في تاريخ التقرير للسندات التجارية عالية الجودة (عادة ما تكون السندات التجارية المصنفة AA) بمدة وعملة مماثلتين للمطلوبات. ينص معيار المحاسبة الدولي رقم 19 أيضاً على أنه للدول التي لا يوجد فيها سوق عميقة للسندات التجارية، يجب استخدام عائدات السوق للسندات الحكومية.

بما أن الإمارات العربية المتحدة لا تملك سوقاً عميقة للسندات التجارية أو الحكومية، فقد استخدمت السلطة العوائد على السندات التجارية الأمريكية عالية الجودة (مؤشر فوتسي فوق متوسط منحني مضعف A) استناداً إلى ظروف السوق كما في 31 ديسمبر 2019، إن تحديد معدل الخصم بالرجوع إلى السندات التجارية الأمريكية هو طريقة

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019) - يتبع

5 ممتلكات ومعدات							
المجموع	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	مركبات	أجهزة حاسوب	معدات مكتبية	تجهيزات وتركيبات	تحسينات على عقار مستأجر	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
التكلفة							
33,661	-	-	12,899	640	4,795	15,327	في 1 يناير 2019
2,794	830	343	1,215	99	307	-	إضافات
(1,421)	-	-	(1,280)	(79)	(62)	-	استيعادات
35,034	830	343	12,834	660	5,040	15,327	في 31 ديسمبر 2019

الاستهلاك المتراكم							
29,834	-	-	9,925	621	4,525	14,763	في 1 يناير 2019
1,441	-	10	1,238	13	87	93	المحمل للسنة (إيضاح 14)
(1,412)	-	-	(1,272)	(79)	(61)	-	استيعادات
29,863	-	10	9,891	555	4,551	14,856	في 31 ديسمبر 2019

صافي القيمة الدفترية							
5,171	830	333	2,943	105	489	471	في 31 ديسمبر 2018

المجموع	معدات حاسوب	معدات مكتبية	تجهيزات وتركيبات	تحسينات على عقار مستأجر	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
التكلفة					
38,178	17,466	637	4,748	15,327	في 1 يناير 2018
489	430	8	51	-	إضافات
(5,006)	(4,997)	(5)	(4)	-	استيعادات
33,661	12,899	640	4,795	15,327	في 31 ديسمبر 2018

الاستهلاك المتراكم					
33,457	13,703	611	4,472	14,671	في 1 يناير 2018
1,380	1,219	15	54	92	المحمل للسنة (إيضاح 14)
(5,003)	(4,997)	(5)	(1)	-	استيعادات
29,834	9,925	621	4,525	14,763	في 31 ديسمبر 2018

صافي القيمة الدفترية					
3,827	2,974	19	270	564	في 31 ديسمبر 2018

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019) - يتبع

6 موجودات غير ملموسة			
المجموع	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	برمجيات	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
			التكلفة
27,136	382	26,754	في 1 يناير 2019
726	487	239	إضافات
-	(556)	556	تحويل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز
27,862	313	27,549	في 31 ديسمبر 2019

الإطفاء المتراكم			
21,913	-	21,913	في 1 يناير 2019
1,867	-	1,867	المحقل للسنة (إيضاح 14)
23,780	-	23,780	في 31 ديسمبر 2019

صافي القيم الدفترية			
4,082	313	3,769	في 31 ديسمبر 2019

المجموع	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	برامج	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
			التكلفة
24,895	-	24,895	في 1 يناير 2018
2,241	1,530	711	إضافات
-	(1,148)	1,148	تحويل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز
27,136	382	26,754	في 31 ديسمبر 2018

الإطفاء المتراكم			
20,281	-	20,281	في 1 يناير 2018
1,632	-	1,632	المحقل للسنة (إيضاح 14)
21,913	-	21,913	في 31 ديسمبر 2018

صافي القيم الدفترية			
5,223	382	4,841	في 31 ديسمبر 2018

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019) - يتبع

7 ذمم مدينة أخرى		
2018	2019	
ألف درهم	ألف درهم	
18,647	18,311	مبالغ مدفوعة مقدماً
115	88	سلفيات للموظفين
1,247	3,016	ذمم مدينة مالية أخرى
20,009	21,415	المجموع

8 نقد وما في حكمه		
2018	2019	
ألف درهم	ألف درهم	
100,000	116,700	حسابات ودائع ثابتة
82,578	61,571	حسابات جارية
27	18	نقد في الصندوق
182,605	178,289	نقد وما في حكمه

يتم الاحتفاظ بكافة الأرصدة البنكية لدى بنك يتمتع بتصنيف ائتماني A3 وفقاً لتصنيف وكالة موديز ومرخص في دولة الإمارات العربية المتحدة. يتراوح سعر الفائدة على حسابات الودائع الثابتة من 1.86% إلى 3.91% سنوياً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (2018: 2.00% إلى 3.91%).

سلطة دبي للخدمات المالية إيضاحات حول البيانات المالية (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019) - يتبع

9 مكافآت نهاية الخدمة للموظفين		
فيما يلي ملخصاً لعناصر صافي مصاريف المنافع المحددة المسجلة في بيان الأداء المالي:		
2018	2019	
ألف درهم	ألف درهم	
3,619	3,485	تكلفة الخدمة الحالية
3,619	3,485	
2018	2019	
ألف درهم	ألف درهم	
(28,027)	(33,090)	القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة
28,656	31,825	القيمة العادلة لموجودات الخطة
629	(1,265)	صافي (مطلوبات) / موجودات المنافع المحددة

التغيرات في القيمة الحالية للالتزام المحددة على النحو التالي:		
2018	2019	
ألف درهم	ألف درهم	
(29,238)	(28,027)	الالتزام في بداية السنة
(3,619)	(3,485)	تكاليف الخدمة الحالية
(885)	(1,016)	تكلفة الفائدة
(937)	(1,951)	التزام الخسائر الاكتوارية
6,652	1,389	منافع مدفوعة من الخطة
(28,027)	(33,090)	الالتزام في نهاية السنة

التغيرات في القيمة العادلة لموجودات الخطة كالتالي:		
2018	2019	
ألف درهم	ألف درهم	
30,075	28,656	القيمة العادلة لموجودات الخطة في بداية السنة
4,940	4,223	مساهمات رب العمل
241	462	العائد المتوقع على موجودات الخطة
52	(127)	(خسائر) / أرباح اكتوارية
(6,652)	(1,389)	منافع مدفوعة من الخطة
28,656	31,825	القيمة العادلة لموجودات الخطة في نهاية السنة

تشمل موجودات الخطة نقداً لدى البنك بنسبة 100% (2018: 100%).

تتمثل الافتراضات الاكتوارية الهامة المستخدمة في حساب التزام المنافع المحددة في تقديرات معدل الزيادة في الراتب على المدى الطويل البالغ 1.75% لسنة 2019 و3% لما بعد ذلك (2018: 1.75% و3% لما بعد ذلك)، ومعدل الخصم المتمثل في القيمة الزمنية للمال البالغ 2.75% (2018: 3.75%)، ومعدل اسحب الموظفين من الخطة البالغ 10% (2018: 10%).

سلطة دبي للخدمات المالية إيضاحات حول البيانات المالية (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019) – يتبع

فيما يلي حساسية التزام المنافع المحددة للتغيرات في هذه الافتراضات (على أساس بقاء الافتراضات الأخرى كما هي):

التقدير	التغير في الافتراضات	زيادة / (نقص) في التزام المنافع المحددة ألف درهم
معدل زيادة الراتب	1.75% لعام 2019 و3% للأعوام اللاحقة	1,890 / (1,713)
معدل الخصم	2.75%	2,244 / (2,031)
معدل الانسحاب	10%	523 / (382)

10 دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى		
2018	2019	
ألف درهم	ألف درهم	
14,700	16,301	مستحقات متعلقة بالموظفين
5,417	1,890	دائنون تجاريون
4,454	5,838	مستحقات أخرى
24,571	24,029	

11 معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة

تشمل الأطراف ذات العلاقة حكومة دبي والإدارة العليا والمنشآت التي تعمل معاً لتحقيق سياسات الحكومة في دبي. إن سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولة عن تنظيم الأنشطة المالية والأنشطة ذات العلاقة في مركز دبي المالي العالمي، وتعمل على تحقيق الأهداف والسياسات الموضوعية من قبل الحكومة.

تشأ الأرصدة لدى الأطراف ذات العلاقة عموماً من المعاملات التجارية المبرمة في سياق العمل الاعتيادي على أساس تجاري بصت. تشمل الأرصدة لدى الأطراف ذات العلاقة كما في تاريخ بيان المركز المالي ما يلي:

2018	2019	معاملات الأطراف ذات العلاقة
ألف درهم	ألف درهم	
117,420	117,420	اعتمادات من الحكومة
117,420	117,420	
2018	2019	
ألف درهم	ألف درهم	
16,244	13,696	رواتب وحوافز أداء
5,841	5,394	مكافآت ومزايا أخرى
22,085	19,090	

لطفاً راجع الإيضاح رقم 16 لمزيد من التفاصيل حول تكاليف أعضاء مجلس الإدارة.

سلطة دبي للخدمات المالية إيضاحات حول البيانات المالية (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019) - يتبع

12 المخصص من إيرادات الغرامات للاحتياطيات		
2018	2019	
ألف درهم	ألف درهم	
2,634	3,517	فائدة على ودائع ثابتة
873	-	غرامات مفروضة
-	474	إيرادات أخرى
3,507	3,991	

نتجت الغرامات بسبب مخالفة لوائح السلطة، وقد فُرضت هذه الغرامات بعد الانتهاء من التحقيقات التي أجريت من قبل موظفي السلطة.

13 تكاليف عمومية وإدارية		
2018	2019	
ألف درهم	ألف درهم	
125,542	130,635	تكاليف موظفين (إيضاح 15)
7,335	7,619	إيجار مكتب
4,572	4,558	ترخيص وصيانة برمجيات
4,321	4,447	رحلات عمل رسمية ومؤتمرات وندوات وتدريب
5,641	4,119	رسوم قانونية واستشارية ومهنية
3,315	3,171	اتصالات وأنظمة تقنية وصيانة معدات
1,632	1,867	إطفاء (إيضاح 6)
2,944	1,446	تكاليف توظيف
1,380	1,441	استهلاك (إيضاح 5)
604	1,424	مصرفات التسويق
155	155	إيجار مركبات وصيانة
3	9	خسارة من بيع موجودات ثابتة
2,958	2,802	مصاريف أخرى
160,402	163,693	

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019) - يتبع

14 تكاليف موظفين		
2018	2019	
ألف درهم	ألف درهم	
68,085	68,963	رواتب
52,517	57,449	منافع أخرى
4,940	4,223	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
125,542	130,635	

15 تكاليف أعضاء مجلس الإدارة		
2018	2019	
ألف درهم	ألف درهم	
5,641	5,644	أتعاب مقدمة
2,639	2,731	أتعاب حضور جلسات
2,458	2,513	سفر
3,221	3,475	أخرى
13,959	14,363	

16 التزامات الإيجار التشغيلي		
إن إجمالي التزامات الإيجار بموجب عقود الإيجار التشغيلي غير القابلة للإلغاء هي على النحو التالي:		
2018	2019	
ألف درهم	ألف درهم	
		تنتهي
7,587	7,619	خلال سنة واحدة
7,850	0	أكثر من سنة واحدة حتى خمس سنوات
15,437	7,619	

سلطة دبي للخدمات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (تابع)

17 الأرقام المقارنة

لقد أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة عند الاقتضاء لكي تتوافق مع طريقة العرض المطبقة في هذه البيانات المالية.

18 أحداث لاحقة لتاريخ المركز المالي

في 14 يناير 2020، اعتمد صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم تعديل قانون العمل رقم 4 لسنة 2020، المعدل للمادة رقم 66 من قانون العمل الصادر عن مركز دبي المالي العالمي رقم 2 لسنة 2019 فيما يتعلق بوجوب قيام أصحاب العمل لدى مركز دبي المالي العالمي بتكوين مخصص مكافآت نهاية الخدمة لموظفيهم. دخلت لوائح العمل المقررة من قبل مجلس إدارة هيئة مركز دبي المالي العالمي، والتي تتضمن تفاصيل الترتيبات الجديدة، حيز التنفيذ بتاريخ 1 فبراير 2020.

ونتيجة للتغيرات التي طرأت على القانون، تم استبدال خطة مكافآت نهاية الخدمة السابقة بالتزامات مختلفة لصالح موظفي مركز دبي المالي العالمي. يتوجب الآن على أصحاب العمل الانضمام والمساهمة في خطة تأهيل. ووفقاً للمادة رقم 66 من القانون، يتوجب على سلطة دبي للخدمات المالية، كصاحب عمل، إما القيام باشتراكات إجبارية لخطة منظمة ومدارة بمهنية أو الاستمرار في ترتيب قائم بخطة إعفاء.

إن التغيرات التي طرأت على القانون لا تؤثر على الاشتراكات التي تمت قبل تاريخ 1 يناير 2020. يتوجب على السلطة التأكد من أن مكافآت موظفيها، والمستحقة حتى 31 يناير 2020، يتم احتسابها استناداً إلى الراتب كما في نهاية خدمة الموظف ويتم سدادها عند انتهاء خدمة الموظف.

في 7 يناير 2020، اعتمد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم تعديل القانون التنظيمي (قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 2 لسنة 2020) والمعدل للقانون التنظيمي رقم 1 لسنة 2004 من خلال إدخال مادة جديدة متعلقة بالاحتياطي العام. تنص التعديلات على أنه يتوجب على السلطة الاحتفاظ بالاحتياطي نقدي عام يساوي ضعفي مصروفاتها السنوية وأنه يمكن للسلطة تطبيق أي إيراد أو جزاء أو فائض بغرض الوفاء بالاحتياطي النقدي العام.

يؤثر تعديل القانون التنظيمي على الاتفاقية مع دائرة المالية المشار إليها في إيضاح 2-11.

بيان الأداء المالي (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)

سلطة دبي للخدمات المالية

بيان المركز المالي (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)

2018	2019		
ألف درهم	ألف درهم	إختصاص	الموجودات
			الموجودات غير المتداولة
1,043	1,409	5	ممتلكات ومعدات
1,423	1,112	6	موجودات غير ملموسة
2,466	2,521		
			الموجودات المتداولة
5,452	5,835	7	ذمم مدينة أخرى
49,756	48,581	8	نقد وما في حكمه
171	-	9	صافي موجودات خطة المنافع المحددة
55,379	54,415		
57,845	56,937		مجموع الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
			رأس المال المساهمة والاحتياطيات
1,568	1,568		مساهمة رأس المال
27,248	27,248	11-2	احتياطي سلطة دبي للخدمات المالية
(206)	(738)	9	خسارة اكتوارية متراكمة عن خطة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
28,610	28,078		صافي حقوق الملكية
			المطلوبات
			المطلوبات المتداولة
13,185	17,647	10-2	إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً
9,355	4,319	11	مبالغ مستحقة إلى الحكومة
6,695	6,548	10	دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى
-	345		صافي مطلوبات خطة المنافع المحددة
29,235	28,859		
29,235	28,859		مجموع المطلوبات
57,845	56,937		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

سلطة دبي للخدمات المالية

بيان الأداء المالي (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)

2018	2019		
ألف درهم	ألف درهم	إيفاج	
31,995	31,995	4, 11-2	اعتمادات من الحكومة
18,786	20,166	10-2	إيرادات الرسوم
956	1,087	12	إيرادات أخرى
51,737	53,248		مجموع الإيرادات
(43,706)	(44,602)	13	تكاليف عمومية وإدارية
(3,804)	(3,914)	15	تكاليف أعضاء مجلس الإدارة
(309)	(413)		تكاليف هيئة تحكيم الأسواق المالية
(47,819)	(48,929)		مجموع المصاريف
3,918	4,319		فائض الإيرادات على المصروفات للسنة

سلطة دبي للخدمات المالية

بيان التغييرات في حقوق الملكية (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)

المجموع	الفائض المتراكم	أرباح/ (خسائر) ائتمانية متراكمة عن خطة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	احتياطي السلطة	مساهمة رأس المال	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
34,302	-	49	32,685	1,568	في 1 يناير 2018
3,918	3,918	-	-	-	فائض الإيرادات على المصروفات للسنة
(3,918)	(3,918)	-	-	-	تحويل إلى الحكومة
(5,437)	-	-	(5,437)	-	تحويل إلى احتياطي سلطة دبي للخدمات المالية (إيضاح 2-11)
(255)	-	(255)	-	-	إعادة قياس التزام مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 9)
28,610	-	(206)	27,248	1,568	في 31 ديسمبر 2018
4,202	4,319	-	-	-	فائض الإيرادات على المصروفات للسنة
(4,202)	(4,319)	-	-	-	تحويل إلى الحكومة
(532)	-	(532)	-	-	إعادة قياس التزام مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 9)
28,078	-	(738)	27,248	1,568	في 31 ديسمبر 2019

سلطة دبي للخدمات المالية

بيان التدفقات النقدية (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)

2018	2019	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	إجمالي
الأنشطة التشغيلية		
3,918	4,319	فائض الإيرادات على المصروفات للسنة
تعديلات بسبب البنود التالية:		
376	393	5 استهلاك
445	509	6 إطفاء
1	2	خسارة من استبعاد / حذف ممتلكات ومعدات
1,346	1,151	14 مخصص مكافآت نهاية الخدمة
(718)	(958)	12 فوائد مقبوضة
(198)	(18)	تكاليف تشغيلية أخرى غير نقدية
5,170	5,398	التدفقات النقدية التشغيلية قبل دفع المبالغ المستحقة للحكومة والتغيرات في رأس المال العامل
-	(9,354)	المبلغ المدفوع إلى حكومة دبي
التغيرات في رأس المال العامل:		
(1,346)	(1,151)	9 اشتراكات مدفوعة عن منافع نهاية الخدمة
1,035	(414)	مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة، صافية من الفوائد المدينة
445	4,462	إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً
501	(147)	دائون ومستحقات ومطلوبات أخرى
5,805	(1,206)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية		
(133)	(761)	5 شراء ممتلكات ومعدات
(611)	(198)	6 شراء موجودات غير ملموسة
718	990	شراء موجودات غير ملموسة
(26)	31	صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
5,779	(1,175)	صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه
43,977	49,756	8 النقد وما في حكمه في بداية السنة
49,756	48,581	8 النقد وما في حكمه في نهاية السنة



الإفصاحات المتعلقة بمكافآت المجلس وكبار المسؤولين

الإفصاح عن المكافآت:		
يوضح الجدول التالي إجمالي المكافآت المستلمة أو المستحقة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و 31 ديسمبر 2018 لأعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين في سلطة دبي للخدمات المالية.		
مكافأة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.		
لطاقات المكافآت	أعضاء مجلس الإدارة 2019	أعضاء مجلس الإدارة 2018
من 50,001 إلى 100,000 دولار أمريكي	0	2
من 100,001 إلى 200,000 دولار أمريكي	5	4
من 200,001 إلى 250,000 دولار أمريكي	4	3
أكثر من 250,001 دولار أمريكي	1	1
	(بالدولار الأمريكي) عام 2019	(بالدولار الأمريكي) عام 2018
إجمالي مبلغ مكافآت الأعضاء غير التنفيذيين لمجلس الإدارة المبينين أعلاه.	2,258,929	2,257,029

ملاحظات:

- يتم توزيع المكافآت بالتناسب بناءً على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة.
- تتألف مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بشكل أساسي من أجر سنوي بالإضافة إلى بدلات حضور الاجتماعات (اجتماعات المجلس ولجانه) كما يُسَدَّد بدل السفر. خلال عام 2019، بلغت أجور مجلس الإدارة 1,356,749 دولار أمريكي (وبلغ أجر رئيس مجلس الإدارة 466,796 دولار أمريكي سنوياً). بلغ بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة 7,192 دولار أمريكي لكل اجتماع (وبلغ بدل حضور رئيس مجلس الإدارة للاجتماعات 15,913 دولار أمريكي لكل اجتماع).
- وخلال عام 2019، بلغت بدلات عضوية اللجان 599 دولار أمريكي لكل عضو (وبلغ بدل رئيس اللجنة 1,199 دولار أمريكي). كما بلغت بدلات حضور اللجان 2,877 دولار أمريكي لكل اجتماع.
- لا يحصل رئيس سلطة دبي للخدمات المالية على بدلات نظير عضوية اللجان أو نظير حضور اجتماعات اللجان. ولا يحصل الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية على بدلات نظير عضوية مجلس الإدارة أو عضوية لجانه أو نظير حضور اجتماعات مجلس الإدارة أو اجتماعات اللجان.
- تجدر الإشارة إلى عدم حصول الأعضاء التنفيذيين الآخرين الذين يعملون كأعضاء في لجان مجلس الإدارة أو يحضرون اجتماعات مجلس الإدارة على بدلات نظير تلك العضوية أو نظير حضور الاجتماعات.
- جميع المبالغ المذكورة أعلاه لا تشمل ضريبة القيمة المضافة. تدفع سلطة دبي للخدمات المالية ضريبة القيمة المضافة على مكافآت مجلس الإدارة لأعضاء مجلس الإدارة ولكن باعتبار سلطة دبي للخدمات المالية هيئة حكومية معينة، فيمكنها استرداد ضريبة القيمة المضافة التي تدفعها للهيئة الاتحادية للضرائب.

مكافأة الرئيس التنفيذي وكبار الموظفين		
لطاقات المكافآت		
بالألف دولار أمريكي	المسؤولون التنفيذيون 2019	المسؤولون التنفيذيون 2018
ما يصل إلى 300,00 دولار أمريكي	-	-
من 300,001 إلى 500,000 دولار أمريكي	2	2
من 500,001 إلى 900,000 دولار أمريكي	5	6
أكثر من 900,000 دولار أمريكي	1	1
	(بالدولار الأمريكي) 2019	(بالدولار الأمريكي) 2018
إجمالي مبلغ مكافآت الأعضاء التنفيذيين المبينين أعلاه:	5,201,675	5,702,616
مكافآت الأعضاء التنفيذيين المدرجة أعلاه		
	(بالدولار الأمريكي) 2019	(بالدولار الأمريكي) 2018
المرتبات ومكافآت الأعضاء	3,731,862	4,426,130
المكافآت والمزايا الأخرى	1,469,813	1,591,633

ملاحظات:

- يتم توزيع المكافآت بالتناسب بناءً على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة.
- تتضمن المكافآت والمزايا الأخرى بدل السكن وبدل الطيران وبدل التعليم وقسط التأمين الطبي وقسط التأمين على الحياة إلى جانب اشتراك نهاية الخدمة / المعاش التقاعد للعام 2019.

الشركات المرخصة في عام 2019

اسم الشركة	G
A	جي آر أي بي (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
أيه بي إم أديزوري ليمتد	جيه بي دراكس هونور (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
أكتيز يو كيه أديزرز ليمتد	جدوى للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة
أدسوم كابيتال ليمتد	I
أفيرما كابيتال مينا ليمتد	أي بي جي هودين (فرع مركز دبي المالي العالمي)
العربي للاستثمارات المحدودة	إمباكيس أسيت مانجمنت ميدل إيست ليمتد
ألتिका بارتنرز (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد	K
B	كيه كابيتال ليمتد
بنكو دي كريدتو دو سول إس آيه	كينجدهوم بروكيرج ري (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
بيروك ليمتد	كوتاك ماهيندرا بنك ليمتد
C	L
سي إي إس إنفستمننتس ليمتد	ليختنشتاينش لانديسبنك إيه جي (فرع مركز دبي المالي العالمي)
سي إم سي ماركيتس ميدل إيست ليمتد	ليكفيدي سيكوريتيز ليمتد
كانتور فيتجزيرالد أوروبا (فرع مركز دبي المالي العالمي)	M
سنشري برايفت ويلث ليمتد	إم بي إف كابيتال (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
تشارلز مونات أسوشيتس ليمتد	ماتادور إنفستمننت مانجمنت ليمتد
كولشيستر جلوبال انفستورز ميدل إيست ليمتد	ماينيك إسلاميك بيرهاد (فرع مركز دبي المالي العالمي - دبي)
E	N
إي أف جي (ميدل إيست) ليمتد	نيو ستريت مانجمنت ليمتد
ايدنهورست كابيتال ليمتد	P
إلينغتون كابيتال ليمتد	بي ٧٩ كابيتال ليمتد
إعمار كابيتال (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	بيرمانيو كابيتال ليمتد
إيكويوم (جزيرة أيل أوف مان) ليمتد	بلوتوس أسوشيتس كابيتال ليمتد
F	Q
فرينغدون أسيت مانجمنت بي تي إي ليمتد	كيسايد ريانشورانس كومباني ليمتد
فينتشرش فارس ريانشورانس بروكرز (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد	كويلتر تشيفيوت ليمتد (فرع مركز دبي المالي العالمي)
فريز هول كابيتال مانجمنت (مالطا) ليمتد	
فنديد باي مي مينا ليمتد	

الشركات المرخصة في عام 2019

R
شركة ريد سبير كابيتال (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
S
سيدرا كابيتال ليمتد
سوفرين أسيت مانجمنت ليمتد
ستارت لينك أدفيزوري جروب ليمتد
ستراتيجيك فاليو بارتنرز إل إل سي
T
بنك موريشيوس التجاري المحدود، مركز دبي المالي العالمي (مكتب تمثيلي)
ثوما برفاو إل إل سي
تريدنج بوينت مينا ليمتد
أتموست وولدوايد (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
فونتوبل فينانشال برودكتس ليمتد
W
واحد إنفيسيت إل إل سي
وثاق (كابيتال ماركتس) ليمتد
ورلد فيرست يو كيه ليمتد (مكتب تمثيلي لدى مركز دبي المالي العالمي)
واي إن أي كابيتال إنفستمننتس

يُرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على السجل العام لجميع الشركات المرخصة.

الأعمال والمهنة غير المالية المحددة المسجلة في عام 2019

اسم الشركة

أليات كونسالتنسي ليمتد

سي ديليو جلوبال أدفيزوري سوليوشنز إل إل سي

تشيبستر فيلد آدمينسترييف سرفيسيز

كريستيز ليمتد

فيوري جويلز ليمتد

يُرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على السجل العام لجميع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة.

مذكرات التفاهم الموقعة في عام 2019

مذكرات تفاهم ثنائية

بنك المغرب

هيئة رقابة السلوك المالي (المملكة المتحدة) – توجيه مديري الصناديق الاستثمارية البديلة

دبي الذكية

البنك المركزي المصري

مؤسسة النقد العربي السعودي

الهيئة الصينية لتنظيم شؤون المصارف والتأمين

اتفاقيات الابتكار المبرمة في عام 2019

مذكرات تفاهم ثنائية

هيئة الرقابة على القطاع المالي

يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على مذكرات التفاهم.

الإدراجات الجديدة في عام 2019

جهة الإصدار	الورقة المالية	مكان الإدراج	المبلغ الذي تم جمعه
دار الأركان للصكوك المحدودة	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	600,000,000 دولار
بنك دبي الإسلامي للصكوك المحدودة	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	750,000,000 دولار
دي أي بي تير 1 صكوك (3) ليمتد	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	750,000,000 دولار
موانئ دبي العالمية كريسننت ليمتد	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	342,276,000 دولار
موانئ دبي العالمية كريسننت ليمتد	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	157,724,000 دولار
موانئ دبي العالمية كريسننت ليمتد	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	1,000,000,000 دولار
موانئ دبي العالمية المحدودة	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	401,830,000 دولار
موانئ دبي العالمية المحدودة	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	98,170,000 دولار
موانئ دبي العالمية المحدودة	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	300,000,000 دولار
إعمار صكوك المحدودة	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	500,000,000 دولار
مصرف الإمارات للتنمية ش.م.ع.	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	750,000,000 دولار
بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	1,000,000,000 دولار
أي دي بي ترست سيرفيسز ليمتد	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	1,000,000,000 دولار
أي دي بي ترست سيرفيسز ليمتد	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	1,500,000,000 دولار
أي دي بي ترست سيرفيسز ليمتد	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	1,500,000,000 دولار
البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود، فرع دبي (مركز دبي المالي العالمي)	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	500,000,000 دولار
البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود، فرع دبي (مركز دبي المالي العالمي)	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	500,000,000 دولار
صكوك ماجد الفطيم المحدودة	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	600,000,000 دولار
صكوك ماجد الفطيم المحدودة	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	600,000,000 دولار
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن إندونيسيا III	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	151.220,000 دولار
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن إندونيسيا III	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	598.780,000 دولار
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن إندونيسيا III	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	167.895,000 دولار
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن إندونيسيا III	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	1,082,105,000 دولار
برنامج صكوك المشاركة المحدود	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	750,000,000 دولار
برنامج صكوك المشاركة المحدود	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	1,000,000,000 دولار
إس أي بي تير 1 صكوك كومباني	سندات غير مضمونة	بورصة ناسداك دبي	500,000,000 دولار

رجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على جميع الإدراجات.

القوانين والقواعد الإدارية لسلطة دبي للخدمات المالية في عام 2019

المصطلحات

اسم الشركة	
A	
ADGM	سوق أبوظبي العالمي
AF	شركة مرخصة
AFM	هيئة الأسواق المالية الهولندية
AFSA	هيئة أستانا للخدمات المالية
AMERC	اللجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط
AMI	مؤسسات السوق المرخصة
AML	مكافحة غسل الأموال
AMLSCU	وحدة الحالات المشبوهة لمكافحة غسل الأموال
AOT	تجار الخيارات في أمستردام
ASIC	هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية
B	
BCBS	لجنة بازل للرقابة المصرفية
BCG	مجموعة بازل الاستشارية
C	
CBUAE	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CCP	مقاصة الطرف المقابل المركزي
CEO	الرئيس التنفيذي
CIR	قواعد الاستثمار الجماعي
COO	رئيس العمليات
ComFrame	إطار العمل المشترك للإشراف على مجموعات التأمين الناشطة دولياً
CP	ورقة استشارية
CRA	وكالة تصنيف ائتماني
CTF	مكافحة تمويل الإرهاب
D	
DFSA	سلطة دبي للخدمات المالية
DIFC	مركز دبي المالي العالمي
DIFCA	سلطة مركز دبي المالي العالمي
DMC	لجنة صنع القرار
DME	بورصة دبي للطاقة
DNFBP	الأعمال والمهن غير المالية المحددة

قوانين سلطة دبي للخدمات المالية وقواعدها

أجرى مجلس الإدارة تعديلات على كتيب القواعد لدى سلطة دبي للخدمات المالية كما يلي:

- إشعار تعديلات بتاريخ 20 فبراير 2019 الذي أعلن عن آليات صنع القواعد 233 - 238 التي أدخلت تعديلات على كتيب القواعد لدى سلطة دبي للخدمات المالية فيما يتعلق باتفاقية تسويق الصناديق المحلية في الإمارات العربية المتحدة.

- إشعار التعديلات بتاريخ 20 فبراير 2019 الذي أعلن عن آليات صنع القواعد 239 - 240 التي أدخلت تعديلات متفرقة على كتيب القواعد لدى سلطة دبي للخدمات المالية؛

- إشعار تعديلات بتاريخ 27 يونيو 2019 الذي أعلن عن آليات صنع القواعد 253 - 257 التي أدخلت تعديلات على كتيب القواعد لدى سلطة دبي للخدمات المالية فيما يتعلق باستخدام منصات التمويل الجماعي للاستثمار في العقارات.

- إشعار تعديلات بتاريخ 27 يونيو 2019 الذي أعلن عن آليات صنع القواعد 258 الذي أدخل تعديلات على نموذج مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات بكتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية.

- إشعار تعديلات بتاريخ 19 ديسمبر 2019 الذي أعلن عن آليات صنع القواعد 247 - 252، التي عدلت نظام إدارة صناديق سلطة دبي للخدمات المالية للسماح باستخدام منصات الصناديق في مركز دبي المالي العالمي.

- إشعار التعديلات بتاريخ 19 ديسمبر 2019 الذي أعلن عن آليات صنع القواعد 241 و259، التي أدخلت تعديلات على متطلبات الاستخدام لدى سلطة دبي للخدمات المالية ووضعت متطلبات التطوير المهني المستمر.

أوصى مجلس الإدارة أيضاً لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حاكم دبي، بإصدار قانون تعديل الاستثمار الجماعي وقانون مركز دبي المالي العالمي رقم 3 لسنة 2019، الذي دخل حيز التنفيذ في 29 ديسمبر 2019. وقد أدخل القانون تعديلات على نظام الصناديق في مركز دبي المالي العالمي.

وحدة مرجع سلطة دبي للخدمات المالية

أجرى الرئيس التنفيذي تعديلات على مرجع سلطة دبي للخدمات المالية كما يلي:

- تم تحديث نماذج الطلبات والإشعارات في خمس مناسبات منفصلة في عام 2019.

- تم تحديث نموذج الأعمال التحوطية (PRN) مرة واحدة في عام 2019.

M	
MAS	هيئة النقد في سنغافورة
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MESA	رابطة دراسات الشرق الأوسط
MMF	صندوق سوق المال
MoU	مذكرة تفاهم
MMoU	مذكرة تفاهم متعددة الأطراف
N	
NAMLCFTC	اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
O	
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OpTech	المخاطر التشغيلية والتكنولوجية
OTC	خارج البورصة
P	
PCC	شركات الخلايا المحمية
PRA	هيئة التنظيم الحوطية
Q	
QIF	صندوق المستثمرين المؤهلين
R	
RA	المدقق المسجل
RiskCo	لجنة تقييم المخاطر
RoC	مسجل الشركات
S	
SAR	تقرير الأنشطة المشبوهة
SCA	هيئة الأوراق المالية والسلع
T	
TRL	قادة الغد التنظيميون
U	
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UASA	اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية
UK	المملكة المتحدة
US	الولايات المتحدة

E	
ESMA	هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية
EU	الاتحاد الأوروبي
F	
FATF	مجموعة العمل المالي
FCA	هيئة السلوك المالي
FinTech	التكنولوجيا المالية
FMT	هيئة القانونية للأسواق المالية
FSAP	برنامج تقييم القطاع المالي
FSB	مجلس الاستقرار المالي
FSRA	سلطة تنظيم الخدمات المالية
G	
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GFIN	شبكة الابتكار المالي العالمي
H	
HKSFC	هيئة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية في هونغ كونغ
HR	الموارد البشرية
I	
IA	هيئة التأمين لدولة الإمارات العربية المتحدة
IAIG	مجموعات التأمين النشطة دولياً
IAIS	الرابطة الدولية لمراقبي التأمين
IASB	مجلس المعايير المحاسبية الدولية
IC	شركة استثمار
ICPs	مبادئ التأمين الرئيسية
IFIAR	الملتقى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين
IFSB	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
IPSAS	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
IOSCO	المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية
ITL	رخصة اختبار الابتكار
K	
KSA	المملكة العربية السعودية
L	
LegCo	اللجنة التشريعية



للاستفسارات العامة

هاتف: +971 (0) 4 362 1500 الموقع الإلكتروني: www.dfsa.ae